



الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا

دراسة مقارنة





الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا

دراسة مقارنة

2014

إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا

من إصدارات مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

شارع التين، قطاع 5أ3

صندوق بريد: 2062 الرباط الرياض

حي الرياض، الرباط

المغرب

الموقع الإلكتروني: www.uneca.org/sro-na

استفاد هذا الإصدار على وجه الخصوص من خلاصات وتوصيات اجتماع الخبراء في موضوع «تقييم عملية التكامل الإقليمي في اتحاد المغرب العربي على ضوء اتفاقية الضمان الاجتماعي وسياسة الهجرة»، الذي نظمه مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يومي 20 و21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بالرباط، المغرب.

وتم تنسيق هذا الإصدار تحت إشراف السيدة كريمة بونمرّة بن سلطان، مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، من طرف السيد عمر إسماعيل عبد الرحمان، خبير اقتصادي مكلف بالشؤون الاجتماعية.

© مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا

جميع الحقوق محفوظة

يسمح باقتباس أو استنساخ أي جزء من هذا الإصدار. إلا أنه يرجى إعلام مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمر وتسليمه نموذجا عن الإصدار المعني.

تمهيد

أنجز هذا الإصدار عن إشكالية الهجرة في علاقتها بالتنمية بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة ويعرض تحليلا مقارنا للتدابير التي اتخذتها بهذا الصدد ستة بلدان في شمال أفريقيا. ويُبرز بوضوح أن الدور الذي تضطلع به الهجرة في التنمية يستقطب اهتمام صناع القرار السياسيين وواضعي المخططات. وينبع هذا الاهتمام من أن ظاهرة الهجرة في أفريقيا عموما وفي شمال أفريقيا على وجه الخصوص تتزايد حجما وتعقيدا بوتيرة سريعة. وأصبحت بلدان شمال أفريقيا في الآن ذاته بلدان مصدر وعبور ووجهة.

ومع ذلك، وكما جاء في الحوار الثاني رفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2013، لا تتم مراعاة الهجرة بما فيه الكفاية في الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية والإقليمية. فرغم الوعي المتزايد بمكاسب الهجرة، لا تؤخذ بعين الاعتبار بما فيه الكفاية في التخطيط وفي سياسات التنمية في شمال أفريقيا؛ وذلك لعدة أسباب، مثل غياب المعرفة والكفاءات بشأن مقاربة «الإدراج»؛ وعدم كفاية البيانات والإرادة السياسية؛ وضعف تحديد الأدوار وآليات التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية؛ وضعف التعاون والحوار بين بلدان المصدر، والعبور، والوجهة. وبالتالي، لا تهتم العديد من البلدان بتكثيف الآثار الإيجابية للهجرة على التنمية أو بتقليص آثارها السلبية المحتملة.

ويحاول هذا التقرير إذن المساهمة في هذا النقاش بتوفير تحليل مقارن للوضع من حيث سياسات التنمية، والترسانة القانونية والمؤسسية، والبيانات المتاحة، وآليات التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية.

كريمة بونمره بن سلطان

مديرة مكتب شمال أفريقيا



الفهرس

i	تمهيد
1	مقدمة
3	السياق العام
5	المنهجية
5	أولاً- الأهداف والنتائج المرتقبة من هذه المهمة
5	ثانياً - المنهجية: مختلف مراحل العمل
6	الجزء الأول : معاينة الوضع
7	أولاً- فهم ظاهرة الهجرة الدولية حالياً
7	1. بعض التعاريف الرئيسية
9	2. مفهوم الهجرة الدولية والتنمية
13	ثانياً - وضع الهجرة في بلدان شمال أفريقيا
21	ثالثاً - الإطار التشريعي
21	1. الاتفاقيات الدولية
24	2. الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية
24	3. الاتفاقات الثنائية
26	4. التشريعات الوطنية
33	رابعاً - المؤسسات والتخطيط الاستراتيجي
33	1. الهيئات المؤسسية المكلفة بمراعاة شؤون الهجرة
34	2. الإطار الاستراتيجي والمخططات الوطنية للتنمية
35	3. إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
38	الجزء الثاني: دراسات الحالة في الجزائر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والسودان، وتونس
39	مقدمة
45	أولاً- المؤسسات المكلفة بالهجرة
51	ثانياً- السياسات والاستراتيجيات التي تم تنفيذها
51	1. السياسات والاستراتيجيات والمشاريع
56	2. التنسيق فيما بين المؤسسات
58	3. آليات التشاور والرصد والتقييم مع المجتمع المدني
59	4. أهم الشركاء والمانحين
59	5. البعد دون الإقليمي والتعاون بين دول الجنوب
61	6. الدراسات الاستقصائية الوطنية والخرائطية

65.....	ثالثا - الأولويات في مجال الهجرة.....
65	1. الحاجة إلى التدريب في موضوع الهجرة والتنمية
66.....	2. المشاكل الرئيسية
67.....	3. الأولويات في مجال الهجرة.....
69.....	الخلاصات والتوصيات.....
71.....	التوصيات.....
75.....	قائمة المراجع.....

مقدمة

تدرج هذه الدراسة ضمن مبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة وتسعى إلى تقييم التدابير التي اتخذتها البلدان الأفريقية لمراعاة الهجرة الدولية في مخططاتها واستراتيجياتها للتنمية.

وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشراكة وطيدة مع المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الشركاء لدعم البلدان الأعضاء في جهودها لمواجهة التحديات المتزايدة في مجال الهجرة. وبالتالي، يهدف التقرير عن مراعاة الهجرة الدولية في مخططات التنمية واستراتيجياتها إلى فهم تحديات الهجرة في أفريقيا. أما التقرير الخاص بالمنطقة دون الإقليمية فيرمي إلى دراسة القرارات السياسية التي اتخذتها ستة بلدان من المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا (تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا) على المستوى الوطني، للتعرف على كيفية مراعاة الرهانات ذات الصلة بالهجرة الدولية.

وتُعد هذه الدراسة مصدرا هاما للمعلومات عن الوضع دون الإقليمي وستساهم أيضا كوسيلة مرافعة في يد صناع القرار، والمسؤولين السياسيين، والمكلفين بالتخطيط، والباحثين، وغيرهم من الفاعلين الاستراتيجيين في الهجرة في شمال أفريقيا. وستساعد أيضا على النهوض بمساهمة الهجرة الدولية في تنمية المنطقة دون الإقليمية اقتصاديا واجتماعيا.

وتتمثل المنهجية المتبعة في استعراض الإصدارات عن إشكالية الهجرة في بلدان المنطقة دون الإقليمية وإجراء الدراسة الاستقصائية لدى المؤسسات الحكومية المعنية. ويتطرق الاستعراض إلى حصيلة التدابير المؤسسية، والسياسات، والتشريعات فيما يخص تدبير الهجرة وعلاقتها مع التنمية. واعتمدت الدراسة الاستقصائية على استبيان موجه إلى مؤسسات بلدان المنطقة دون الإقليمية¹. ومكنت الأجوبة على هذا الاستبيان من تقييم مراعاة الهجرة في مخططات واستراتيجيات التنمية.

ويتضمن الاستبيان المذكور 20 سؤالاً، من بينها أسئلة مفتوحة، ونصف مفتوحة، وأخرى مقيّدة وتتعلق «بالتصور عن مساهمة المهاجرين النازحين والمهاجرين الوافدين»، و«السياسات المطبّقة»؛ إضافة إلى «الأولويات في مجال الهجرة».

ويعرض الجزء الأول من التقرير البنود المرجعية والمنهجية. ويتحدث فيما بعد عن مفهوم الهجرة الدولية والتنمية، ويستعرض الإصدارات في هذا المجال، ويحلل بيانات الدراسات الاستقصائية التي أنجزت على المؤسسات المعنية. ولهذا الغرض، يعتمد على الأجوبة التي قدمتها البلدان ويقارن بين بيانات بلدان المنطقة دون الإقليمية. وأخيراً، يختتم التقرير بخلاصات الدراسة الاستقصائية، وحدودها، والصعوبات القائمة أثناء إنجازها، إضافة إلى صياغة جملة من التوصيات.



السياق العام

تتعلق الأنشطة المقترحة في هذه الدراسة بالمبادرة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة. وتتمثل هذه المبادرة في تقييم التدابير التي اتخذتها ستة بلدان شمال أفريقية لمراعاة الهجرة في مخططاتها واستراتيجياتها للتنمية. وتسلط الدراسة الضوء على المواضيع الرئيسية وعلى الأنشطة التي تساعد على تحليل الوضع الخاص بالمنطقة دون الإقليمية.

ويهدف هذا التقرير إلى دراسة القرارات السياسية المتخذة في البلدان التالية: تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وتحليل الرهانات ذات الصلة بالهجرة. وستكون أيضاً أداة مرافعة لمحاولة الرفع من الالتزام السياسي لهذه البلدان في مراعاة الهجرة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتشهد الهجرة في أفريقيا عموماً وفي شمال أفريقيا خصوصاً طفرة سريعة من حيث التدفق والشكل. ففي حين يتم التقليل من أهميتها، تتزايد تدفقات المهاجرين الدوليين داخل القارة وخارجها. وتتميز الهجرة أيضاً بتنوعها وبوجهاتها. وكانت بلدان شمال أفريقيا منذ زمن مصدر المهاجرين، لكنها أصبحت اليوم أيضاً بلدان عبور وبلدان وجهة للمهاجرين القادمين أساساً من أفريقيا جنوب الصحراء. وتبرز فئة واسعة من حركات الهجرة الإرادية والقسرية المتجهة نحو وجهات داخل القارة وخارجها.

وحسب المجموعة العالمية المعنية بالهجرة²، تتمثل أفضل طريقة لاعتماد مقاربة منهجية كفيلة بتسخير مكاسب الهجرة للتنمية في مراعاة مسائل الهجرة في أطر التخطيط على المستوى القطري، مثل الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. وتستلزم هذه العملية تقييم آثار الهجرة على جميع التدابير المعتمدة في استراتيجيات التنمية وفي استراتيجيات تقليص الفقر. ويتعين مراعاة الهجرة وآثارها على التنمية في التشريعات والسياسات والبرامج على جميع الصُّعد (المحلي، والجهوي والوطني). كما يتعين مراعاة الانشغالات ذات الصلة بالهجرة في جميع مراحل التخطيط من أجل التنمية، بما في ذلك الصياغة، والتنفيذ، والتتبع، والتقييم.

وبالنسبة للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، تساعد «المكاسب المباشرة المترتبة عن مراعاة إشكالية الهجرة في سياسات التنمية» على ما يلي :

- اعتبار الهجرة رهاناً يرتبط بجميع مظاهر التنمية البشرية؛
- تشجيع المقاربة المتسقة التي تراعي الهجرة في سياسة التنمية، بدل التدابير المتقطعة وغير المنسقة؛
- تحديد مكامن النقص في الأطر التشريعية والسياسية القائمة وتيسير إدراج الصكوك والمعاهدات الدولية الوجيهة؛
- تحفيز الدعم المالي والتقني لفائدة الأنشطة المرتبطة بالهجرة.

وفي شمال أفريقيا، لا تتم مراعاة الهجرة بما فيه الكفاية في استراتيجيات ومخططات التنمية الوطنية والإقليمية. وعندما تتم الإشارة إليها، غالباً ما يقتصر الأمر على مجرد الإشارة الجزئية، والمتقطعة والمنحصرة في مواضيع ومجالات ذات اهتمام محدد، مثل تحويلات الأموال، ونقل القوة العاملة والكفاءات، والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر. ويتجسد تشتت المواضيع ذات الصلة بالهجرة في

الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وفي الأهداف الإنمائية للألفية حيث غالبا ما تتم الإحالة على التحويلات بوصفها مصدرا لمحاربة الفقر وضياع الكفاءات والموارد البشرية في قطاعات معينة - مثل الصحة والتعليم- وتأثيرها على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتميز المقاربة المتقطعة لمواضيع الهجرة ومراعاتها في التنمية أيضا بالتدابير السياسية التي غالبا ما تستهدف بالأساس القوانين والتشريعات وإغلاق الحدود بدل التدخلات الكفيلة بتوليف الموارد المحتملة للهجرة في سبيل التنمية. وغالبا ما يُنظر إلى الهجرة بنظرة الاتهام بسبب الحاجة إلى حماية سوق الشغل المحلية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية من آثارها السلبية المعقدة لاسيما على الأمن. ولهذه الأسباب جميعها، غالبا ما تُربط الهجرة بأوجه الجدل الكبرى وانتهاكات حقوق الإنسان، خصوصا عندما يكون المهاجر دون وثائق.

وتوجد أوجه نقص في تنفيذ الأطر السياسية الإقليمية مثل الموقف الأفريقي الموحد عن الهجرة والتنمية. وحسب هذا الموقف، «يمكن أن يعزز التعاون والحوار بين البلدان الأفريقية من قدرتها على تدبير الهجرة لاسيما عبر تشجيع تطوير المقاربات المشتركة الرامية إلى مواءمة السياسات والقوانين والاستراتيجيات ذات الصلة بالهجرة»³.

ورغم تزايد الوعي بمكاسب الهجرة، لا تتم مراعاتها بما فيه الكفاية في التخطيط وسياسات التنمية في أفريقيا. وتفسر عدة أسباب هذا الوضع، أهمها: نقص المعرفة والكفاءات ذات الصلة بمقاربة «مراعاة الهجرة»، وغياب البيانات والإرادة السياسية، وسوء تحديد الأدوار وآليات التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية، وغياب التعاون والحوار بين بلدان المصدر وبلدان العبور وبلدان الوجهة.

وبالتالي، سيساهم التقرير عن الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا: مراعاة الهجرة في مخططات واستراتيجيات التنمية في الإحاطة جيدا بالسياق الحالي وصياغة التوصيات الكفيلة بتدارك مكامن النقص فيما يخص الهجرة والتنمية.

المنهجية

أولا- الأهداف والنتائج المرتقبة من هذه المهمة

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تحديد الوضع الخاص بشمال أفريقيا، داخل السياق القاري، وتحليل مدى مراعاة السياسات والبرامج لإشكالية الهجرة واستخدامها للنتائج لتوعية صناع القرار السياسيين لاتخاذ مقاربة منهجية للهجرة.

وبالتالي، يهدف التقرير الذي سينتج عن هذه الدراسة إلى توثيق ونشر المعرفة عن الكيفية تراعى بها إشكالية الهجرة أو الكيفية التي يتعين استخدامها لمراعاتها في مخططات واستراتيجيات التنمية. وسيضمن أيضا ما يلي:

- تحليل موجز لمكاسب الهجرة وتحدياتها في شمال أفريقيا؛
- تحليل مراعاة بلدان شمال أفريقيا للهجرة في السياسات والمخططات؛
- صياغة أدوات فعالة وممارسات جيدة لمراعاة الهجرة في عملية التنمية؛
- عرض الخيارات والتوصيات السياسية لإدراج مسائل الهجرة في جميع مراحل التخطيط من أجل التنمية؛

ثانيا - المنهجية: مختلف مراحل العمل


تمت هذه المهمة على مرحلتين بارزتين إلا أنهما مرتبطتان ارتباطا وثيقا. ويتعلق الأمر بما يلي:

المرحلة الأولى: استعراض الإصدارات عن الهجرة في البلدان المعنية بالدراسة

يشمل استعراض الإصدارات تحليلا لمراجع الكتب المتعلقة بالوضع الحالي والماضي لسياسات وتشريعات تدبير الهجرة والتنمية؛ ويحدد البيانات الإحصائية الرئيسية والإكراهات والقيود، إضافة إلى الدروس الرئيسية المستفادة.

المرحلة الثانية: تقييم مراعاة الهجرة في مخططات واستراتيجيات التنمية

تم إرسال استبيان للمؤسسات المكلفة بالهجرة في مختلف البلدان لتيسير تقييم مراعاة الهجرة في مخططات التنمية واستراتيجياتها. وتولى مكتب شمال أفريقيا والمكاتب الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة مهمة تتبع ملء الاستبيانات.



الجزء الأول

معاينة الوضع

أولا- فهم ظاهرة الهجرة الدولية حاليا

1. بعض التعاريف الرئيسية

سنعرض في هذا القسم بعض المفاهيم وتعريفاتها لتحسين فهم سياق الهجرة الدولية ومجالات التدخل ذات الصلة بمفهوم الهجرة والتنمية.

وبالتالي تأخذ المفاهيم التالية التعريف الآتي:

- المهاجر الدولي هو كل شخص يغير بلد إقامته المعتادة.⁴
- المهاجر لمدة طويلة هو كل شخص ينتقل من بلد إلى بلد آخر غير بلد إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرا⁵.
- المهاجر لمدة قصيرة هو كل شخص يذهب إلى بلد آخر غير بلد إقامته المعتادة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل وأقل من سنة، باستثناء الحالات التي يكون فيها السفر لغرض الترفيه، والعطلة، وزيارة الأصدقاء أو العائلة وسفر العمل والعلاج الطبي أو الحج⁶.
- العامل المهاجر هو الشخص الذي سيمارس، أو يمارس أو مارس نشاطا مأجورا في بلد ليس مواطنا فيه⁷.
- الشتات، جماعة تضم المهاجرين المستقرين بصفة دائمة في بلدان أخرى غير بلدهم الأصلي. ويحيل مفهوم الشتات على الوضع الذي يكون فيه مواطنو بلد معين مشتتين في الخارج ويكوّنون جالية في بلد الاستقبال⁸.
- الاتجار بالبشر، يعني تجنيد الأشخاص، ونقلهم، وإيواءهم أو استقبالهم تحت تهديد اللجوء إلى القوة أو باستخدامها وغيرها من أشكال الإكراه، وعبر الخطف، والتزوير، والغش، واستغلال السلطة، وحالة الهشاشة، أو عبر عرض أو قبول مبالغ مالية أو امتيازات للحصول على موافقة أي شخص يتمتع بالسلطة على شخص آخر بهدف استغلاله. ويشمل الاستغلال، على سبيل المثال، القوادة أو غيرها من الاستغلال الجنسي، والعمل أو الخدمات القسرية، والاستعباد أو الممارسات الشبيهة بالاستعباد، والاسترقاق أو نزع الأعضاء⁹.
- الاتجار غير الشرعي بالمهاجرين، وهو مساعدة كل شخص غير مواطن أو غير مقيم دائم على الدخول غير الشرعي إلى بلد عضو، مقابل الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من امتياز مالي أو غيره من الامتيازات المادية¹⁰.
- التطوير، نعني به في هذا السياق «العملية التي تحسّن جودة الحياة في مجملها لفائدة مجموعة من الأشخاص لاسيما ما يرفع من مخزون إمكانياتهم». ويعد هذا التعريف أوسع من المفاهيم التقليدية للتنمية المرتكزة أساسا على النمو الاقتصادي [...] وعلى العكس، نعني به

4 توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، 1998.

5 نفس المرجع. التوصيات.

6 نفس المرجع. التوصيات.

7 الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990.

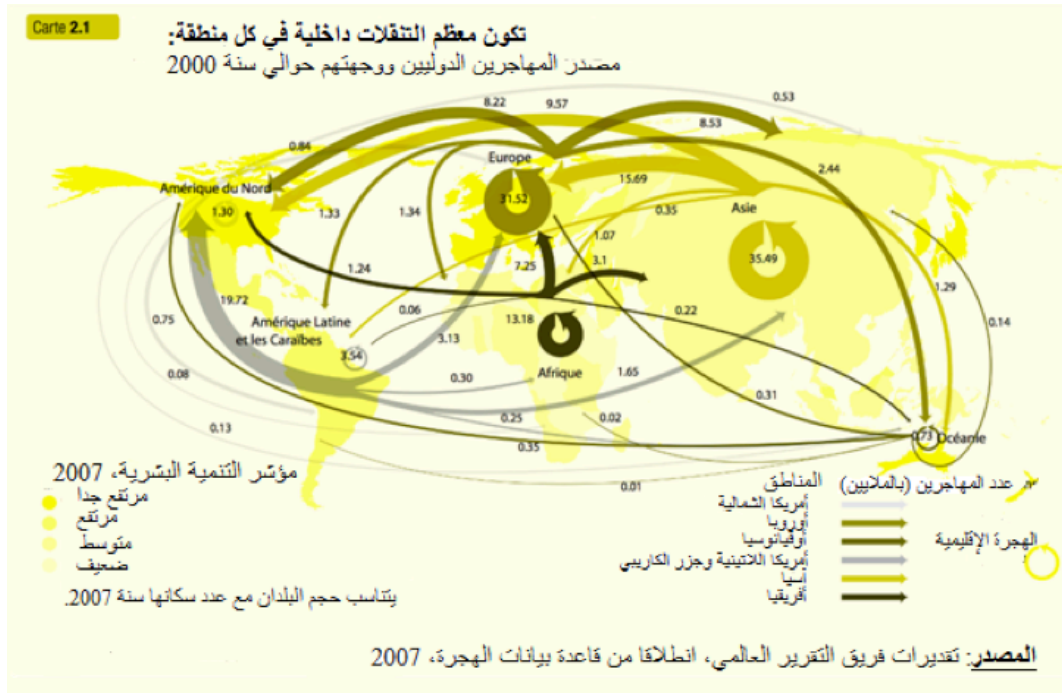
8 نفس المرجع. التوصيات.

9 التعريف الوارد في بروتوكول باليرمو (2000).

10 التعريف الوارد في بروتوكول باليرمو (2000).

في هذا السياق «التنمية البشرية [...] التي تشمل تحسين ظروف عيش السكان، مثل الحصول الواسع النطاق على الخدمات الاجتماعية، وتقليص الهشاشة أو المشاركة المتزايدة في الحياة السياسية [أو] حماية حقوق الإنسان»¹¹.

وحسب إحصاءات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى منظومة الأمم المتحدة لسنة 2013، بلغ عدد المهاجرين الدوليين 232 مليون شخص، أي 3,2 بالمائة من سكان العالم، مقابل 175 مليون سنة 2000. وبنهاية 1990، تم إحصاء 120 مليون مهاجر و150 مليوناً في بداية سنة 2000. وقد دخلنا في الموجة الكبرى الثانية للهجرة بين 1980 وتاريخه، إذ استمرت الموجة الأولى ما بين 1880 و1914. وانتقل معظم المهاجرين الدوليين من بلد نام إلى بلد نام آخر، أو فيما بين بلدين متقدمين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009)¹².



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التقرير العالمي عن التنمية البشرية، 2009

توضح هذه البيانات أننا بالفعل نعيش في عولمة تدفقات الهجرة حيث يعد كل بلد في نفس الوقت بلد هجرة، وبلد استقبال وبلد عبور. وقد سلط الضوء العديد من الدراسات والتقارير على الدور الحاسم الذي تضطلع به التنقلات البشرية في التنمية البشرية، وتعزيز المقاربات الأمنية والنقاش بين البلدان.

ومع ذلك، منذ إطلاق الأمم المتحدة للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة في تشرين الأول/أكتوبر 2013، بدأت الحكامة الشاملة للتنقل تحظى باهتمام متزايد على المستوى العالمي.

11 Mainstreaming Migration into Development Planning: A Handbook for Policy-Makers and Practitioners، 2010، الصفحة 10.

12 تقرير التنمية البشرية العالمي 2009: رفع العراقيل: التنقل والتنمية البشرية.

2. مفهوم الهجرة الدولية والتنمية

وتتمثل مجالات تدخل هذا المفهوم الجديد فيما يلي:

الهجرة وتحويلات الأموال: حسب المذكرة الإخبارية عن الهجرة وتحويلات الأموال في العالم، الصادرة مؤخرا عن البنك الدولي، لم تتأثر تحويلات المهاجرين العاملين بالخارج نحو بلدانهم الأصلية بالآثار السلبية للأزمة العالمية. وبالتالي، فهي تشكل مصادر تمويل هائلة لتنمية هذه البلدان. وسنة 2012، وصلت المبالغ المصرح بها إلى 406 ملايين دولار أمريكي. ويُرتقب أن ترتفع التحويلات نحو البلدان النامية بنسبة 7,9 بالمائة سنة 2013، و10,1 بالمائة سنة 2014، و10,7 بالمائة سنة 2015 لتبلغ 534 مليار دولار أمريكي سنة 2015.

ورغم التقدم الشامل في التحويلات نحو البلدان النامية، يحد استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية من التحويلات نحو بعض المناطق. وتأثرت على وجه الخصوص أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، في حين يُرتقب أن يشهد جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتائج أعلى من التوقعات. وكان المستفيدون الرئيسيون من التحويلات المحوسبة رسميا سنة 2012 هم الهند (70 مليار دولار)، والصين (66 مليار دولار)، والفلبين والمكسيك (24 مليار دولار لكل بلد منهما)، ونيجيريا (21 مليار دولار). وتوجد كل من مصر وباكستان وبنغلادش والفيتنام ولبنان ضمن المستفيدين الكبار من هذه التحويلات¹³. وعلى سبيل الإرشاد، نذكر بأن هذا الرقم يتجاوز بكثير (بثلاثة أضعاف) أكثر تعبيرا¹⁴. إذ يتزامن الارتفاع المهم في تحويلات المهاجرين بمبادرات جديدة تعوض الممارسات المهمة حصريا بدعم العائلات. ومنذ منتصف الثمانينيات، يتأسس المهاجرون المنحدرون من نفس البلدة أو الإقليم أو المنطقة في شبكات أو جمعيات البلدات الأصلية، مما يساعدهم على إنجاز استثمارات جماعية (البنيات الأساسية، والخدمات العمومية، وترميم دور العبادة، وغيرها). ويتجاوز هذا النوع من التحويل الأشكال التقليدية لدعم العائلة المستقرة في البلد الأصل. وينخرط تغيير النموذج الفكري في نشاط أوسع لتنمية البلدان الأصلية ويهدف إلى تحسين الرفاه العام للسكان المحليين¹⁵.

الهجرة والعودة: تمثل العودة نحو البلد الأصل نوعا من الهجرة تتزايد أهميته مع مرور الزمن. وتتميز المنظمة الدولية للهجرة بين ثلاث فئات من العودة: **العودة الإرادية** دون إكراهات، عندما يقرر المهاجر الرجوع إلى بلده الأصل بمحض إرادته وعلى نفقته الخاصة؛ و**العودة الإرادية المكروهة**، عندما تنتهي صفة الحماية المؤقتة للمهاجر، أو عندما يُرفض طلبه للجوء أو عندما لا يستطيع البقاء ويقرر العودة إلى بلده بمحض إرادته؛ ثم **العودة الإرادية**، عندما تأمر سلطات بلد الإقامة بطرد المهاجر.

www.worldbank.org/migration 13

14 «المجالات التي تشهد الطواهر» والتي تميز «بروز نشاط اجتماعي بمعنى الكلمة» للهجرة. CERED «Migration et retour, ressources pour le développement»، ميغ روسورس، حزيران/يوليو 2007. ويقترح هذا الإصدار تحليل

15 حسب هاين دوهااس وسيمونا فيزولي، يكون تأثير هذه المبادرات على النمو الاقتصادي المحلي محدودا. انظر «Il est temps de» «tempérer les espoirs: Comparaison des expériences en matière de migration et développement au Maroc et au Mexique»، معهد الهجرة الدولية، جامعة أوكسفورد 2007.

وتطورت في السنوات الأخيرة بعض خصائص المهاجر العائد. ففي الماضي، كان المهاجر العائد من أوروبا خصوصا مهاجرا في سن التقاعد. واليوم، نلاحظ بأن المهاجرين العائدين هم نسيبا شباب وفي سن العمل¹⁶. وعندما يعود هؤلاء المهاجرون إلى بلدهم الأصل، يستثمرون في أنشطة مختلفة: مبادرات ذات طابع اجتماعي أو سياسي (التنمية المحلية والديمقراطية، إنشاء المنظمات غير الحكومية و/أو الأحزاب السياسية)، وإنشاء المقاولات (نقل المعرفة والابتكار)، وتتمين الخبرة المتراكمة طيلة الفترة المقضية في بلد المهجر واغتنام الفرص التي يتيحها البلد الأصل.

ولفهم رهانات العودة جيدا، يتعين إجراء قطيعة مع الاعتقاد السياسي والثقافي الذي يربط نجاح مشروع العودة حصريا «بعودة المهاجر النهائية إلى بلده». ويمثل التنقل بين عدة مجالات تربية مؤشرا عن الدينامية الاقتصادية للانتماء الاجتماعي للشباب، والإمكانيات المحلية والتقاطعية التي تميز في الآن ذاته الفضاء الثقافي والاجتماعي للشباب. وبالتالي، يمكننا أن نؤكد بأن الطابع المؤقت يخص جميع أشكال العودة مما ينشأ عنه تنقل حتمي بين البلد المصدر وبلد الاستقبال.

الهجرة، وسط عالمي وعبر وطني. غالبا ما تتطرق النقاشات السائدة إلى موضوع الهجرة من منظور التيار الثقافي الذي يعتبر المهاجرين فقط من زاوية ثقافتهم الأصلية، التي يُفترض أنها ثابتة ويحملها المهاجرون معهم أينما ارتحلوا، مثل التراب الملتصق بأحذيتهم. إلا أن المهاجر «لا يحمل أية ثقافة ثابتة» مثلما أن المواطن الأصلي الذي يستقبله لا يحمل «هوية» جامدة ومنغلقة وحساسة وواضحة¹⁷. وتجدر الإشارة إلى أن المهاجر نظرا «لوضعه» العابر للأوطان والمتحرك لا يمكن بالتالي أن يلتصق ب«أصالة عرقية» تفيد بأن الثقافات هي التي تهجر وليس الأشخاص.

وعلى عكس الأفكار السائدة، نادرا ما تتطور حياة المهاجرين حصريا داخل جماعتهم التي ينتمون إليها أو في مجرد علاقتهم مع الوسط الوطني والمحلي. مما يعني أن المهاجر غالبا ما يجد نفسه في وسط عابر للأوطان داخل بلد المهجر. فيفكك المهاجر الروابط، ويخترق القواعد والأطر، ويغير المواقف في الثقافات والأنظمة الاجتماعية، ولو بطريقة ضمنية وهادئة أحيانا. ويمثل المهاجر بطبيعته فردا يحمل شبكة عبر وطنية يمكنها أن تبعث الحياة في إعادة النظر وفي التآلفات. وبالتالي، يمثل المهاجرون عنصرا من «رأسمال اجتماعي متحرك وعابر للأوطان»¹⁸؛ ويتعلق الأمر بانتشار مسارات الهجرة ذات طابع متكرر وحركة المهاجرين العابرة للأوطان، الذين لا يتوقفون عند بلد واحد، بل يتبعون الفرص المهنية في مناطق مختلفة. ويمثل الطابع التفاعلي في الزمن والمكان الذي تتميز به بعض تجارب الهجرة في التواجد في عدة بلدان¹⁹ وبالتالي توالي حركات العودة والهجرة.

الهجرة وحقوق المهاجرين. اعترفت العديد من معاهدات الأمم المتحدة بحقوق المهاجرين وحميتهم. وتمثل اتفاقية 1990 المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم تعريزا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنها لم تدخل حيز نفاذ إلا سنة 2003. بالفعل، احتاجت هذه المعاهدة إلى عشرين تصديقا على الأقل على بروتوكولها ضد الاتجار غير الشرعي بالمهاجرين والاتجار بالبشر، ليدخلا حيز النفاذ. وتم اعتماد هذه الاتفاقية سنة 2000 في نفس الوقت مع اتفاقية

16 حسب ثوروغود، فينكفيسست، ما بين 1995 و1999، من بين 6 ملايين غادروا أوروبا، أكثر من نصفهم يتراوح عمرهم ما بين 20 و39 سنة.
17 للاطلاع على النقاش أنظر «A. Dal Lago. 2006. *Esistono davvero i conflitti tra culture ? Una riflessione storico-epistemologica, in C.*»
«Galli (a cura di), *Multiculturalismo. Il Mulino, Bologna*
18 «CERED» Migration et retour, ressources pour le développement
«المجالات التي تشهد الظواهر» والتي تميز «بروز نشاط اجتماعي بمعنى الكلمة» للهجرة.
19 س. أماساري، 2005: *Gestion des migrations et politiques de développement: Optimiser les bénéfices de la migration internationale en*
Afrique de l'Ouest، منظمة العمل الدولية، جنيف.

الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتمثلان معا آليتين قانونيتين هامتين لمحاربة استغلال هجرة الأشخاص. ويكتسي احترام حقوق المهاجرين سواء في بلد الأصل أو في بلد الاستقبال أهمية كبيرة لتعزيز الروابط القائمة بين الهجرة والتنمية. ويمثل الإطار الوطني شرطا مسبقا للمطالبة بالحقوق. وهنا يطرح سؤال دون جواب، وهو بالتالي سؤال مقلق: كيف يمكن التفكير في مقارنة الحقوق على الصعيد عبر الوطني؟ كيف يمكن التفكير في مقارنة الحقوق المندرجة ليس في إطار البرنامج الوطني للمناصفة، وإنما في إطار التطلع إلى بناء «المواطنة الكونية»، كإحالة على موضوع تطرق إليه بعض الفلاسفة، مثل أ. بيك²⁰؟ يتعين إذن اعتماد مقارنة مبنية على الطابع الحلقي لحركة الهجرة من أجل استهداف حقوق المهاجرين، قبل رحيلهم، وخلال مكوثهم ببلد الإقامة، وعند العودة إلى البلاد. وترمي التجارب التي تم تنفيذها مثلا في إطار المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية²¹، إلى تنظيم تدابير إعلامية موجهة للمهاجرين بشأن حقوقهم وطريقة حمايتهم في بلد الأصل وبلد الوجهة، وإنشاء البرامج التي تستهدف هشاشة أفراد أسرهم المستقرين في البلد الأصل، وتشجيع ممارسات التشغيل المطابقة للمعايير السارية المفعول بهدف حماية حقوق المهاجرين.

20 أولغيش، ب. 2006 «Potere e Contropotere nell'Età Globale, Laterza, Bari» 2010.

21 <http://www.migration4development.org>



ثانيا - وضع الهجرة في بلدان شمال أفريقيا

يهدف هذه الفصل إلى رسم صورة عن تدفقات الهجرة الموجودة في المنطقة دون الإقليمية.

الجزائر

بدأت الهجرة النازحة الجزائرية قبل الاستقلال نحو فرنسا، لتتوقف سنة 1973 إثر قرار الحكومة، ثم استأنفت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين باستهداف وجهات أخرى. وتكتسي الهجرة الوافدة أهمية كبيرة في حين أن هجرة العبور حديثة العهد.

وتتجه الهجرة الجزائرية نحو وجهات في تنوع متزايد، رغم أن فرنسا تظل بالتأكيد الوجهة الأكثر هيمنة. ويتعلق الأمر بهجرة بدأت في أوائل القرن العشرين حين كانت فرنسا في خضم تطورها وبحاجة إلى القوة العاملة. وامتدت تدفقات الهجرة هذه إلى فترة ما بعد الاستقلال. وكانت تلك المرحلة التي شهدت إبرام عقود بين الجزائر وفرنسا للاتفاق على اللجوء اللاحق للقوة العاملة الجزائرية تحت إطار قانوني. وأوقفت الجزائر تماما هجرة العمل سنة 1973. ومنذ ذلك الحين، ارتبطت الهجرة أساسا بالتجمع العائلي.

وبدأت مرحلة جديدة من هجرة العمالة في أوائل القرن الواحد والعشرين، سواء نحو فرنسا أو غيرها من البلدان. وفي العقد الأول من هذا القرن، ارتفع عدد الجزائريين الذين غادروا بلدهم بأكثر من 6 بالمائة، وهو رقم مهم إذا قارناه بنسب النمو الديمغرافية في نفس الفترة. ومن الناحية الإحصائية، تكتسي البيانات عن الهجرة الجزائرية، كغيرها من البلدان، طابعا تقريبا بالنظر لاختلاف طرق تسجيل المعلومات. وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2012²²، بلغت الجالية الجزائرية بالخارج 1.837.540 فردا (مسجلين لدى التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية). وتعطي الأمم المتحدة تقديرا على المستوى العالمي بحوالي 2,1 مليون جزائري مقيم بالخارج، من بينهم 18,5 بالمائة خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي المقابل، يقدر السكان من أصل جزائري بأكثر من 1.313.000 فرد في بلدان هذه المنظمة.

وبالتالي، تشير إحصاءات المكتب الوطني للإحصاء²³ والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى ما يلي :

النسبة المئوية من مجموع السكان	عدد المهاجرين 2012	النسبة المئوية من مجموع السكان	عدد المهاجرين 2012	السكان 2012
0,3	116.446	4,9	1.837.540	37.495.000

بيانات صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية بالجزائر انطلاقا من الحوارات.

ونشهد تغييرا في تركيبة الهجرة، لاسيما من حيث مستوى التعليم والنوع الجنساني²⁴، ومن حيث الهجرة غير الشرعية التي تُعرف بظاهرة «الحركة»²⁵. وتتميز هذه المرحلة الجديدة بهجرة متنوعة تتوزع على بلدان وجهة متعددة.

وفيما يتعلق بهجرة الجزائريين المؤهلين الذين تم تكوينهم في البلاد، ما تزال أوروبا الوجهة الرئيسية لهم، لاسيما فرنسا، إلا أنهم يختارون أيضا نحو وجهات جديدة.

وهكذا نجد جالية كبيرة في أمريكا الشمالية، لاسيما الولايات المتحدة وكندا. ويتعلق الأمر بهجرة حديثة نسبيًا. وحسب حسين خلفاوي²⁶، انتقل الطلبة في البداية لمتابعة دراساتهم العليا بالولايات المتحدة وبكندا، لكنهم قرروا الاستقرار بهذه المنطقة في نهاية مسلكهم الدراسي. وحسب نفس التقرير، يُقدَّر عدد الجزائريين المستقرين بأمريكا الشمالية ما بين 40.000 و60.000، ثلثهم في الولايات المتحدة والثلثان في كندا.

وفيما يخص الهجرة، تشير وزارة الشؤون الخارجية أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2012 بلغ عدد الأجانب المقيمين بالجزائر 116.446 (موزعين على 153 جنسية) من بينهم 10.128 طالبا وتقنيا عاليا (موزعين على 89 جنسية).

وفي أغلب الحالات، يعود وجود القوة العاملة الأجنبية المؤهلة وغير المؤهلة إلى حاجيات الشركات الأجنبية في قطاعات المحروقات، والبناء والأشغال العمومية. وتخضع مسطرة تشغيل هذه القوة العاملة لعقود معينة تتعلق بنودها بعقود تفويت الصفقات بين الحكومة الجزائرية والمقاولات الأجنبية.

وعلى غرار باقي بلدان المغرب العربي، تتعامل الجزائر تعاملًا صارمًا مع الهجرة غير الشرعية. فقد طردت أو رحلت أكثر من 11.000 أجنبيًا سنة 2009 مما يعكس التوجه الرسمي للبلد منذ 2007.

وأخيرًا، تشهد الجزائر انطلاقًا من سنة 1990 ظاهرة عبور من أفريقيا جنوب الصحراء²⁷.

وشهدت تحويلات الأموال إلى الجزائر انتعاشًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. إذ انتقلت من متوسط 1,05 مليار دولار أمريكي (1990 - 1999) إلى 1,68 دولار أمريكي في الفترة 2009-2000، وبالتالي لم تتأثر بحدة آثار الأزمة العالمية²⁸. ورغم أن تحويلات الأموال إلى الجزائر تمثل حصة ضئيلة من عائدات العملة الأجنبية، التي تأتي بوفرة من إيرادات المحروقات، فإن هذه التحويلات تفوق مبلغ الاستثمارات المباشرة الأجنبية ومبلغ الصادرات من غير المحروقات. ومقارنة مع باقي بلدان المنطقة، تظل هذه التحويلات ضعيفة، إلا أنه في إطار استراتيجية إدماج الجالية المستقرة بالخارج، يُرتقب إنشاء فروع للبنوك الجزائرية في البلدان الأكثر استقبالا للمهاجرين.

24 يمكن أن نقرأ في هذا الموضوع: « la féminisation de l'immigration algérienne : un état des lieux », مذكرة رفيق بولخير-حسن، اتحاد البحوث التطبيقية حول الهجرة، 2011.

25 لا توجد معلومات موثوقة كافية أو أرقام عن هذه الظاهرة. إلا أننا نقترح قراءة وثيقة العمل المعنونة « Algérie Migration, marché du travail et développement » لمحمد صائب موسيت، الفصل 5، منظمة العمل الدولية. <http://www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf>

26 ج. خلفاوي، 2006 « La diaspora algérienne en Amérique du Nord: une ressource pour son pays d'origine »، المعهد الجامعي الأوروبي.

27 المعهد الجامعي الأوروبي، 2010. الاتحاد الأورومتوسطي للأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية: ملامح الهجرة في الجزائر.

28 مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي وبنك الجزائر.

المغرب

يعد المغرب بلد الهجرة النازحة منذ القدم وأصبح مؤخرا بلد الهجرة الوافدة والعابرة. وبدأت هجرة القوة العاملة من المغرب انطلاقا من الستينيات، وكانت وجهاتها الرئيسية هي فرنسا وبلجيكا وهولندا. وفي الثمانينيات، إثر القيود التي فرضتها هذه البلدان، بدأت التدفقات تتجه أيضا نحو إيطاليا وإسبانيا، في حين أن القوة العاملة المؤهلة كانت تفضل الولايات المتحدة وكندا.

وتتألف الجالية المغربية المقيمة بالخارج، حسب تقديرات حديثة للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، من حوالي 4.500.000 فرد، أي 15 بالمائة من مجموع سكان المغرب. ويحتل المغرب الرتبة الرابعة عشرة عالميا والرتبة التاسعة في تصنيف البلدان النامية.

ويتعلق الأمر بجالية شابة نسبيا، إذ حوالي 70 بالمائة منها يبلغ أقل من 45 سنة وحوالي 20 بالمائة وُلدوا بالخارج. وحسب مجلس الجالية المغربية بالخارج، تمثل النساء 48 بالمائة من المغاربة المقيمين بالخارج والمسجلين لدى قنصليات المملكة، و20 بالمائة من هؤلاء المغاربة مولودون بالخارج، و85 بالمائة منهم موزعون في القارة الأوروبية. أما الهجرة «الاقتصادية» نحو أوروبا، فتعود إلى الستينيات والسبعينيات. فقد كانت فرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا في أمس الحاجة إلى قوى عاملة ضعيفة التأهيل للعمل في مناجم الفحم وصناعة السيارات. ويتعلق الأمر أساسا بهجرة الذكور غير المؤهلين ومن أصل ريفي. وحدثت موجة هجرة ثانية قوية في منتصف الثمانينيات. وشملت هذه الموجة كلا من إسبانيا وإيطاليا. فبالنسبة لإسبانيا، تزامنت موجة الهجرة هذه مع انضمامها إلى المجموعة الأوروبية سنة 1986 والتنمية الاقتصادية القوية التي نتجت عن هذا الانضمام.

وكان معدل هجرة المغاربة المؤهلين جدا (16 بالمائة) إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من بين الأعلى عالميا. ويتمتع حوالي نصف المهاجرين (47,2 بالمائة) من موجة الهجرة في الفترة 2000 - 2005 بمستوى دراسي متوسط أو عال مقابل حوالي 11 بالمائة في موجة الستينيات. ونشهد أيضا ارتفاعا في عدد الطلبة المغاربة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 13,4 بالمائة ما بين 2005 و2009.

وانطلاقا من التسعينيات، أصبح المغرب منطقة عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء والمتجهين إلى أوروبا. وأصبح أيضا أرض الملاذ للمهاجرين الذين لا يستطيعون مواصلة رحلتهم نحو القارة الأوروبية²⁹. وساهمت بعض الدراسات (بيرالدي، 2010) في تغيير التصور تجاه «المهاجر العابر من جنوب الصحراء». وغيرت التحولات الجيوسياسية وانعدام الاستقرار التي شهدتها بعض البلدان الأفريقية (كوت ديفوار، نيجيريا، وغيرها) ديناميات الهجرة في القارة الأفريقية، إذ وجهتها نحو جهات جديدة، من بينها المغرب العربي. وبالتالي، منذ 2000، يختار عدد متزايد من المهاجرين المنحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء المغرب كوجهة أساسية. ويُحصى اليوم عدة آلاف يعيش معظمهم ويشغل في ظروف شديدة الهشاشة: عمال البناء، وأعوان في مراكز الاتصال، وخدم المنازل، وأعمال شاقة أخرى. إلا أنه بالنسبة للأفريقيين حاملي الشواهد، المنحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء مثل الأطباء، والفنانين والمقاولين والتجار، يوفر المغرب فرصا اقتصادية جديدة للارتقاء الاجتماعي لم تُعد أوروبا نفسها قادرة على توفيرها. ويُعد وجود الطلب الأفريقيين، خصوصا الناطقين بالفرنسية، في الجامعات

29 المعهد الجامعي الأوروبي، 2009. الاتحاد الأورومتوسطي للأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية: ملامح الهجرة في المغرب.

والمدارس التقنية العليا المغربية قديم العهد ومتواترا جدا. ويستقر عدد من المهندسين والأطر العليا بالمغرب بعد نهاية دراستهم، ويواصلون مسارات مهنية مثل الأطباء والممرضين الذين يشتغلون بالمستشفيات المغربية.³⁰

النسبة المئوية من مجموع السكان	عدد المهاجرين تقديرات انطلاقا من اتحاد البحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية ³³	النسبة المئوية من مجموع السكان	عدد المهاجرين 2013 ³²	السكان 2013 ³¹
0,23	75.000	13,6	4.500.000	32.950.000

ويتميز المغرب بحجم تحويلات المهاجرين من بين الأضخم عالميا. وبلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 58 مليار درهم بالدولار الأمريكي سنة 2001، أي 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و32 بالمائة من تغطية العجز التجاري.

وحسب الإحصاءات الصادرة عن مكتب الصرف سنة 2011، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في خضم الأزمة المالية مستوى ممتازا بحوالي 58,5 مليار درهم (5,3 مليار أورو). وتأتي 81 بالمائة من هذه التحويلات من البلدان الأوروبية.

تونس

تُعد تونس أيضا بلد الهجرة النازحة، إلا أن عددا متزايدا من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء يعبرون ترابها، ونسبة ضئيلة منهم تستقر بها.

ويشكو جميع السكان -لاسيما الشباب- من ارتفاع معدل البطالة، رغم النمو الاقتصادي المطرد للبلاد، وبالتالي، تُعد البطالة السبب الأساسي وراء الهجرة. وكانت الجهات الأولى بالتتابع الزمني هي فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا ثم ليبيا. وعلى غرار المغرب، برزت جهات أخرى، مثل إيطاليا وإسبانيا، إلى جانب الجهات المعتادة. وفي التسعينيات، شهد البلد عددا متزايدا من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء يعبرون ترابه للوصول إلى أوروبا، ونسبة ضئيلة منهم تستقر به.

وزدادت أهمية الظواهر الثلاث للهجرة إثر الثورات التي شهدتها البلد سنة 2011.³⁴

وحسب ديوان التونسيين بالخارج، بلغ عدد التونسيين المقيمين بالخارج 1.223.213 فردا سنة 2012. ويتوزعون إلى 63,5 بالمائة من الرجال و36,5 بالمائة من النساء. إضافة إلى ذلك، لا يتجاوز عمر 22,7 بالمائة من هذا المجموع 18 سنة، ويحمل حوالي 30,5 بالمائة جنسية مزدوجة. وتستقبل البلدان الأوروبية أغلب التونسيين المقيمين بالخارج بنسبة 84,5 بالمائة، من بينهم 54,7 بالمائة في فرنسا،

30 بيرالدي م. 2011. «D'une Afrique à l'autre - Migrations subsahariennes au Maroc»، إصدارات كارتالا.

31 hcp.ma

32 الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج

33 http://www.enpi-info.eu/library/sites/default/files/MP_Morocco_FR_0.pdf

34 المعهد الجامعي الأوروبي، الاتحاد الأورومتوسطي للأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية: ملامح الهجرة في تونس، 2010؛ المعهد الجامعي الأوروبي، الاتحاد الأورومتوسطي للأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية، الثورة التونسية والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا: ردود الفعل الأوروبية والتونسي، 2011.

و15,5 في إيطاليا، و7,1 بالمائة في ألمانيا، في حين تستقبل البلدان العربية 12,3 بالمائة من السكان. ويوجد 3 بالمائة من التونسيين المقيمين بالخارج في الولايات المتحدة وكندا، و0,2 بالمائة في أفريقيا و0,1 بالمائة في آسيا وأستراليا.

النسبة المئوية من مجموع السكان	عدد المهاجرين	النسبة المئوية من مجموع السكان	عدد المهاجرين 2012	السكان ³⁵ 2012
	انظر الجدول أدناه للبنك الدولي	11,3	1.223.213	10.777.500

وفيما يتصل بالتوزيع الاجتماعي المهني للجالية التونسية بالخارج، تبين إحصاءات سنة 2012 بأن 40,1 بالمائة منهم عمال، و6,8 بالمائة منهم أطر، و4,2 بالمائة يشغلون مهنا حرة، في حين 14,3 بالمائة من هذه الجالية متقاعدون أو ربات بيوت أو عاطلون عن العمل. ويبلغ عدد التلاميذ والطلبة التونسيين المقيمين بالخارج على التوالي 178.548 و57.032 شخصا أي (4,7 و14,6 بالمائة).

وسنة 2012، شاركت الجالية التونسية المقيمة بالخارج في جهود التنمية الوطنية لاسيما عبر تحويلات الأموال التي بلغت 3.491 مليار دينار سنة 2012، من بينها 2586,5 مليار دينار نقدا و904,5 مليار دينار عينية.

مصر

تزايدت أهمية الهجرة المصرية منذ 1971، في حين ظلت الهجرة الوافدة محدودة. وقبل 1971، عندما سمح الدستور الجديد بالهجرة، ظلت محدودة جدا وموجهة خصوصا نحو الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوروبا الغربية. وحفزت الصدمة النفطية الأولى لسنة 1973 موجة هجرة قوية نحو دول الخليج وليبيا. وتستهدف التدفقات الأكثر حداثة أوروبا مجددا، لاسيما إيطاليا وفرنسا، رغم أنها تظل كميًا أقل من تلك الموجهة نحو باقي البلدان العربية. وتخص الهجرة الوافدة عددا محدودا من المهاجرين الأجانب، خصوصا اللاجئين القادمين من فلسطين والسودان وإثيوبيا والصومال³⁶.

موريتانيا

منذ استقلال موريتانيا (1960)، شهدت حركات هجرة مكثفة ومختلطة: الهجرة النازحة، والهجرة الوافدة، ومؤخرا العبور. وتعود أسباب الهجرة إلى الجفاف، والبطالة، والفقر، والنزاع مع السنغال (ما بين 1980 و1990). وركزت الهجرة في البداية على بلدان غرب أفريقيا، ثم نحو دول الخليج وليبيا وأوروبا.

وتفسر الهجرة الوافدة من الدول المجاورة بضعف القوى العاملة في البلد في القطاعات التي تشهد نموا قويا، مثل البناء، والبنيات الأساسية، وكذلك بالنزاعات في ليبيريا وكوت ديفوار وسيراليون وغيرها.

وانطلاقا من سنة 2000، عبر العديد من المهاجرين غير الشرعيين هذا البلد أملا في الوصول إلى أوروبا عبر جزر الكناري³⁷.

35 <http://www.ins.nat.tn/indexfr.php>

36 المعهد الجامعي الأوروبي، 2010. الاتحاد الأورومتوسطي للأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية: ملامح الهجرة في مصر.

37 المعهد الجامعي الأوروبي، 2010. الاتحاد الأورومتوسطي للأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية: ملامح الهجرة في موريتانيا.

وحسب دراسة حديثة أنجزت باسم المنظمة الدولية للهجرة (دو هاس، 2008)، يقدر حجم المهاجرين الموريتانيين بحوالي 105.315، مستقرين في غرب أفريقيا (65,6 بالمائة)، ووسط أفريقيا (2,4 بالمائة)، وأوروبا (20,6 بالمائة)، وفي البلدان العربية (0,3 بالمائة)، وفي أمريكا الشمالية (2,5 بالمائة) وفي بلدان أخرى (8,6 بالمائة). وتبين الدراسة أيضا أن 17.623 من المهاجرين ولدوا بموريتانيا ومسجلون في البلدان الأوروبية التي تمثل الجهات الرئيسية، ومنها فرنسا (8237 شخص سنة 1999)، وإسبانيا (8410 شخص سنة 2006). ومقارنة مع مجموع المهاجرين المنحدرين من غرب أفريقيا والمقيمين في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا تمثل جالية المهاجرين المولودين بموريتانيا والمقيمين في هذه الدول إلا 1,4 بالمائة.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمهاجرين، حسب دوكي ومرفوق سنة 2000، يملك أكثر من نصف المهاجرين الموريتانيين (63,4 بالمائة) مستوى تعليميا ضعيفا (في حدود ثمان سنوات) بينما وصل 21,9 بالمائة منهم إلى المستوى التعليمي العالي. وبلغ معدل هجرة العمال ذوي التأهيل العالي 11,8 بالمائة (دوكي ومرفوق، 2005)، وبالتالي، تبدو هجرة الأدمغة متواضعة جدا: 43 طبيبا (يمثلون 11,4 بالمائة من المجموع) و117 ممرضا (يمثلون 6,5 بالمائة من المجموع) تلقوا التدريب في الدولة التي هاجروا إليها (كليمنس وبيترسون، 2006). وحسب قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يعمل المهاجرين من أصل موريتاني أساسا في الزراعة والصيد والصناعة الإنتاجية أو في تجارة الجملة والتجزئة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2008).

وحسب بيانات اليونسكو، تابع 2.664 من المواطنين الموريتانيين دراساتهم بالخارج مما يمثل معدل تنقل نحو الخارج بنسبة 28 بالمائة (اليونسكو، 2008). وتوجد أكبر المجموعات الطلابية مستقرة في كل من المغرب، والسنغال، والجزائر، وتونس، وفرنسا (وزارة التربية الوطنية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2008).

وارتفع عدد اللاجئين الموريتانيين ما بين 2000 و2007 بمعدل 11,2 بالمائة، أي بمعدل سنوي 1,6 بالمائة (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2008). وبينت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وجود ما مجموعه 45.601 لاجئ موريتاني سنة 2008، أي بارتفاع بنسبة 37,8 بالمائة (12.512 لاجئ إضافي في غضون سنة واحدة) (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2009)، وذلك علاقة بالكشف عن عدد من اللاجئين في السنغال ومالي الذين لم يتم تسجيلهم بهذه الصفة والذين هاجروا بعد عمليات ترحيل اللاجئين الحديثة نحو موريتانيا. وفيما يتعلق بانتشار هؤلاء اللاجئين الجغرافي، تجدر الإشارة إلى أن الجاليات توجد خصوصا في السنغال ومالي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بترتيب تناقصي. وقد انخفض التدفق السنوي لطالبي اللجوء من جنسية موريتانية إلى 783 شخصا سنة 2007 بعد أن بلغ 4.651 سنة 2002 (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2008).

السودان

نتجت تدفقات الهجرة انطلاقاً من السودان ونحوه خصوصاً عن النزاعات، سواء منها الداخلية أو في بلدان الجوار. ونلاحظ أيضاً هجرة (داخلية، وخارجية وعبور) للقوة العاملة.

ونتجت الهجرة أساساً عن النزاعات الطويلة التي ميزت تاريخ البلد منذ استقلاله، مع وجود عدد كبير من اللاجئين في بلدان الجوار وفي البلدان العربية. وحتى بعد انفصال جنوب السودان، لا يجرؤ عدد كبير من المهاجرين على العودة إليه. أما بالنسبة لهجرة القوة العاملة، فيتجه العمال السودانيون المهاجرون خصوصاً نحو دول الخليج.

وتطال الهجرة والتنقل القادم من السودان وداخله 6,9 مليون شخص. ويحصي البلد 4,9 ملايين شخص متنقلين في الداخل، 750.000 مهاجر أجنبي ولجئ يعيشون في السودان ويعيش 1,2 مليون على الأقل من السودانيين بالخارج مقارنة مع إجمالي عدد السكان 39,2 مليون، ويواجه البلد بالتالي تحديات هائلة لتدبير مختلف أوجه الهجرة بفعالية.

ويأتي معظم اللاجئين المولودين بالسودان أساساً من إريتريا وإثيوبيا والتشاد (حوالي 685.000). وتقلص هذا العدد بحوالي النصف في العشرين سنة الماضية بسبب عمليات الترحيل الإرادية والمنظمة. ويستقبل السودان أيضاً 35.000 عاملاً مهاجراً من الصين والهند الفلبين وتركيا ويعمل معظمهم في المقاولات ذات استثمار أجنبي.

ويمكن تقدير الجالية من أصل سوداني والمقيمة حالياً بالخارج ما بين 1,2 و1,7 مليون فرد. وتستقبل المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان العربية حوالي مليون عامل مهاجر سوداني. ويعيش ما يناهز 390.000 لاجئ سوداني في البلدان المجاورة مثل التشاد وأوغندا وإثيوبيا وكينيا.

ومن جهة أخرى، يعد السودان أيضاً بلد عبور نحو مصر وليبيا، وبلد وجهة للعمال من البلدان المجاورة.



ثالثا - الإطار التشريعي

يتألف الإطار التشريعي الخاص بالهجرة والتنمية من عدد من الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم بعد ذلك ترجمتها إلى اتفاقات إقليمية ودون إقليمية، واتفاقيات ثنائية وتشريعات وطنية.

1. الاتفاقيات الدولية

تتمثل أهم الاتفاقيات الدولية في مجال الهجرة والتنمية فيما يلي:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 المتعلقة بالعمال المهاجرين (1949)؛
 - اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 المتصلة بالتمييز في العمالة والمهن (1958)؛
 - اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين في الضمان الاجتماعي (1962)؛
 - اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) (1975)؛
 - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 45/158 بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1990؛
 - اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وتمثل الوثيقة الرئيسية في تعريف اللاجئ، وحقوقه والتزامات الدول. وقد ألغى بروتوكول عام 1967 القيود الجغرافية والزمنية من الاتفاقية.
 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (2000). وتستكمل هذه الاتفاقية بثلاثة بروتوكولات تستهدف أنشطة ومظاهر مميزة للجريمة المنظمة: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛ والبروتوكول المتعلق بالتصنيع والاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة.
- وفيما يتعلق بمظهر الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين، تتمثل أهم الاتفاقيات فيما يلي:
- الاتفاقية الدولية رقم 19 بشأن المساواة في المعاملة (حوادث الشغل)، والاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، والاتفاقية رقم 157 بشأن صيانة الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي والتوصية عدد 167 بشأن صيانة الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي (1982).

وفيما يلي جدول يلخص تصديق بلدان المنطقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشغل:

الاتفاقية الدولية رقم 19 بشأن المساواة في المعاملة (حوادث الشغل)	الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)	الاتفاقية رقم 157 بشأن صيانة الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي	
•			الجزائر
•	•		مصر
	•		ليبيا
•			المغرب
•	•		موريتانيا
•			السودان
•	•		تونس

وقعت جميع البلدان التي شملتها هذه الدراسة الاتفاقية رقم 97 ولم تصدق عليها، باستثناء مصر والسودان وتونس التي لم توقع عليها، والجزائر التي صدقت عليها مع استبعاد الملحق 2 بشأن تشغيل وتوظيف وظروف عمل العمال المهاجرين الموظفين بموجب الترتيبات المتعلقة بالهجرة الجماعية التي تمت تحت مراقبة الحكومة.

ووقعت الدول الستة الاتفاقية رقم 111 وصدقت عليها، في حين لم يوقع أي بلد منها على الاتفاقية رقم 143.

ولم توقع الجزائر والمغرب والسودان الاتفاقية رقم 118، في حين صدقت عليها تونس مع استبعاد القسم الخاص بمخصصات البطالة، ومصر مع استبعاد المخصصات العائلية، وموريتانيا مع استبعاد قسم العلاجات الطبية والتعويضات عن المرض ومخصصات الأمومة وتعويضات البطالة، وبالتالي لم تدرج هذه الدول إلا مخصصات العجز والشيخوخة، وذوي الحقوق قيد الحياة، وحوادث الشغل والمرضى المهني والمخصصات العائلية.

وأخيراً، وقّعت معظم البلدان وصدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، باستثناء تونس والسودان. في حين صاغ المغرب التحفظ التالي: «لا تعتبر حكومة المملكة المغربية نفسها ملزمة بالفقرة الأولى من المادة 92 من هذه الاتفاقية التي تنص على أن أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية سيُعرض للتحكيم بناء على طلب إحدى هذه الدول. وتعتبر حكومة المملكة المغربية أن أي نزاع من هذا القبيل لا يمكن أن يُعرض للتحكيم إلا بموافقة جميع الأطراف المعنية به».

الوثيقة البلد	الجزائر	مصر	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 المتعلقة بالعمال المهاجرين	وقعتها وصدقت عليها مع استبعاد الملحق 2 بشأن تشغيل وتوظيف وطروف عمل العمال المهاجرين الموظفين بموجب الترتيبات المتعلقة بالهجرة الجماعية التي تمت تحت مراقبة الحكومة.	لم توقع عليها	موقعة وصدقت عليها	موقعة وصدقت عليها	لم يوقع عليها	لم توقع عليها
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 المتعلقة بالتمييز في العمالة والموهن	لم توقع عليها	وقعت وصدقت عليها باستثناء المخصصات العائلية	لم يوقع عليها	مصدق عليها مع استبعاد العلاجات الطبية والتعويضات عن المرض ومخصصات الأومة وتعويضات البطالة	لم يوقع عليها	موقعة وصدقت عليها مع استبعاد العلاجات الطبية والتعويضات عن المرض ومخصصات الأومة وتعويضات البطالة
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)	لم توقع عليها	لم توقع عليها	لم توقع عليها	لم توقع عليها	لم يوقع عليها	لم توقع عليها
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	لم توقع عليها	لم توقع عليها	موقعة بتخفظ	موقعة وصدقت عليها	لم يوقع عليها	لم توقع عليها

2. الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية

يمثل الموقف الأفريقي الموحد عن الهجرة والتنمية³⁸ وثيقة هامة اعتمدها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أي أن جميع البلدان موضوع هذه الدراسة معنية بها باستثناء المغرب.

وتدرك هذه الوثيقة بأن الهجرة «أداة فعالة لمحاربة الفقر عبر تعزيز توزيع المداخيل، وتشجيع التنمية والعمل المنتج في سبيل النمو في أفريقيا وتعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة داء فقدان المناعة البشرية/السيدا والملاريا وداء السل في أوساط المهاجرين وتحسين الشراكة بين البلدان المتقدمة والدول النامية وأيضا مع جهات معنية أخرى. ومع ذلك، يمثل وجود التنمية أو غيابها أحد الأسباب الرئيسية للهجرة. وعبر توفير فرص التنمية، نساهم في تقليص الأسباب الرئيسية التي تدفع الشباب إلى الهجرة وأيضا في احتواء ظاهرة هجرة الأدمغة».

ولبلوغ هذه الأهداف، «يتعين إحداث استراتيجيات مشتركة لتدبير الهجرة تجمع بين كل من بلدان الأصل والعبور والوجهة [...] إذ لا يُعقل أن نحاول معالجة إشكالية الهجرة باللجوء إلى الوسائل الأمنية فقط. ومن هنا تتبين أهمية اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة ومتوافق عليها ومتوازنة تكون أهدافها وسياساتها التي سيتم اعتمادها وتدبيرها التي يتم اتخاذها ذات تأثير مستدام»؛ سواء على الصعيد الوطني أو الثنائي أو دون الإقليمي (الجماعات الاقتصادية الإقليمية)، أو القاري، أو الدولي.

وتنص اتفاقية اتحاد المغرب العربي للضمان الاجتماعي³⁹ لسنة 1991 أن العامل المؤمن له الذي يمارس في المجال الترابي لدولة أخرى متعاقدة يخضع لتشريعات الدولة التي يوجد بها مقر عمله، وتنص على أن تحديد شروط منح المخصصات وقواعد تصفيته وطريقة تسديدها بين المؤسسات المعنية بكل دولة متعاقدة سيتم بموجب اتفاق إداري. وأخيرا، تنص على إنشاء اللجنة المغاربية للضمان الاجتماعي.

وعلى مستوى القارة الأفريقية، نذكر اتفاقية منظمة الاتحاد الأفريقي التي تنظم المظاهر ذات الصلة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا وإعلان قرطاج للاجئين.

وفي ما يتعلق بأفريقيا، يتعين النظر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1971، وبروتوكول سنة 1967 واتفاقية منظمة الاتحاد الأفريقي لسنة 1969 على أنها كيان واحد. وتمثل اتفاقية منظمة الاتحاد الأفريقي استجابة إنسانية للخاصية الفردية والجماعية لمشكل اللاجئين في أفريقيا. ويتعلق الأمر بمقاربة جماعية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لاستقبال اللاجئين وحمايتهم، طبقا لتشريعاتها الوطنية. وتلتزم الدول الأعضاء بتطبيق الاتفاقية على جميع اللاجئين، دون تمييز على أساس العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو رأي سياسي.

3. الاتفاقات الثنائية

تتضمن لائحة الاتفاقات الثنائية الرئيسية بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي وبين كل واحد من هذه الدول ودول أغيار، ما يلي:

38 الاتحاد الأفريقي، الموقف الأفريقي الموحد عن الهجرة والتنمية، مرجع مذكور سابقا.
39 الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي هي الجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، وتونس.

الجزائر⁴⁰: اتفاق الإقامة مع تونس (1963)؛ اتفاقات بشأن حرية التنقل والإقامة دون الحاجة للحصول على رخصة مع المغرب (1963، 1964)؛ اتفاقات بشأن العمل وحركة القوة العاملة مع ليبيا (1987) وموريتانيا (2004)؛ اتفاقات التعاون الحدودي مع مالي (1995) والنيجر (1997) لمكافحة الهجرة غير الشرعية. اتفاقات بشأن التأشيرة (1994) والبروتوكول الخاص بحركة الأشخاص (2004) مع إسبانيا؛ اتفاق تنقل الأشخاص واستقرارهم مع موريتانيا (1996)؛ الاتفاقات الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية (1999) وبحركة الأشخاص (2000) مع إيطاليا؛ اتفاقات إعادة القبول من 1994 إلى 2006 مع ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا والمملكة المتحدة؛ اتفاقات إعادة القبول في طور الإبرام مع بلجيكا، ولوكسمبورغ، وهولندا، ومالطة؛ اتفاق تنقل الأشخاص وإقامتهم مع فرنسا (1968) وتعديلاته عام 1985 و1994 و2001)؛ الترتيبات مع نيجيريا التي تنص على التعاون في ترحيل رعاياها الموجودين في وضع غير نظامي (2002)؛ الاتفاق بشأن القوة العاملة مع الأردن (2004)؛ الاتفاق بشأن العمل والإقامة مع بلجيكا (1970)؛ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة (2005).

مصر: اتفاقيات الترحيل مع ليبيا؛ الاتفاق بشأن القوة العاملة المصرية بالأردن (2007) وإيطاليا (2005)؛ التعاون التقني مع الصين (1996) ومع السنغال (1998)؛ اتفاق «الحريات الأربع» مع السودان، الذي يسمح لمواطني كلا البلدين بالدخول إلى البلد الآخر والإقامة فيه والعمل وتملك أي ممتلكات دون الحاجة إلى رخصة (2004).

المغرب: اتفاقات بشأن إقامة العمال وتنقلهم مع تونس (1964، 1991، 2006) وضد الازدواج الضريبي (1975)؛ اتفاقات بشأن حرية التنقل والإقامة دون الحاجة للحصول على رخصة مع الجزائر (1963)، (1964)؛ اتفاقات بشأن الاستقرار أو الإقامة والشغل وتبادل المهنيين الشباب مع فرنسا (1983، 1987، 1993، 2001)؛ الاتفاقيات بشأن تنقل القوة العاملة مع إسبانيا (2001، 2006) وليبيا (1983)؛ الاتفاق بشأن تعزيز التبادلات والتعاون في مجال التدريب المهني مع موريتانيا (2002)؛ اتفاقات بشأن هجرة العمالة مع ألمانيا (1963)، بلجيكا (1964) وهولندا (1969) وقطر والعراق والإمارات العربية المتحدة (1981)، والأردن (1983) وإيطاليا (2001)، وآليات التعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية، والتي تشمل الهجرة.

موريتانيا: اتفاقات بشأن إقامة الأشخاص وتنقلهم مع فرنسا (1992)؛ اتفاقات تنقل الأشخاص واستقرارهم مع مالي (1963)، والجزائر (1996)؛ الاتفاقات بشأن القوة العاملة مع السنغال (1972) والجزائر (2004)، وإسبانيا (2007) وبعض دول الخليج؛ الاتفاق بشأن تعزيز التبادلات والتعاون في مجال التدريب المهني مع المغرب (2002)؛ اتفاق بشأن الهجرة غير الشرعية مع إسبانيا (2003).

السودان: اتفاق «الحريات الأربع» مع مصر (2004). الاتفاقات ثلاثية الأطراف بشأن اللاجئين المبرمة بين السودان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وعدد من بلدان الجوار مثل كينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وأوغندا.

تونس: اتفاقات بشأن إقامة العمال وتنقلهم (1964، 1991، 2006) وبشأن الازدواج الضريبي (1975) مع المغرب؛ اتفاقات الاستقرار مع الجزائر (1963)؛ الاتفاق بشأن تعزيز التلاقح والتعاون في مجال التدريب المهني مع المغرب (1973) وبشأن عمل القوة العاملة وتنقلها مع ليبيا (1974)؛ الاتفاق بشأن القوة العاملة مع سوريا (2004)؛ عدة اتفاقات مع إيطاليا تمتد في الفترة ما بين 1998 و2011 لاسيما لمكافحة الهجرة غير الشرعية؛ والاتفاقات مع فرنسا بشأن الإقامة والعمل (1988)، وتبادل المهنيين

الشباب (2004) وبشأن التدبير المنسق للهجرة والتنمية التضامنية (2008)؛ آليات التعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية، والتي تشمل الهجرة. وتم إبرام اتفاقات ثنائية للضمان الاجتماعي مع البلدان الرئيسية المستقبلية للرعايا التونسيين (الجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، وألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا)، إضافة إلى إبرام اتفاقية عن الضمان الاجتماعي لفائدة الطلبة مع موريتانيا.

إضافة إلى ذلك، يمكن لرعايا بلدان **اتحاد المغرب العربي** التنقل بكل حرية بين بلدان الاتحاد دون تأشيرة، باستثناء بين المغرب وموريتانيا.

4. التشريعات الوطنية

في بداية القرن الواحد والعشرين، نفذت جميع البلدان المدروسة إصلاحات على إطارها التشريعي المرتبط بالهجرة وعلى ميادين قانونية أخرى ذات الصلة، مثل قانون الجنسية، ومدونة الشغل، والقانون الجنائي، التي تعود أغلبيتها إلى الستينيات والسبعينيات.

وهكذا، عدّلت كل من الجزائر والمغرب وتونس جذريا منظومتها التشريعية في العقد الأول من هذا القرن، خصوصا قانوني الهجرة والجنسية بالنسبة للجزائر، والقانون الجنائي ومدونة الشغل⁴¹ في المغرب ومصر.

وعدّلت السودان سنة 2000 تشريعاتها المتعلقة بالعمال غير السودانيين، وقانون الجنسية، علما أن القوانين الأخرى ذات الصلة بالهجرة تعود إلى التسعينيات.

أما موريتانيا التي كانت تملك مسبقا قوانين تنظيمية بشأن الهجرة (مع وجود قانون خاص لمكافحة الهجرة الوافدة غير الشرعية منذ 1965)، فقد حذت أيضا حذوهم بسن قوانين في مواضيع مخصصة، مثل الاتجار بالبشر واللجوء.

وتبرز الاختلافات على مستوى الاستراتيجية المتبعة، ودرجة الانفتاح ومنح الحقوق للمهاجرين واللاجئين، ووجود التمييز من عدمه بين فئات المهاجرين، وعدد وغنى الاتفاقات الثنائية ذات الصلة بهجرة القوة العاملة (مع بلدان أخرى ومع الاتحاد الأوروبي)، والعناية بالجاليات المقيمة بالخارج، وغيرها من المظاهر.

وتتمثل خصوصية هذه المنطقة في إلزامية التأشيرة للخروج من بلدانها، باستثناء مصر وموريتانيا اللتين عمدتا إلى إلغائها سنة 1985.

ويضمن الدستور الجزائري حماية الأجانب المستقرين بصفة قانونية بالجزائر. وحسب مقتضيات المادة 67 من الدستور «يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا، بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون». وتمنع مدونة الشغل لسنة 1990⁴² تشغيل العمال الأجانب في الوظيفة العمومية باستثناء التعليم، بينما لا تُجيزه في باقي القطاعات إلا في غياب القوة العاملة الوطنية المؤهلة (معيار الأفضلية الوطنية).

41 تعتبر مدونة الشغل حديثة جدا في تونس، وتعود إلى التسعينيات.

42 مدونة الشغل 1990.

وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، عزز قانون⁴³ 2008 العقوبات المفروضة على الهجرة غير الشرعية وتسهيلها سواء تعلق الأمر بالأجانب أو بالجزائريين الخارجيين من البلاد بدون تأشيرة. وفي حالة الطرد، ينص القانون على إمكانية الاحتجاز الإداري.

وقد وقّعت الجزائر على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع الاتحاد الأوروبي الذي ينشئ خصوصا التعاون في مجال الوقاية من الهجرة الوافدة غير الشرعية ومراقبتها⁴⁴.

وتم أيضا تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر، وذلك عبر القانون رقم 09-01 لعام 2009، الذي تم استكماله بتعديل مدونة المسطرة الجنائية (القانون رقم 09-02 الذي يعدل ويتمم القرار رقم 71-57 بتاريخ 5 آب/أغسطس 1971 المتعلق بالمساعدة القضائية) والقانون الجنائي (تكييفه مع بروتوكول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية).

أما بالنسبة للتشريعات ذات الصلة باللجئين، تجدر الإشارة إلى تصديق الجزائر على اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها؛ والتصديق على معاهدة الاتحاد الأفريقي الإقليمية التي تنظم المظاهر الخاصة باللجئين في أفريقيا؛ وقد حدد المرسوم عدد 1963 - 274 كليات تطبيق اتفاقية جنيف وأنشأ المكتب الجزائري لللاجئين وعديمي الجنسية. وتجدر الإشارة أيضا إلى النصوص الملحقة بالمرسوم عدد 63 - 256 بتاريخ 16 تموز/يوليو 1963 (المنشور في الجريدة الرسمية) لاسيما الملحق الثاني الذي يحدد أيضا حقوق طالبي اللجوء واللجئين؛ وأخيرا، المرسوم عدد 64 - 173 بتاريخ 8 حزيران/يونيو 1974 المتعلق بالانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع عديمي الجنسية، والموقعة بنيويورك في 28 أيلول/سبتمبر 1954.

وبالنسبة للجزائريين المقيمين بالخارج، توجد اتفاقية الحماية الاجتماعية مع فرنسا، وتم انتخاب ثمانية نواب في المجلس الوطني منذ 1997 وهم ينحدرون من الشتات الجزائري.

وعملت مصر سنة 2005 على تعديل قانون سنة 1960 المتعلق بهجرة الأجانب⁴⁵ لسنة 1960، ومدونة الشغل سنة 2003⁴⁶، في حين لم يتغير القانون الذي ينظم الهجرة منذ 1983⁴⁷. ويحق لكل مواطن مصري الهجرة بصفة دائمة أو مؤقتة، شريطة الحصول على رخصة من وزارة الدفاع، ومن بلد الوجهة إذا تعلق الأمر بهجرة دائمة. أما الأشخاص الراغبون في الهجرة بصفة دائمة فيحق لهم التسجيل في السجل الوطني، مما يمكنهم من تلقي المعلومات ذات الصلة بفرص الهجرة الوافدة. وتتكلف الدولة برعاية المصريين بالخارج وحمايتهم، وبتعزيز علاقاتهم مع مصر. ويقع على عاتق الحكومة أيضا: تحضير الاتفاقات مع باقي البلدان من أجل توفير فرص جديدة للهجرة الوافدة وضمان احترام حقوق مواطنيها؛ واقتراح سبل الاستفادة من خبرة العلماء والخبراء المصريين بالخارج في تنمية البلاد؛ ودراسة الفرص المتاحة أمام المصريين بالخارج للمساهمة بادخارهم في مشاريع تنمية البلد؛ والمشاركة في إنجاز الدراسات الاستقصائية الدورية عن حجم ونوع المواطنين المقيمين بالخارج.

43 القانون رقم 08 - 11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتقلهم فيها.

44 انظر أيضا القانون الجنائي، قانون رقم 09 - 01 بتاريخ 25 شباط/فبراير 2009 وقانون الجنسية 2007.

45 القانون رقم 88 لسنة 2005 في شأن دخول وإقامة الأجانب في أراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها.

46 قانون الشغل عدد 12 / 2003.

47 القانون رقم 111 لسنة 1983 المتعلق بالهجرة ورعاية المصريين بالخارج.

إضافة إلى ذلك، تتكلف اللجنة العليا للهجرة بما يلي : دراسة إنشاء مراكز متخصصة وتوفير دورات تدريبية لفائدة الراغبين في الهجرة؛ والمساهمة في تعزيز العلاقات بين المصريين بالخارج وبلدهم؛ واقتراح مساعدات يتم منحها للمهاجرين - قبل وخلال إقامتهم الدائمة وعند العودة. أما مستخدمو القطاع العام الذين يغادرون عملهم للهجرة بصفة نهائية ثم يعودون في غضون سنتين، فلهم الحق في استرداد وظيفتهم السابقة.

وقد جاء قانون 2005 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب في مصر والخروج منها بمثابة تحديث للقانون القديم، الذي تعود صياغته إلى عهد الجمهورية العربية المتحدة. وينص هذا القانون على أن الأجانب يجب أن يحملوا جواز سفر وتأشيرة للدخول إلى مصر لكن، بخلاف باقي بلدان المنطقة دون الإقليمية، تتميز العقوبات في حالة الدخول أو الإقامة غير الشرعيين بأنها أقل صرامة. وتُفرض عقوبات جنائية على الدخول غير الشرعي، في حين لا تعاقب الإقامة غير الشرعية إلا بغرامات. وفي حالة الطرد، يمكن اتخاذ قرار الاحتجاز، لكن دون وجود إطار قضائي يحدد هذا الباب.

وتوجد عدة أصناف من رخص الاستقرار والإقامة حسب فئات المهاجرين. ويُرخص بالتجمع العائلي، رغم وجود بعض الفوارق بين النساء والرجال.

وفيما يتعلق بتشغيل الأجانب، تستلزم مدونة الشغل رخصة مسبقة أو تصريحاً بالدخول والإقامة، وهو ما يترتب عنه أداء المصاريف. ويشير هذا القانون أيضاً إلى مرسوم سيحدد الوظائف التي لا يمكن للأجانب العمل فيها والنسبة القصوى للعمال الأجانب.

ويحدد قانون 2005 هذه النسبة في 10% في المقاولات، في حين تقتصر الوظيفة العمومية على المحليين والمهاجرين العرب المنحدرين من بلدان تضمن المعاملة بالمثل. كما يُمنع الأجانب من مزاولة المهن الحرة، مع بعض الاستثناءات. وتوجد معاملة تفضيلية للمنحدرين من بعض البلدان (مثل اليونان، وإيطاليا، والأردن، وفلسطين، والسودان، وسوريا).

ويستفيد الأجانب المقيمون من الخدمات الصحية ومن الضمان الاجتماعي (بعد عشر سنوات) ومن الحق في الملكية العقارية، ولا يستفيدون من التعليم العمومي (باستثناء بعض الجنسيات)⁴⁸.

وصادق المغرب سنة 2003 على القانون التنظيمي الذي ينظم جميع جوانب الهجرة ويعزز مكافحة الهجرة الأجنبية والهجرة غير الشرعيتين وتسهيلهما⁴⁹. وفيما يتعلق بالحقوق، لا يُرخص بإمكانية الاحتجاز قبل الطرد إلا في حالات معينة، لضرورة مطلقة، وبقرار كتابي ومعلل صادر عن السلطات المعنية وللمدة اللازمة حصرياً لرحيل المهاجر غير الشرعي. وإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن يكون محل الاحتجاز تحت ولاية إدارة السجون. ويمنع طرد النساء الحوامل والقاصرين. وينص القانون على إمكانية التجمع العائلي.

كما تنص مدونة الشغل لسنة 2004⁵⁰ «يجب على كل مشغّل يرغب في توظيف عامل أجنبي الحصول على رخصة من السلطات العمومية المكلفة بالشغل». ولا يُسمح للأجانب بمزاولة المهن الحرة، إلا في وجود اتفاقيات ثنائية تنص على خلاف ذلك.

48 انظر أيضاً قانون الجنسية، 1975.

49 القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2003.

50 مدونة الشغل 2004.

وبالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، توجد اتفاقيات الحماية الاجتماعية مع أهم بلدان الوجهة. ورغم أن المغرب لم يوقع بعدد على الاتفاق العام لإعادة القبول مع الاتحاد الأوروبي، فقد وقّع على اتفاقات ثنائية مع عدة دول أعضاء في الاتحاد من أجل إعادة قبول المغاربة المهاجرين غير الشرعيين.

وعلى أساس هذه العناصر، يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية، وجميع الفاعلين الاجتماعيين والبلدان الشركاء مع المغرب على الإطلاع على الأوضاع الجديدة والعمل معا على صياغة وتنفيذ سياسة عمومية حقيقية تحمي الحقوق، مبنية على التعاون الدولي وينخرط فيها المجتمع المدني. ويرفع هذا التحدي، يمكن أن يصبح المغرب قدوة يحتذي بها العديد من بلدان الجنوب التي تواجه إشكاليات مماثلة.

كما وقع المغرب سنة 2007 مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اتفاق بشأن تدير شؤون اللاجئين. وإلى حدود أيلول/سبتمبر 2013، لا يوجد أي إجراء وطني للاعتراف باللاجئين⁵¹.

- وضمن تقرير مواضيعي بعنوان «الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة الأجنبية» صادر في تموز/يوليو 2013، يعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصيلة وضع المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء ويدعو السلطات العمومية إلى اعتماد مجموعة من التدابير. وبهذا الصدد، أعطى جلالة الملك محمد السادس تعليماته الرسمية للسلطات المعنية بصياغة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل، بهدف صياغة سياسة شاملة تُعنى بالهجرة الأجنبية. وهكذا، تم إنشاء لجنتين مخصصتين، وثلاث لجان مشتركة بين الوزارات:

وتتألف اللجنة المختصة الأولى من ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل والحريات، ووزارة التشغيل والتكوين المهني، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن مندوبية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط، وتم تكليف هذه اللجنة بدراسة 853 حالة اعترفت لها ممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بصفة اللجوء.

وأعاد مكتب المهاجرين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون فتح أبوابه يوم 25 أيلول/سبتمبر 2013، وبدأ مباشرة الاستماع للأشخاص المعنيين الذين استدعتهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وتتم دراسة طلبات اللجوء بطريقة سلسة وفعالة باعتماد نظام الشباك الوحيد. وتحدد دورية مشتركة صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وعن وزارة الداخلية، شروط منح أوراق الإقامة للاجئين المعترف لهم بهذه الصفة.

- وبتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، استمعت اللجنة المختصة لما يبلغ 532 شخصا وأوصت بمنح صفة اللاجئ لفائدة 524 منهم، من بينهم 134 قاصرا. أما طالبو اللجوء الثمانية المتبقون (3 بالغين و5 قاصرين)، المولدون لأمر مغربية، فلا يستوفون شروط صفة اللجوء لأنهم يتمتعون بالجنسية المغربية بموجب المادة 6 من قانون الجنسية. وستتطرق اللجنة في القريب العاجل إلى دراسة ملفات حوالي 1.300 طالب لجوء سوري.

وتم تكليف اللجنة المخصصة الثانية بتحديد شروط دراسة الصفة القانونية لبعض فئات الأجانب في وضعية إدارية غير نظامية بالمغرب، كل حالة على حدة، مع منح الأولوية للحالات الإنسانية الهشة وللأجانب الذين يمارسون نشاطا مهنيا منتظما. وتمت صياغة لائحة الشروط، مع مراعاة عدد سنوات الإقامة، والوضع القانوني للزوج أو الوالدين، ومزاولة عمل مأجور لمدة سنتين على الأقل أو حالات الأمراض المستعصية.

- وستنظم عملية استثنائية لتسوية وضع الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب في الفترة ما بين فاتح كانون الثاني/يناير و31 كانون الأول/ديسمبر 2014. ولهذا الغرض، سيتم إنشاء مكاتب للأجانب مزودة بالموارد البشرية والمادية اللازمة على مستوى كل عمالة وإقليم بالمملكة لتلقي طلبات التسوية والموافقة عليها. وسيتم أيضا إنشاء لجنة وطنية للتعرض بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وسيتم إشراك الجمعيات الوطنية النشيطة في مجال حقوق الإنسان بصفة وثيقة في هذه العملية لدعم الأشخاص المعنيين بعمليات التسوية.

- وتم تكليف لجنيتين وزاريتين تتأسهما المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، على التوالي بتطوير الإطار القانوني والمؤسسي لطلب اللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر.

وأخيرا، تم تكليف اللجنة الوزارية المكلفة بالعمل بالدبلوماسية بتحديد مقترحات المملكة المغربية في أهم المنتديات التي تتطرق إلى مسائل الهجرة وإنعاش التعاون الإقليمي والدولي.

وكانت موريتانيا تملك تشريعات تنظيمية خاصة بالهجرة (مع وجود قانون خاص لمكافحة الهجرة الأجنبية غير الشرعية منذ 1965⁵²)، وخاضت بدورها نفس تجربة باقي الدول. وأصدرت أيضا تشريعات في مواضيع مخصصة، مثل الاتجار بالبشر واللجوء.

وينص مرسوم سنة 1964⁵³ المتعلق بالهجرة الأجنبية على التمييز بين المهاجرين الأجانب العاديين والتميزين -أي رعايا بلدان تجمعهم اتفاقية مع موريتانيا- الذين يمكنهم الدخول إلى البلد دون تأشيرة ويستفيدون من شروط تفضيلية في الشغل. وفي الحالتين معا، يجب أن يحمل عقد العمل تأشيرة وزارة الشغل.

وينص المرسوم المتعلق بعمالة الأجانب لسنة 2008⁵⁴ على أن أي عامل أجنبي يمكنه أن يشغل وظيفة على التراب الوطني شريطة أن يحصل مسبقا على رخصة عمل، التي يوجد منها ثلاث فئات. الرخصة «أ» التي يطلبها المشغل العامل معين ووظيفة معينة لمدة لا تتجاوز سنتين. وتستلزم هذه الرخصة احترام شرط الأفضلية الوطنية والحصص الدنيا من العمال الموريتانيين في المقاولات التي تشغل أكثر من عشرة مستخدمين. أما الرخصة «ب» فترخص لحاملها بشغل منصب أجير لدى أي مشغل وهي متاحة للمهاجرين ذوي الامتيازات وعلى أساس المعاملة بالمثل، ويستفيد منها أيضا كل عامل أجير أو مستقل مقيم بصفة متواصلة في موريتانيا منذ أربع سنوات على الأقل ويعمل بها، وكل عامل تصل مدة إقامته وعمله إلى ثمان سنوات كاملة. أما الرخصة «ج»، فتسلم للعمال الأجانب المقيمين بموريتانيا بصفة متواصلة منذ عشر سنوات على الأقل وعملوا بها طيلة هذه المدة بصفتهم عمال

52 القانون رقم 65 - 046 بتاريخ 23 شباط/فبراير المتعلق بالمقتضيات الجنائية المرتبطة بنظام الهجرة الأجنبية.

53 مرسوم عدد 64-169 بمثابة نظام الهجرة الأجنبية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 15 كانون الأول/ديسمبر 1964 وتعديلاته: المرسوم عدد 65-110 بتاريخ 8 تموز/يوليوز 1965 الذي يعدل المرسوم عدد 64-169 المذكور.

54 مرسوم يحدد شروط توظيف القوى العاملة الأجنبية وينص على رخصة العمل بالنسبة للعمال الأجانب، 16 نيسان/أبريل 2008.

أجراء أو عمال مستقلين ويستوفون شروطا معينة؛ كما تُسلم لكل عامل أجنبي يقيم في موريتانيا بصفة متواصلة منذ عشرين سنة على الأقل ويعمل بها طيلة هذه المدة. ولا يوجد أي تشريع يخص التجمع العائلي.

وتُلزم دورية صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون سنة 2012⁵⁵ جميع المهاجرين الأجانب - البالغين والقاصرين - بالحصول على بطاقة الإقامة، وهي بطاقة مؤدى عنها وسهلة الاكتساب بالنسبة للمهاجرين الأجانب ذوي الامتيازات. وإلى جانب ذلك، يوجد قيد الدراسة إصلاح حديث لشروط دخول وإقامة الأجانب المنصوص عليها في مرسومي سنتي 1964 و1965.

ولا يحتاج الموريتانيون لتأشيرة الخروج منذ 1985، إلا أنه تم تعزيز التعاون مع إسبانيا وفرونتكس لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتعمل موريتانيا على إعادة قبول وترحيل الأجانب (بعد احتجازهم) الذين عبروا أراضيها.

وتضمن موريتانيا لمواطنيها المقيمين بالخارج تمثيلية في مجلس الشعب وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما وقعت على عدة اتفاقات تنظم الهجرة الاقتصادية المؤقتة مع الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان الأعضاء (مثل إسبانيا) والبلدان العربية ودول الخليج، من منظور أن الهجرة وسيلة لتقليص البطالة الداخلية وتحفيز التنمية.

وصدر قانون عن محاربة الاتجار بالبشر سنة 2003⁵⁶ وقانون عن وضع اللاجئين سنة 2005⁵⁷. وينص القانون على مسطرة منح صفة اللاجئ ومسطرة عودة وإعادة إدماج اللاجئين الموريتانيين⁵⁸.

وبعد انفصال جنوب السودان مؤخرا، أصبح السودان حالة خاصة، لكننا لا نأخذ في الاعتبار في هذا البحث المرشحين الداخليين، أو الأشخاص الذين ينتقلون بسبب التقسيم من السودان إلى جنوب السودان، والعكس.

ومن الجانب التشريعي، يملك السودان عدة قوانين تنظم الهجرة. ونذكر منها خصوصا قانون الهجرة الأجنبية⁵⁹ وقانون تشغيل العمال غير السودانيين⁶⁰. أما فيما يخص الهجرة النازحة، نجد تشريع شؤون السودانيين العاملين بالخارج (1998). وتتمثل قوانين مهمة أخرى في قانون الجنسية (تم تعديل قانون 1994 سنة 2005 ثم 2011) ومدونة الشغل (1997).

ويحتاج الأجانب الراغبون في الدخول إلى البلاد إلى جواز سفر وتأشيرة (والشيء نفسه بالنسبة للخروج). وينبغي عليهم إثبات سلامتهم من الأمراض المعدية ومن الاختلالات العقلية. ولا تُفرض هذه الشروط على رعايا جامعة الدول العربية أو الدول المسلمة. وتتم معاقبة كل حالة هجرة غير شرعية بالاعتقال و/أو الطرد. وفي هذه الحالة الأخيرة، لا ينص القانون على أية عقوبة حبسية. ولا يرد في القانون أي مقتضى يخص التجمع العائلي، إلى جانب حقوق أخرى من المفروض أن يتمتع بها المهاجرون.

55 دورية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الموجهة إلى البعثات الدبلوماسية والقنصلية وإلى المنظمات الدولية المعتمدة بنواكشوط، 13 أيار/مايو 2012.

56 القانون رقم 025-2003 الذي ينص على مقتضيات ردع الاتجار بالبشر.

57 مرسوم عدد 022-2005 الذي يحدد كيفية تطبيق المعاهدات الدولية ذات الصلة باللاجئين في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 3 آذار/مارس 2005.

58 انظر أيضا مدونة الشغل.

59 قانون الهجرة والجوازات، 1994

60 قانون تشغيل القوى العاملة غير السودانية، 2000.

ويجب على كل أجنبي يريد العمل في السودان أن يحصل على رخصة الإقامة ورخصة العمل، وهذه الأخيرة تسلمها وزارة الشغل. وفي جميع الحالات، لا يمكنه أن يعمل في الوظيفة العمومية ويخضع لشرط الأفضلية الوطنية - مع احترام الاستثناءات.

ويعترف الدستور للمواطنين السودانيين بحق الخروج من البلاد، رغم أنهم ملزمون بالحصول على تأشيرة؛ إضافة إلى أن المرأة لا يمكنها أن تخرج دون موافقة زوجها. وللعمل بالخارج، يجب أن يحصلوا على ترخيص تسلمه وزارة الشغل. وتخصص التشريعات الوطنية جزءا مهما لموضوع اللجوء.

وفيما يخص قانون وضع الأجانب⁶¹ والمرسوم المتعلق بالدخول والإقامة لسنة 1968⁶²، تقيّد تونس إمكانية عمل الأجانب بشرط مزدوج: وجود عقد يحمل تأشيرة وزارة الشغل ورخصة الإقامة التي تتضمن الترخيص بالعمل. ولا تنص تونس على تدابير تمييزية فيما يخص الضمان الاجتماعي تجاه العمال الأجانب المقيمين على ترابها.

وينص قانون سنة 2004 المتعلق بدخول وخروج الأجانب والمواطنين⁶³ على الأفضلية الوطنية إضافة إلى أن الأجانب مبعدون من الوظيفة العمومية ومن المهن الحرة، إلا بترخيص استثنائي على أساس الاتفاقيات الثنائية القائمة ومبدأ المعاملة بالمثل. ولا توجد أية إشارة إلى التجمع العائلي. وتوجد أيضا قيود لحصول الأجانب على الملكية (منوعة في المناطق الزراعية، وخاضعة لترخيص المحافظة في المناطق الحضرية - باستثناء وجود اتفاقية ثنائية مخالفة، ومفتوحة في المناطق السياحية). ويعاقب عن عدم الإبلاغ عن أية حالة هجرة غير شرعية.

ويستفيد المقيمون بالخارج من امتيازات مثل الامتيازات الجبائية في حالة العودة المؤقتة أو النهائية. كما يستفيدون من اتفاقيات الحماية الاجتماعية المبرمة مع أهم بلدان الوجهة ومن الخدمات المقدمة لعائلاتهم المستقرة في البلاد. وتم إحداث نظام اختياري لفائدة العمال التونسيين الذين يمارسون في بلدان لا ترتبط مع تونس باتفاقية الضمان الاجتماعي⁶⁴. ويشمل هذا النظام إنشاء الحقوق في معاشات التقاعد، والعجز، وللورثة ومخصصات الرعاية الصحية في تونس لفائدة المؤمن له وذوي حقوقه. ومن جهة أخرى، ينص القانون الثاني⁶⁵ على الاحتفاظ بالانخراط في نظام الضمان الاجتماعي الأصلي لفائدة الموظفين العموميين في حالة إعاره للممارسة في إطار التعاون التقني.

وصدقت تونس سنة 1998 على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية الذي يتضمن أيضا مكافحة الهجرة الوافدة غير الشرعية. ولا يوجد إجراء وطني يخص الأهلية لصفة اللاجئ، باستثناء إحالة دستورية تفيد بمنع ترحيل اللاجئين السياسيين⁶⁶.

61 قانون رقم 7-68 بتاريخ 8 آذار/مارس 1968 المتعلق بوضع الأجانب في تونس.
62 مرسوم عدد 198-1968 بتاريخ 22 حزيران/يونيو 1968، الذي ينظم دخول وإقامة الأجانب في تونس.
63 القانون التنظيمي عدد 6-2004 بتاريخ 3 شباط/فبراير 2004، الذي يعدّل ويتم القانون عدد 40-75 بتاريخ 14 أيار/مايو المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر.
64 مرسوم عدد 107-89 بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 1989، الذي يوسع نظام الضمان الاجتماعي للعمال التونسيين بالخارج.
65 القانون رقم 75-85 بتاريخ 20 تموز/يوليو 1985، المتعلق بالنظام المطبق على مستخدمي التعاون.
المرسوم عدد 1879-2007 بتاريخ 23 تموز/يوليو 2007 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للموظفين العموميين في حالة إعاره في إطار التعاون التقني.
66 انظر أيضا قانون الشغل 1966، قانون الجنسية 2008.

رابعاً - المؤسسات والتخطيط الاستراتيجي

سيتركز في هذا الفصل إلى بعض المظاهر الدالة على مدى مراعاة إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في البلدان المدروسة. وسيركز التحليل أولاً على المؤسسات الحكومية المعنية بالهجرة الدولية حتى نتعرف عليها وعلى مهامها وسياساتها، فيما يتصل بمفهوم الهجرة والتنمية. وسيتم في ما بعد تحليل وثائق الاستراتيجية والتنمية، مثل الإطار الاستراتيجي للتقليص من الفقر، والمخططات الوطنية للتنمية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتشريعات الوطنية.

1. الهيئات المؤسسية المكلفة بمراعاة شؤون الهجرة

البلد	المؤسسات
الجزائر	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الشؤون الخارجية - مديرية حماية الجالية الوطنية بالخارج - وزارة الداخلية - وزارة الدفاع - وزارة المالية وإدارة الجمارك - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج (في طور الإنشاء)
مصر	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة القوى العاملة والهجرة - وزارة الشؤون الخارجية - وزارة الداخلية واللجنة العليا للهجرة
المغرب	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - وزارة الداخلية التي تشمل التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومديرية الهجرة ومراقبة الحدود - الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج + هيئات أخرى مكلفة بمواضيع خاصة - مجلس الجالية المغربية بالخارج - مؤسسة الحسن الثاني
موريتانيا	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وزارة الداخلية + هيئات أخرى مكلفة بمواضيع خاصة - اللجان الحكومية المكلفة بتدبير الهجرة (مثل اللجنة الوزارية المشتركة؛ فريق دراسة تدفقات الهجرة؛ اللجنة الاستشارية للجوء...)

<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة الداخلية + مصالح وطنية للأمن والاستعلامات) - جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج - وزارة الشؤون الإنسانية + هيئات أخرى مكلفة بمواضيع خاصة 	السودان
<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - وزارة الداخلية - ديوان التونسيين بالخارج + هيئات أخرى مكلفة بمواضيع خاصة 	تونس

2. الإطار الاستراتيجي والمخططات الوطنية للتنمية

صاغت الجزائر مخطط التنمية الخماسي للفترة 2010 - 2014.

وإلى حدود كانون الثاني/يناير 2011، كانت تونس تملك مخططا خماسيا للتنمية للفترة 2007 - 2011؛ بعد ذلك وبسبب الثورة، لم يتمكن المخطط الثاني عشر -الذي كان قيد التحضير آنذاك- الدخول في حيز النفاذ.

ويعد الإطار الاستراتيجي لتقليص الفقر وثيقة أعدتها البلدان ذات دخل ضعيف (موريتانيا) وبعض البلدان ذات دخل متوسط -الفئة الدنيا (المغرب ومصر). وفي الحالة الخاصة ببلدان المنطقة دون الإقليمية، أثرت أحداث عام 2011 على وجود هذا النوع من الوثائق، ورغم وجودها لم تكن الإحالة فيها على الهجرة والتنمية إلاجزئية ومتقطعة، أو منعدمة. ولا توجد أية معلومات تخص السودان.

وكانت مصر أيضا تملك مخططا خماسيا للتنمية، إلا أنها لا تملك حاليا إلا مذكرة استراتيجية مؤقتة بسبب المرحلة الانتقالية التي يعيشها البلد منذ حزيران/يونيه 2012 إلى كانون الأول/ديسمبر 2013. ولا ترد الهجرة في هذه المذكرة إلا في علاقتها مع البطالة التي بلغت مستوى قياسيا وتفاقم بعد عودة المهاجرين من البلدان المجاورة لاسيما من ليبيا. ويعاني من البطالة خصوصا الشباب والنساء والعمال حاملو الشواهد.

وفي المغرب، تمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الإطار الشامل والعرضاني لسياسية البلد الاجتماعية إجمالا، ويندرج الإطار الوطني الاستراتيجي لتقليص من الفقر الذي تمت صياغته عام 2010 في نفس المنظور والسياق و« يطمح إلى تشكيل إطار شامل ومنهجي للزيادة في التنسيق والتوافق وأوجه التآزر بين تدخلات مختلف الفاعلين المنخرطين في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: الهيئات الحكومية، والجماعات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والتعاون الدولي»⁶⁷. وفي هذا السياق، لم تُذكر الهجرة الدولية إلا مرة واحدة، وبالتحديد في المبدأ الموجه الأول، أي «حقوق الإنسان الأساسية»، في الجزء المخصص للحق في الأمن المادي، «الذي يعني بأن [...] لكل شخص الحق في دخل قار وظروف عيش كريمة. وإضافة إلى هذه الحقوق الإنسانية الأساسية، نجد الحقوق الخاصة بالنساء، والأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، والأقليات العرقية والثقافية، وغيرها»⁶⁸.

67 الإطار الوطني الاستراتيجي لتقليص من الفقر.

68 نفس المصدر. الإطار الوطني الاستراتيجي لتقليص من الفقر.

وفي وثيقة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2011 - 2015 الخاصة بموريتانيا⁶⁹، تمت مراعاة العديد من أنواع حركة الأشخاص: الاتجار غير الشرعي بالمهاجرين عند الخروج أو الدخول للبلد، وعودة اللاجئين الموريتانيين، والهجرة وعلاقتها مع تغير المناخ. إلا أن هذه الإحالة ليست إلا جزئية، أو بالأحرى غير مكتملة.

ويسود اعتبار الهجرة غير الشرعية على أنها تهديد، على غرار الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، والاتجار في المخدرات؛ مما يستلزم تعزيز وسائل وكفاءات القوات المسلحة والقوات الأمنية، وأيضاً تسليم جوازات السفر ووثائق الإقامة الموثوقة.

وتتمثل التدابير المتخذة لحماية الموريتانيين الشباب من السلوكات المنحرفة، مثل التطرف والهجرة غير الشرعية، في إحداث البنيات الأساسية وتطوير البرامج المرتبطة بالرياضة. وتتوقع الحكومة أن يستفيد الشباب من هذه التدابير بفضل تأثيراتها لاسيما في قطاعات الشغل، والصحة، والتعليم والتدريب المهني.

وتصدى للهجرة الوافدة غير الشرعية إلى البلد ولهجرة الموريتانيين غير الشرعية نحو بلدان أخرى، يُرتقب تنفيذ استراتيجية وطنية لتدبير الهجرة وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

ويتوقع أن تنشأ آثار مماثلة لتلك الناتجة عن البرامج الرياضية، إثر تنفيذ التدابير المرتقبة لمواجهة تغير المناخ، مثل مواصلة برامج ومشاريع مكافحة التعرية الساحلية أو زحف الرمال، وأيضاً فيما يخص الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية والتحكم في الطاقة.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين الموريتانيين، وإتاحة إعادة اندماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد، تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم اللاجئين وإدماجهم وبرنامج دعم إدماج المرحلين والتنمية المحلية، اللذان يشملان تدابير في مجال البنيات الأساسية والسكن الاجتماعي والأنشطة الزراعية والغابوية والرعية والمدرة للدخل.

3. إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

كان مرتقباً أن تحضّر جميع البلدان المدروسة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سنة 2011 ليدخل حيز التنفيذ سنة 2012 طيلة السنوات الخمس الموالية. إلا أن الأحداث التي شهدتها المنطقة دون الإقليمية في السنوات الأخيرة ألزمت بعض البلدان بتأجيل هذه العملية.

ففي **الجزائر**، يتضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، للفترة ما بين 2012 و2014، ما يلي: «أجبرت ظروف البرمجة الخاصة لما بعد 2007 وزارة الشؤون الخارجية والفريق القطري في الجزائر على اعتماد إطار التعاون الاستراتيجي 2012 - 2014 الذي يتناسب مع المخطط الخماسي الحالي (2010-2014) بهدف الرفع من فعالية الجهود المشتركة إلى أقصاها»⁷⁰.

وفي **مصر**، يركز موضوع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2013-2017 على «تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من منظور تحقيق النمو الشامل، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة.

69 الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.

70 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية؛ منظومة الأمم المتحدة بالجزائر، إطار التعاون الاستراتيجي 2014-2012.

ويهدف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى دعم وتسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتخصيص للمرحلة ما بعد هذه الأهداف في إطار أجندة التنمية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية 15+. ويشير أيضا إلى الاهتمام الذي سيحظى به تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتفاوتات الجغرافية، وتلبية متطلبات الفئات الهشة.

أما **المغرب**، فقد أشار في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2012 - 2016 إلى هجرة القوى العاملة، لاسيما في الجزء المتعلق بتعزيز جودة التعليم والتدريب، مع التركيز على ضرورة «إنجاح عملية التأهيل الاقتصادي والاجتماعي الذي تستلزمه العولمة المتزايدة، بما في ذلك هجرة العمل»⁷¹؛ وهو ما يتوقف أيضا على القدرة على تحسين جودة التعليم والتدريب والارتقاء بالكفاءات إلى مستوى احتياجات سوق الشغل.

وفي الجزء المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقليص الهشاشة والفوارق، تم التأكيد على أن «الأمر يتعلق بتحد أساسي لتحقيق استدامة عملية التنمية، وتحسين التماسك الاجتماعي، وضمان توزيع منصف لمكاسب التنمية على جميع فئات السكان مما سيعتري على الهجرة الداخلية والخارجية لهؤلاء السكان...». ويستلزم الأمر توسيع نطاق الحصول على الخدمات الاجتماعية ذات جودة».

وتعتبر الأمم المتحدة بان المهاجرين واللاجئين في المغرب يمثلون فئة هشة ذات أولوية.

ويشمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بموريتانيا للفترة 2012 - 2016 أربعة محاور للتعاون كما يلي:

1. مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛
 2. الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والتحكم في الانتشار المصلي لفيروس نقص المناعة البشرية في أقل من 1 بالمائة؛
 3. تحسين الحكامة البيئية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية؛
 4. تحسين الحكامة وبناء قدرات الفاعلين؛
- النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالسودان، جاء ذكر الهجرة في الجزء الخاص بالحكامة ودولة القانون «النتيجة 6أ» «تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية»، حيث تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بتشجيع مواءمة سياسات الهجرة الوطنية مع التشريعات الدولية، وحماية حقوق المهاجرين، وبناء القدرات لتحسين تدبير الهجرة والحدود.

وفيما يتعلق باللاجئين والعائدين، تعدّ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الوكالة الرائدة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة في مجالات معينة.

وبالنسبة لتونس، حدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2015 - 2019 ثلاث أولويات استراتيجية ستتدخل منظومة الأمم المتحدة بشأنها في السنوات الخمس القادمة، لدعم الحكومة التونسية: '1' تعزيز الحکامة الديمقراطية؛ '2' تطوير نموذج اقتصادي مندمج، ودائم، ومتمين؛ '3' تعزيز السياسات الاجتماعية وتشجيع الحصول المنصف على الخدمات الأساسية ذات جودة.

وانطلاقاً من تحليل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جميع هذه البلدان، لا يتبين إلا مراعاة جزئية وغير مكتملة للهجرة الدولية والتنمية.

الجزء الثاني

دراسات الحالة في الجزائر، ومصر، والمغرب،
وموريتانيا، والسودان، وتونس

مقدمة

يسعى هذا الجزء الثاني من التقرير إلى تحليل مراعاة مكون الهجرة والتنمية في التخطيط الاستراتيجي والوطني. ولهذا الغرض، أعدنا استبياناً وأرسلناه إلى المؤسسات المكلفة بالهجرة في البلدان الستة المعنية بهذه الدراسة الاستقصائية. وأجرينا زيارات ميدانية إلى المؤسسات المعنية في بلدين من البلدان المستهدفة وهما الجزائر والمغرب. وفيما يخص الأجوبة، ملأت مؤسسات البلدان الاستبيان بكامله. وكانت بعض الأجوبة مستوفية أكثر من غيرها. وبغض النظر عن هذه المشكلة، تمكنا من تقديم تحليل منهجي للبيانات.

وعموماً، تأكدنا من أن البلدان المدروسة تنظر إلى الهجرة نظرة إيجابية. وينطبق هذا الأمر على الهجرة النازحة الهجرة الوافدة وبلدان الأصل وبلدان الاستقبال.

ويضطلع المهاجرون النازحون بدور حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان. وهذا ما اتضح من الأجوبة على الاستبيانات الموجهة للبلدان موضوع هذه الدراسة.

ولا تمثل الهجرة النازحة مجرد مورد مالي ضخم، بل هي أيضاً خزان للكفاءات البشرية والعلمية والتقنية. وبناء على تحليل بيانات البنك الدولي⁷² في تصنيف البلدان المدروسة حسب قيمة تحويلات المهاجرين، تحتل مصر الرتبة الأولى، يليها المغرب، ثم الجزائر (الرتبة الرابعة) فتونس (الرتبة الخامسة). ومقارنة مع المبالغ المحولة إلى المغرب ومصر، تبدو مساهمة تحويلات أموال الجزائريين والتونسيين ضئيلة.

البلد	المبالغ بملايين دولار أمريكي
1 مصر	7.681
2 المغرب	6.447
3 السودان	3.178
4 الجزائر	2.031
5 تونس	1.960
6 موريتانيا	2

لهذا السبب، تعمل الدول على تعبئة الرساميل (المالية والبشرية) الخاصة بالجياليات المستقرة بالخارج. وكما يتضح من الجدول التالي، تشير الدول إلى بعض التحديات التي يتعين مواجهتها علاقة بحقوق رعاياها في بلدان الاستقبال. فمن جهة تتم الإحالة على المحافظة على هويتهم وثقافتهم، ومن جهة أخرى يتم بذل الجهود لتحقيق اندماجهم في بلد الاستقبال، وقابلية حمل الحقوق الاجتماعية وإحداث الآليات الكفيلة بإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصل. وعبرت البلدان الستة عن اهتمامها الخاص بإنشاء الروابط مع جاليتها بالخارج التي تمثل مصدر الثروات الإنسانية والمالية اللازمة لدعم التنمية الوطنية. وفيما يخص النظرة تجاه الهجرة الوافدة، في حالة الجزائر والسودان وتونس، يشار إلى الأهمية الاستراتيجية لنقل التكنولوجيا والعلم، وإلى إنشاء مناصب الشغل التي يمكن أن تتيحها المقاولات والرعايا الأجانب. وتركز موريتانيا على الملف الاستراتيجي للتدبير الرشيد لتدفق الهجرة

ومكافحة الشبكات عبر الوطنية للاتجار بالبشر. بينما عبرت مصر عن مخاوفها من ارتفاع ضغط الهجرة الوافدة على سوق الشغل المحلية. أما المغرب، فقد أطلق في شهر أيلول/سبتمبر 2012 ورش سياسة جديدة للهجرة تشمل الهجرة الوافدة.

ونلاحظ أيضا اختلال التوازن بين سياسات الهجرة النازحة وسياسات الهجرة الوافدة. وتوجد نسبيًا معرفة وإحاطة بالهجرة النازحة وبمكاسبها على البلد؛ وتم بشأنها إحداث إحصاءات وبرامج، ودعم مؤسسي ومالي منذ عدة سنوات. وفي المقابل، لا نجد معرفة كافية بالهجرة الوافدة (ظاهرة حديثة، وغياب الإحصاءات وغياب الاستراتيجية)، وتحيل عليها مباشرة مؤسسات مثل وزارة الداخلية وخصوصًا مديريات الهجرة ومراقبة الحدود. ومع ذلك، مكنت الهجرة الوافدة من تعويض العجز الملحوظ في القوة العاملة المؤهلة في بعض القطاعات، وهذا ما يتضح من اللقاءات مع مؤسسات البلدان المعنية بالدراسة، لكن لا توجد إلا إحصاءات ودراسات قليلة بهذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، إثر الارتفاع النسبي في تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية، تمكنت الاقتصادات بفضل وجود الكفاءات المرتبطة بالمقاولات الأجنبية من اكتساب قوة عاملة جديدة ومؤهلة في القطاعات الواعدة.

وفي الصفحة الموالية، يلخص الجدول أجوبة البلدان المعنية ومميزات الهجرة الدولية وتحدياتها الرئيسية لتنمية البلد.

الهجرة الوافدة		الهجرة النازحة	
التحديات	المزايا	التحديات	المزايا
تعديل النصوص التنظيمية والتشريعية التي توّطّر الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية والأجيرة	الاستثمارات المنتجة نقل التكنولوجيا والعلوم إنشاء فرص الشغل المساهمة في النمو الوطني للبلد (الطاقة، والتعليم، الصحة، والصناعة، والزراعة، والاتصالات اللاسلكية، والنقل)	تحديد وتقييم وحشد الإمكانيات القادرة على المساهمة في التنمية الوطنية (إعداد اللوحة الموجزة الوطنية عن الهجرة) صياغة سياسة وطنية للهجرة إعداد الآليات الفعالة لتجميع الموارد المالية والتحفيزية للاستثمارات المنتجة (صناديق الاستثمار، والمكاتب التابعة بالخارج)	نقل المعرفة والمهارات والخبرة (المساهمة في البحث العلمي، وإنشاء أقطاب الكفاءات) تحويلات الأموال (الاستثمار والادخار) تنفيذ المشاريع الاقتصادية وإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة (الاسيما المبتدئون في مجال التكنولوجيا المبتكرة) المساهمة في السياحة الوطنية الحشد والنضام من المتمر في حالات الصعوبات الوطنية (الكوارث الطبيعية، وغيرها)
ارتفاع الضغط على سوق الشغل المحلية		هجرة الأدمغة أو الكفاءات غياب القوة العاملة المؤهلة والمستويات المهنية العليا	تفليس الضغط عن سوق الشغل المحلية عامل الدعم لمكافحة الفقر عبر الرفع من مستوى عيش عائلات المهاجرين تحويلات الأموال (الاستثمار والادخار)

الجزائر

مصر

<p>يتم حاليا صياغة سياسة ترمي إلى استقبال المهاجرين في وضعية نظامية (الحصول القانوني على فرص الشغل، وظروف العيش الكريم والاندماج الاقتصادي والاجتماعي)، لتصدر في غضون سنة 2014</p>	<p>تأثير إيجابي على بلد الأصل وبلد الاستقبال وتعزيز التبادل بين الحضارات والشراكات</p>	<p>كيفية المساهمة في تسهيل الاندماج في بلد الإقامة لاسيما بالنسبة للأجيال الجديدة (مشاريعهم في الحياة)/ كيفية المحافظة على الروابط مع البلد الأصل. الاستجابة لتطلعات المغاربة المقيمين بالخارج لإتاحة مساهمتهم على الوجه الأكمل في الحياة السياسية الوطنية.</p>	<p>يمثل المغاربة المقيمون بالخارج ثروة للبلد الأصل وبلدان الإقامة تعزيز العلاقات الثنائية تعزيز الروابط والنهوض بالثقافة والحضارة المغربيةين. الإشارة إليها في الدستور الجديد التأثير الإيجابي على التنمية المتبادلة للبلدان</p>	<p>المغرب</p>
<p>التدبير الرشيد لتدفق الهجرة ومكافحة الشبكات عبر الوطنية للاتجار بالبشر.</p>	<p>مساهمة المهاجرين الوافدين في بناء البلد الوصول إلى المهارات</p>	<p>تقليل الآثار السلبية الناتجة عن هجرة الأدمغة</p>	<p>دور الشتات الهام في تحويلات الأموال التشغيل/ تحسين التدريب/ الارتقاء بالمستوى العالمي</p>	<p>موريتانيا</p>
	<p>نقل المهارات</p>	<p>تقليل الآثار السلبية الناتجة عن هجرة الأدمغة</p>	<p>تخفيف الضغط عن سوق الشغل المحلية أهمية تحويلات الأموال للرفع من مستوى التعليم</p>	<p>السودان</p>

<p>منافسة القوة العاملة المحلية تشجيع الحقوق والخدمات الممنوحة للمهاجرين تسهيل اندماج المهاجرين في المجتمع</p>	<p>نقل المهارات استثمارات الأجنبي الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل نسخ العلاقات والمبادلات مع البلد الأصل</p>	<p>الزيادة في إشراك المهاجرين في مجهود تنمية البلد إحداث السياسات والبرامج التي تتيح إشراك الشتات في مبادرات التنمية المذكورة أعلاه إتشاء مناخ الثقة والتعاون بين الشتات والمجتمع المدني والسلطة التنفيذية/الحكومة، بهدف التخليص من موروث التردد وانعدام الثقة منذ عهد الديكتاتورية تعزيز الروابط مع الجالية المقيمة بالخارج لاسيما الجيل الثاني والثالث.</p>	<p>المهارات تحويلات الأموال استثمارات المهاجرين تشجيع نقل المعرفة والتكنولوجيا تشجيع مشاركة الشتات في الاستثمارات المباشرة (المشاريع) وغير المباشرة (تحويلات الأموال، البورصة، وغيرها). إشراك الكفاءات المقيمة بالخارج (والعائدة إلى تونس) في مجهود إصلاح المؤسسات (القطاع العام والخاص) وفي مبادرات بناء القدرات.</p>	<p>تونس</p>
--	---	---	--	--------------------

ومع ذلك، يمكن تحليل هذه التصريحات حسب محتواها بالنظر إلى أن اللائحة الواردة في هذا الجدول تمثل مجرد نقل لأجوبة البلدان.



أولا- المؤسسات المكلفة بالهجرة

جاء ذكر الهيئات المؤسسية المكلفة بمراعاة الهجرة الدولية في سياسات التنمية في البلدان الستة في جدول سابق. وقد تم تحليل بيانات هذه البلدان بتفصيل دقيق، باستثناء بيانات السودان.

الجزائر

ترتكز تعبئة القدرات الاقتصادية والبشرية للجالية المقيمة بالخارج على أربعة محاور رئيسية حسب الحسين العبدلاوي⁷³: '1' يجب أن تعيد الجزائر استقطاب جاليتها المهاجرة؛ '2' يتعين على الجالية الوطنية بالخارج المساهمة في تنمية البلاد، ولهذا الغرض تتكلف الحكومة باتخاذ القرارات الملائمة؛ '3' مكنت الجهود المبذولة لتنفيذ الإصلاحات وإعادة ترسيخ السلام الاجتماعي من إنشاء مناخ ملائم للاستثمار يوفر فرصا حقيقية للكفاءات الوطنية المستقرة بالخارج؛ '4' حث الجالية المقيمة بالخارج على تمثيل بلدها بكل كرامة والدفاع عن سمعته.

ولتوفير وسائل تنفيذ هذه المحاور، أحدثت الجزائر عدة مؤسسات معنية بالهجرة ويشارك الشتات في تنمية البلاد⁷⁴.

وزارة الشؤون الخارجية: تمثل النواة المركزية؛ وإضافة إلى التمثيلات الدبلوماسية والقنصلية، تحتضن هيئة مكلفة بالهجرة الدولية، وهي كتابة الدولة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج. وإلى جانب الوزارات التقية والهيئات العمومية (المذكورة أدناه) المعنية بقضايا الهجرة والتنمية، تمثل مشاركة الجالية الجزائرية بالخارج في الحياة السياسية الوطنية تجربة مثمرة. إذ يحظى أفراد الجالية الوطنية بالخارج بعلاقة وطيدة مع بلدهم على المستوى الوطني عبر ممثليهم المنتخبين في البرلمان (8 نواب).

كتابة الدولة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج: تتضمن مهام هذه الكتابة النهوض بمشاركة الجالية الجزائرية في تنمية البلد في إطار انفتاحه الاقتصادي الحالي. وينبغي عمل الكتابة على ثلاثة مبادئ: الاعتراف بالتنظيم الذاتي للمهاجرين، والمشاركة في تنمية البلد الأصل، سواء بالعودة النهائية أو دونها، ومنح المهاجرين امتيازات وتسهيلات في مجال الاستثمار.

ويوجد **المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج** قيد الإنشاء. وسيتكلف بتنمية التنسيق مع الجالية المهاجرة ومساهمة الكفاءات الوطنية المغتربة في تنمية البلاد اقتصاديا وعلميا.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية: بما أن وزارة الداخلية وزارة سيادية وذات طابع أفقي، فتتواجد مع الجماعات المحلية في صلب تدبير تدفقات الهجرة المختلطة فيما يتعلق بالنظام والأمن العمومي والإدارة. وفي هذا الإطار، تتكلف بتدبير التدفقات طبقا لمتطلبات الأشخاص والممتلكات. وتشارك أيضا في صياغة اتفاقات الإقامة والاتفاقات القنصلية، وتتبعها مع الهيئات المعنية. إضافة إلى ذلك، تصوغ بالتعاون مع الهيئات المعنية التشريعات ذات الصلة بشروط إقامة الأجانب، وتنقلهم واستقرارهم، وتتبع تطبيقها، ورصد أنشطة الأجانب على التراب الوطني ووضع ممتلكاتهم⁷⁵.

73 الحسين العبدلاوي، البعد الاجتماعي السياسي لقضية الهجرة والتنمية في الجزائر، اتحاد البحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية. المذكرة التحليلية والتلخيصية 2009/24. الشق الاجتماعي السياسي. مشروع التعاون في القضايا المرتبطة بالإدماج الاجتماعي للمهاجرين الأجانب، والهجرة وتنقل الأفراد.

74 المرجع «المساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة ونحو الجزائر وعبرها وانطلاقا منها» من أجل رؤية إنسانية تجاه ظاهرة الهجرة» تم إعداده في إطار مشروع اللجنة الأوروبية «الجزائر: تعزيز حماية المهاجرين والقدرات لتدبير تدفقات الهجرة المختلطة»، كانون الأول/ديسمبر 2013، الصفحات 62-52.

75 نفس المرجع السابق، الصفحة 54.

مصر

وزارة القوى العاملة والهجرة: تم إحداث منصب وزير الدولة المكلف بشؤون الهجرة والمصريين المقيمين بالخارج سنة 1981 بموجب المرسوم الرئاسي عدد 574 الذي يحدد صلاحيات الوزير.

وتركز الاستراتيجية الحالية لقطاع الهجرة على بُعدين اثنين، ويتمثل أولهما في إنشاء قاعدة بيانات عن الهجرة المصرية وتعيينها. وتحتوي على فرص العمل بالخارج والأرقام والإحصاءات، وأرضية إلكترونية لربط المصريين المقيمين بالخارج بوطنهم الأم. ويتمثل البعد الثاني من استراتيجية قطاع الهجرة في تعزيز دور اتحاد المصريين بالخارج وغيره من منظمات المجتمع المدني التي تمثل المصريين المقيمين بالخارج.

وزارة الشؤون الخارجية: توفر السفارات والقنصليات المصرية للمواطنين المصريين بالخارج جملة من الخدمات مثل '1' التسجيل في ملفات القنصليات خلال الأشهر الستة الأولى من إقامتهم في الخارج؛ '2' وترحيل العائلات في الحالات الطارئة؛ '3' وتجديد جواز السفر وغيره من الوثائق؛ '4' والمصادقة على الوثائق الرسمية؛ '5' وتسجيل المعلومات المدنية مثل الولادة، والوفاة، والطلاق، والزواج.

وتسلم **وزارة الداخلية** للمهاجرين المصريين المؤقتين رخصة عمل قبل خروجهم، وتتولى أيضا مسك ملفات جميع المهاجرين الذين يعبرون نقط المراقبة الجمركية. وتعمل الوزارة على مراقبة الهجرة من مصر وإليها وتنظم إقامة الوافدين الأجانب على البلاد. وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، تتعاون وزارة الداخلية مع جميع المنظمات والمؤسسات المعنية للتقليص من الهجرة غير الشرعية القادمة من مصر وعبرها.

وتم إنشاء **المجلس الأعلى للهجرة** بموجب القرار عدد 2000 لسنة 1997 ويشمل الهيئات الرئيسية المعنية بالهجرة. وتمثل صلاحيات هذا المجلس في إنشاء مراكز التدريب المهني لفائدة المهاجرين المحتملين، وتنظيم الدورات التدريبية المتخصصة للرفع من كفاءات المهاجرين المحتملين، وتوفير التسهيلات للمهاجرين قبل رحيلهم، وأثناء إقامتهم بالخارج، وبعد عودتهم المؤقتة أو الدائمة إلى وطنهم. ويجتمع المجلس الأعلى للهجرة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، بطلب من رئيسه (وزير القوى العاملة والهجرة). ويمكن لهذا المجلس أن ينشئ لجانا فرعية من بين أعضائه أو أعضاء آخرين يتكفون بدراسة قضايا ذات أهمية.

المغرب

توجد عدة مؤسسات مغربية تُعنى بالهجرة، خصوصا منها تلك المكرسة لمغاربة العالم : الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، ومجلس الجالية المغربية بالخارج؛ ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون (مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية)، ووزارة الداخلية التي تضم التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومديرية الهجرة ومراقبة الحدود.

الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج (الموقع الإلكتروني www.marocainsdumonde.gov.ma):
تم إنشاؤها سنة 1990. وتهدف للاستجابة لسيل المواضيع المتعلقة بمغاربة العالم التي تتطرق إليها مختلف الإدارات. وتمثل المخاطب الوحيد مع مغاربة العالم، الذي أخذ شكل وزارة قائمة بذاتها ويحمل مسؤولية الدولة، وهي الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بصياغة وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج.

مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية: يتعلق الأمر بمديرية تابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون. وتتم عمليات هذه المديرية خصوصا على مستوى قنصليات المغرب عبر العالم، وبالأساس في مناطق استقرار الجالية المغربية. وكما تحيل على ذلك تسميتها، تتكلف هذه المديرية بالشؤون الإدارية والاجتماعية لمغاربة العالم.

مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (الموقع الإلكتروني www.alwatan.ma): أنشئت سنة 1990، وتتكلف بتعزيز العلاقات التي تربط المغاربة المقيمين بالخارج بوطنهم من منظور عملي، وتساعدهم على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها. وقد تزامن إنشاء هذه المؤسسة مع إحداث قسم وزاري مكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، بهدف توفير آلية مرنة حتى تتمكن الوزارة من تنفيذ أنشطتها في الخارج. وتعتمد المؤسسة على مجموعة من البرامج في المجالات القانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

الهيئات التابعة لوزارة الداخلية: تسيقية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومديرية الهجرة ومراقبة الحدود: تضطلع هذه الهيئات بدور هام في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى القضاء على التنقل والعمل غير القانونيين أو غير الشرعيين لعمال مهاجرين في وضعية غير سليمة.

وتمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم إطلاقها سنة 2005 الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر وعلى الإقصاء الاجتماعي بالمغرب. وتأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين الجهات والأقاليم والجماعات، وتستهدف تدابير تهم السكان الأكثر فقرا وهشاشة. وتتضمن هذه المبادرة برامج الدعم والإدماج الاجتماعي التي تتجسد في توفير فرص في عين المكان للأفراد الأكثر هشاشة، بصفتهم قد يصبحون ضحايا لشبكات الاتجار بالبشر. وتهتم التسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتنفيذ الاستراتيجية.

مديرية الهجرة ومراقبة الحدود لدى وزارة الداخلية: شرعت في مزاولة نشاطها منذ 2005، وتمثل مهامها الأساسية من جهة في «التنفيذ العملي وتبعية الاستراتيجية الوطنية لمحاربة شبكات الاتجار بالبشر»، ومن جهة أخرى، تعمل بمثابة واجهة ومحفز لتدابير التعاون في هذا المجال، على المستويات الثنائية، ومتعددة الأطراف والإقليمية.

مجلس الجالية المغربية بالخارج (الموقع الإلكتروني www.ccme.org.ma): تم إنشاؤه في كانون الأول/ديسمبر 2007. ويتمثل مبدأه في إشراك جماعات الشتات المغربية في صنع القرارات ذات الصلة بمجالات حياتهم في بلدان الاستقبال. ويتعلق الأمر بمؤسسة استشارية تتمتع بالاستقلالية الإدارية

والمالية. وتتألف من 50 عضوا يتم تعيينهم لمدة أربع سنوات. ولضمان استمرارية مجلس الجالية المغربية بالخارج و«شريعته»، تمت دسترته في نص الدستور الجديد⁷⁶، في إطار التعديل الدستوري الأخير لسنة 2011.

موريتانيا

تشمل الآلية المؤسسية لتدبير الهجرة عدة فاعلين تتطرق مهامهم إلى مختلف أوجه الهجرة. وتمثل الهيئات الوزارية الرئيسية المعنية بالهجرة فيما يلي:

وزارة الداخلية واللامركزية المكلفة بالقضايا المتعلقة بالجوانب الأمنية عبر تدبير تدفق المهاجرين دخولا وخروجا وتديير ملفات طالبي اللجوء، إضافة إلى عودة الموريتانيين المرحلين من السنغال. وتشرف الوزارة على **الوكالة الوطنية لإدماج اللاجئين** المكلفة بدعم وإدماج اللاجئين الموريتانيين العائدين من السنغال ومالي.

وتتكلف **وزارة الشؤون الخارجية والتعاون** بالموريتانيين المقيمين بالخارج، وذلك عبر المصالح القنصلية وتطبيق الاتفاقات الثنائية في مجال الهجرة.

السودان

تتكلف **وزارة الشؤون الخارجية** بتسليم التأشيرات للأجانب الذين يدخلون إلى السودان أو يستقرون به إضافة إلى تقديم الخدمات وحماية السودانيين بالخارج.

تتكلف **وزارة الداخلية وشؤون الهجرة ومراقبة الأجانب** بتدبير الحدود ومراقبتها، وتديير البطائق عند الحدود، ووثائق السفر وتراخيص السفر المحلية، إلى جانب التراخيص الممنوحة للسودانيين المتجهين نحو الخارج.

ويتكلف جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج على وجه الخصوص بتتبع قضايا السودانيين العاملين بالخارج وحماية حقوقهم ومصالحهم داخل البلاد وخارجه، والإجراءات الإدارية اللازمة للخروج من السودان بهدف العمل بالخارج، إلى جانب تحصيل الضرائب ومساهمات السودانيين المقيمين بالخارج.

اللجنة المكلفة باللاجئين التابعة لوزارة الداخلية: تتولى حماية اللاجئين الأجانب، وتسجيلهم وتقديم المشورة والدعم المادي لهم طيلة مدة إقامتهم بالبلد. وتدرس طلبات اللجوء، بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتدير مخيمات اللاجئين. وتتولى أيضا تتبع وضع اللاجئين السودانيين بالخارج.

ويتكلف **مركز السودانيين للهجرة والتنمية** بالبحث عن المعلومات المتعلقة بالهجرة في السودان وتديير هذه المعلومات.

76 الدستور المغربي، تموز/يوليوز 2011، المادة 163: «يتولى مجلس الجالية المغربية بالخارج، على الخصوص، إبداء آرائه حول توجهات السياسات العمومية التي تمكن المغاربة المقيمين بالخارج من تأمين الحفاظ على علاقات متينة مع هويتهم المغربية، وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، وكذا المساهمة في التنمية البشرية والمستدامة في وطنهم المغرب وتقدمه.»

تونس

كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج. توجد هذه الكتابة تحت وصاية وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد تكرر إنشاؤها بعد الانتخابات التشريعية لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2011. ويتمثل أحد أولى تدابير هذه الكتابة في تديير ملف «المختفين» المثير للجدل في ظل أحداث الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2011، إضافة إلى ملف التونسيين المعتقلين في مراكز المهاجرين غير الشرعيين بإيطاليا وفرنسا. وإلى جانب الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به **وزارة الداخلية** في مجال مراقبة الحدود والوقاية من الهجرة غير الشرعية، تلقت التماسا بتبادل المعلومات في هذا الملف من نظيرتها الإيطالية فيما يتعلق بالمهاجرين الحاملين لبطاقة التعريف الوطنية. وتعمل كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج على تشجيع نموذج جديد في تديير الهجرة ينبنى على «توضيح كفاءاتها ومهمتها من أجل تقديم أفضل خدمة للتونسيين المقيمين بالخارج وذلك بالتعاون مع الهيئات المعنية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية [...]»

ديوان التونسيين بالخارج (الموقع الإلكتروني <http://www.ote.nat.tn>): أنشئ في حزيران/يونيو 1988 (المادة 14 من القانون رقم 60 - 88 بتاريخ 2 حزيران/يونيو 1988)، ويتكلف عموما بتزويد الحكومة بالمعلومات والبيانات التي تسمح لها بتنفيذ سياسة التأطير والدعم لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج. ويُعنى ديوان التونسيين بالخارج بترويج وتنفيذ برامج التأطير لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج، وتحديد وتنفيذ برنامج الدعم الموجه لهذه الفئة، ولعائلاتهم سواء في بلد الإقامة أو في تونس، وصياغة وتنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي ويعزز تمسك الأطفال التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم، وتسهيل إعادة إدماج التونسيين المهاجرين العائدين في الاقتصاد الوطني وإنشاء نظام معلومات مستمر لفائدة هذه الفئة والعمل على تتبعه. ويولي هذا الديوان أهمية خاصة بالعائلة، التي هي المحيط الأول للتربية ولاكتساب الحس الاجتماعي، وللجيل الشاب، الذي هو عامل التبادل المستقبلي مع مجتمعات الاستقبال، وللكفاءات التونسية بالخارج التي تعمل في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والفنية، ولجمعيات التونسيين بالخارج، نظرا لدورها الطلائعي في دعم ومساعدة التونسيين المقيمين بالخارج.

وتتولى **وزارة الشؤون الخارجية** تديير شؤون التونسيين المقيمين بالخارج، والتعاون الدولي (الاتفاقيات الثنائية، واتفاقات القوة العاملة مع وزارة الشغل، وغيرها)، والتأطير وتوفير الخدمات للجالية التونسية بالخارج.

لقد تبين لنا انطلاقا من هذه النظرة على مختلف المؤسسات بأن قضية الهجرة ذات طابع تقاطعي ومتعدد الأبعاد. إلا أن تعدد الفاعلين الوطنيين الذين يتكفون بمهام متشابهة نوعا ما خصوصا في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، والقانوني، قد يترتب عنه ضعف الوضوح، ولربما غياب الانسجام. ولتدارك هذا المشكل، من الأهمية بمكان توضيح الصلاحيات وإحداث تسويق ممنهج سعيا نحو تحقيق الفعالية والجدوى، لاسيما وأن مختلف هذه المؤسسات تعاني من انفصال حاد فيما بينها.



ثانيا- السياسات والاستراتيجيات التي تم تنفيذها

1. السياسات والاستراتيجيات والمشاريع

سنعمل في هذا القسم المتعلق بالسياسات التي تنفذها البلدان (لا توجد معلومات بالنسبة للسودان) على تجميع الأجوبة التي قدمتها البلدان عن الأسئلة 2 و3 و4 من الاستبيان.

2/ انطلاقا من استعراض المراجع الموجودة عن هذا الموضوع، يتبين على غرار معظم البلدان (في العالم) بأن الهجرة لا تدخل ضمن المخططات الاستراتيجية الوطنية للتنمية (المخطط الوطني للتنمية، إطار استراتيجية التقليل من الفقر، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وغيرها). فهل توجد عملية مخصصة تُعنى صراحة بمراعاة الهجرة الدولية في سياسات واستراتيجيات التنمية (مثل المخطط الوطني لمراعاة الهجرة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية)؟

3/ إذا كان الجواب نعم، ما هو اسم ونوع ووضع المؤسسة الرئيسية المعنية بالتنفيذ، والجدول الزمني للتنفيذ، وسنة البداية أو المراجعة.

4/ ما هي الموارد المالية والقدرات التقنية المتاحة لمراعاة الهجرة في سياسات التنمية؟ قدم تفصيلا على المستوى الوطني أو المحلي.

وتعرض الجداول التالية الأجوبة التي قدمها كل بلد.

الجزائر

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
مخطط عمل الحكومة لفائدة أفراد الجالية الوطنية بالخارج في إطار مخطط التنمية الوطني 2010 - 2014 الهدف: إدراج الجالية الوطنية بالخارج في مخطط التنمية الوطني	برنامج تديره كتابة الدولة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج
برنامج تنمية البحث 2014 - 2018 (في طور الإنجاز) الهدف: إدماج الكفاءات المثبتة لدى أفراد الجالية الوطنية بالخارج للمساهمة في مجهود التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد	برنامج تديره وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر المديرية العامة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
كتابة الدولة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج	إنشاء بوابة إلكترونية مخصصة للكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج	غير متوفر	غير متوفر
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	برنامج الاستثمار: الهدف: تشجيع بيئة الاستثمار العامة والمساهمة في تطوير القطاع الصناعي	غير متوفر	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم

تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم	غير متوفر	عضو في برنامج شبكة الاستثمار أنيما وهي أرضية متعددة البلدان للتنمية الاقتصادية في منطقة المتوسط. وتضم الشبكة أكثر من 70 وكالة حكومية وشبكات دولية من صفتي المتوسط. وتهدف إلى المساهمة في التحسين المستمر لمناخ الأعمال وفي نمو الاستثمار في منطقة المتوسط. وفي هذا الإطار، أطلقت أنيما مبادرة ميذا المقاول، وهي آلية تقدم امتيازات للمستثمرين من جماعات الشتات في بلدهم الأصل. ويكمن الهدف في الاستفادة من علاقات هذا الشتات من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي.	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم	لم يتم التصريح بمبلغ التمويل الإجمالي، إلا أنه تمت الإشارة إلى المبلغ المخصص للقروض، وهو 100.000 أورو لكل مشروع.	يتعلق الأمر بآلية موجودة لمحاربة البطالة وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تقترح إحداث قروض لإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يستفيد منها الشباب المرشحون للهجرة والجزائريون المقيمون بالخارج. ورغم أن هذه الآلية لا تمثل نظاما للتمييز الإيجابي تجاه الجزائريين المقيمين بالخارج، فقد استفاد العديد من المقاولين الشباب، خصوصا القادمين من فرنسا، من القروض.	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

مصر

السياسات والبرامج		الآليات المؤسسية	
إنشاء اللجنة العليا للهجرة الهدف: تدبير الهجرة وشؤون المصريين المقيمين بالخارج، وإبرام اتفاقات ثنائية مع البلدان المستقبلة للقوى العاملة المصرية		وزارة القوى العاملة والهجرة	
المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
وزارة القوى العاملة والهجرة	إنشاء مكاتب وتمثيلية للعمال في السفارات والقنصليات لدى البلدان حيث يوجد عدد كبير من العمال المصريين.	غير متوفر	غير متوفر
وزارة القوى العاملة والهجرة	حملات إعلامية خاصة بالهجرة تستهدف المهاجرين المصريين المحتملين. إنشاء مكتب المعلومات حول الهجرة في الجهات الستة	غير متوفر	غير متوفر

المغرب

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
مخطط العمل الخماسي للنهوض بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج 2008 - 2012 ⁷⁷ الهدف: توصي الاستراتيجية كل هيئة بإدراج المغاربة المقيمين بالخارج في استراتيجيتها القطاعية	برنامج تديره الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، ومؤسسة الحسن الثاني.
الاستراتيجية الوطنية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج 2030 ومخطط تنفيذها في أفق 2022 ⁷⁸ الهدف: تحديد رؤية شاملة في مجال الهجرة تستقطب جميع الفاعلين الوطنيين	استراتيجية في إطار الاتفاقية ثلاثية الأطراف بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية
البرنامج الوطني لحشد كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج 2009 - 2013 ⁷⁹	برنامج تديره الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج والاتحاد العام لمقاولات المغرب
إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية- المغرب ⁸⁰ الهدف: ضمان توزيع منصف لثروات التنمية بين جميع مكونات السكان	وزارات متعددة ووكالات الأمم المتحدة

77 تمثل أهداف استراتيجية 2008 - 2012 فيما يلي: (أ) دعم تجذر الأجيال الجديدة في بلدان الاستقبال دون اقتلاعهم من بلدهم الأصل، (ب) الدفاع عن حقوق ومصالح المغاربة المقيمين بالخارج سواء في المغرب أو في بلد الاستقبال؛ (ج) العمل على إشراك الكفاءات المغربية بالخارج في أورش التنمية بالمغرب؛ و(د) تشجيع مغاربة العالم على الاستثمار المنتج. وتمثل الأولويات الستة لاستراتيجية 2008-2012 فيما يلي: (1) البرنامج الثقافي والتعليمي؛ دعم تجذر الأجيال الجديدة في بلدان الاستقبال دون اقتلاعهم من بلدهم الأصل؛ (2) البرنامج الاجتماعي؛ دعم الفئات الهشة وتعزيز قدرات الجمعيات؛ (3) حشد الكفاءات المغربية بالخارج؛ المساهمة في التنمية المستدامة بالمغرب؛ (4) دعم استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج؛ تشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار المنتج؛ (5) الدعم الإداري للمغاربة المقيمين بالخارج؛ تسهيل الخدمات الإدارية المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج؛ و(6) الاستراتيجية الشاملة للاتصال والمعلومات.

78 تندرج هذه الاستراتيجية في إطار الاتفاقية ثلاثية الأطراف بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، والتي ترمي إلى تزويد المغرب برؤية شاملة ومندمجة في مجال الهجرة، قادرة على استقطاب جميع الفاعلين الوطنيين العاملين في هذا المجال.

79 يمثل حشد الكفاءات المغربية بالخارج رهانا استراتيجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. ويهدف هذا البرنامج الوطني إلى: (أ) توفير الخبرة، والمشورة والدعم للقطاعات وبرامج التنمية بالمغرب؛ (ب) تشجيع أوجه التآزر بين كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج والكفاءات المحلية؛ (ج) تحفيز نقل التكنولوجيا والمهارات؛ (د) الرفع من جاذبية الاستثمار والشراكة؛ (هـ) دعم البحث العلمي؛ و(و) المساهمة في تعزيز التعاون متعدد الأطراف. ويمكن تعريف المقاربة المقترحة بهذا الصدد كما يلي: (1) تحديد الطلب والاحتياجات الوطنية من حيث كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج؛ (2) تنظيم عرض كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج عبر تجميعها في إطار شبكة؛ (3) إنشاء تآزر بين الطلب الوطني والعرض الدولي لكفاءات المغاربة المقيمين بالخارج؛ إدراج هذه العملية في إطار التعاون ثلاثي الأطراف (بلدان الاستقبال، وبلدان المصدر، وكفاءات المغاربة المقيمين بالخارج؛ إحداهن بوابة إلكترونية تسهل إنشاء أوجه التآزر بين العرض والطلب على كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج.

80 يحدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2012-2016 خمسة مجالات للتعاون تم الاتفاق عليها بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين بمن فيهم المجتمع المدني. ويحيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية-المغرب 2012-2016 على هجرة القوى العاملة، خصوصا في الجزء (أ) تعزيز جودة التعليم والتدري، وفي الجزء (ب) التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتقليص الهشاشة والفوارق. مما يترتب عنه حصول أكثر انساعا على الخدمات الاجتماعية ذات جودة. وتعتبر الأمم المتحدة بأن المهاجرين واللاجئين بالمغرب يمثلون فئة سكانية هشة وذات أولوية.

المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وصندوق الضمان المركزي	صندوق الاستثمار لمغاربة العالم : صندوق لتشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج	بغلاف مالي قدره 100 مليون درهم، يعمل الصندوق على دعم مقاولات المغاربة المقيمين بالخارج الموجودة بالمغرب. وتهدف آلية التمويل هذه إلى منح إعانة قد تصل إلى 10% من قيمة المشروع، في حدود 5 ملايين درهم لكل مشروع. ويشترط أن يساهم المغاربة المقيمون بالخارج من أموالهم الذاتية بنسبة 25% على الأقل من مجموع قيمة الاستثمار	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج والوكالة الفرنسية للتنمية	برنامج دعم إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالمغرب على يد المغاربة المقيمين بفرنسا	1.000.000 أورو	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومختلف الفاعلين الوطنيين، وبلدان الاستقبال، وشبكات الكفاءات لتنفيذ المخططات والبرامج الوطنية	مغربكم. حشد الكفاءات المغربية بالخارج عبر الإشارك الفعلي للكفاءات المغتربة، سواء من حيث الخبرة أو الاستثمار في الأوراش الكبرى القائمة في عدة مجالات في المغرب. وعبر تطوير العلاقة مع الجالية المغتربة، يمكن للمغرب أن يرفع من قيمة خزان الكفاءات، والموارد البشرية والمهنية والشبكات التي يكوّنها مغاربة العالم ذوي الكفاءة العالية.	غير متوفر	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم
المنظمة الدولية للهجرة، وكالة التعاون البلجيكية، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومؤسسة الحسن الثاني	مغاربة الخارج من أجل تنمية المغرب 2. مشروع دعم استثمارات المغاربة المقيمين ببلجيكا في المغرب	تم تحديد المدة المبدئية في سنتين (تطلق منذ آب/أغسطس 2012)، بميزانية تبلغ 1,2 مليون أورو، وتستهدف المناطق التي تنحدر منها الجالية المغربية المقيمة ببلجيكا، والواقعة شمال المغرب مثل طنجة- تطوان، تازة، تاونات، الحسيمة والجهة الشرقية	يضع المشروع رهن إشارة المستثمرين كفاءات الشركاء التقنية من أجل: - المساهمة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمغرب عبر دعم المغاربة المقيمين ببلجيكا، والراغبين في إنشاء مشاريع استثمارية ذات أثر اجتماعي اقتصادي محلي ويمكنها أن تحمل معها أيضا نقل الكفاءات

موريتانيا

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
برنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتدبير الهجرة والحدود الهدف: ضمان أفضل استقرار للبلاد عبر الجمع بين الأمن، والتنمية واحترام الحقوق المتبادل بين جميع الأطراف	وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
سياسة إنشاء اللجنة الوطنية لتدبير الهجرة الهدف: إحداث استراتيجيات لتدبير تدفق المهاجرين على المستوى الوطني، والتنسيق وتسهيل نشاط الهيئات المعنية بتنظيم تدفق المهاجرين، إضافة إلى تتبع وتقييم تأثير الهجرة على البلاد.	تحت رئاسة الوزير الأول

المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	يتعلق الأمر بالشرط الأول من برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ استراتيجية تدبير الهجرة. ومنذ 2006، يدعم الاتحاد الأوروبي موريتانيا في تدبير الهجرة، والحدود والأمن عبر آليات متعددة. ويكتسي المشروع بُعداً إقليمياً ويهدف إلى تحسين الكفاءات في تدبير تدفق المهاجرين في بلدان الساحل، وهي النيجر، ومالي، وموريتانيا، والسنغال.	8 مليون أورو	ساهم المشروع في بناء 4 مراكز حدودية، وتجهيز 15 مركزاً حدودياً بالأجهزة المعلوماتية، وتجهيز 3 مراكز حدودية بالطاقة، وتكوين مستخدمي 11 مركزاً حدودياً في مجال رصد ومراقبة تدفق المهاجرين، والتجهيز بمعدات تسهيل رصد الحدود، والدورات التدريبية في مراقبة المهاجرين الأجانب في مأزق والتكفل بهم والاجتماعات السنوية الإعلامية على المستوى الجهوي الموجهة لقوات الشرطة والدرك.

السودان

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
برنامج تتبع القضايا المتعلقة بالسودانيين العاملين بالخارج وحماية حقوقهم ومصالحهم داخل البلد وخارجه.	جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج
سياسة وبرنامج حماية اللاجئين الأجانب وتسجيلهم ودعمهم طيلة مدة إقامتهم داخل البلد	وزارة الداخلية عبر اللجنة المعنية باللاجئين

المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
وزارة الشغل والوظيفة العمومية والموارد البشرية	تنفيذ الدراسات الاستقصائية على سوق الشغل والقوة العاملة. توفير الإحصاءات عن الهجرة والعمال الأجانب	الميزانية الوطنية والمساعدة المقدمة من المنظمات الدولية	

تونس

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
برنامج إدماج الكفاءات التونسية بالخارج في التعليم العالي، والبحث العلمي، ونقل التكنولوجيا الهدف: جعل الكفاءات بالخارج رهانا استراتيجيا لتنمية تونس	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج
برنامج مراعاة الهجرة في سياسات التنمية 2013 - 2014 ⁸¹ الهدف: صياغة مخطط عمل وطني لمراعاة الهجرة الدولية في مخططات التنمية.	برنامج تديره كتابة الدولة للهجرة، وديوان التونسيين بالخارج ووزارة التنمية والتعاون الدولي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة

المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
ديوان التونسيين بالخارج	تنظيم المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالهجرة والتنمية والمشاركة فيها		
ديوان التونسيين بالخارج، والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل	تدابير ترمي أساسا إلى دعم جماعات الشتات عبر الصياغة المنتظمة لدليل عن استثمارات التونسيين المقيمين بالخارج، ودعم العودة المؤقتة للعمال المؤهلين		

وتعترف جميع الدول بوجود علاقة قوية بين الهجرة والتنمية وأشارت إلى استراتيجيات وسياسات تسمح بمضاعفة الآثار الإيجابية للهجرة والتقليص من آثارها السلبية.

ورغم الاهتمام الملحوظ من لدن السلطات العمومية، لم يُفلح الإطار الوطني للتخطيط الاستراتيجي في التحول إلى فضاء حقيقي يتم عبره التطرق إلى أولويات الهجرة من أجل صياغة رؤية شاملة وتقاطعية.

وبالتالي، لا تتضح أية مراعاة للهجرة بصفة منهجية في جميع مراحل عملية التنمية: التخطيط، والتنفيذ، والتقييم.

ولا تُعد الهجرة على أنها مجال قائم بذاته، شامل ومترابط على مستوى سياسات التنمية. وبينما تزداد ظاهرة الهجرة تعقيدا، تميل البلدان إلى التعامل معها بطريقة متقطعة.

2. التنسيق فيما بين المؤسسات

آليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية

بالنسبة للجزائر، يندرج جميع الفاعلين المؤسسيين والتشريعيين في مجهود مشترك للتحليل والدراسة بشأن استراتيجية تشجيع مساهمة الجالية الوطنية بالخارج في التنمية الوطنية. وتتمثل الأدوات والتقنيات المتوفرة للتنسيق في الإطار التنظيمي للتنسيق بين الوزارات، ومراكز التنسيق المؤسسية، وشبكات الاتصال والمعلومات (المواقع الإلكترونية)، والمناظرات الوطنية عن الهجرة (الجامعة، والبرلمان).

81 تعد تونس أحد البلدان المستفيدة من برنامج «تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائي». وانطلق هذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات في نيسان/أبريل 2013، وما يزال في المرحلة التحضيرية. ويهدف أساسا إلى دعم إنشاء مخطط عمل وطني لإدراج الهجرة الدولية في التخطيط الإنمائي. وقد سبق لكتابة الدولة بدعم من منظمة الهجرة الدولية-تونس، تحديد مجموعات العمل مع الوزارات الرئيسية لبلوغ هذا الهدف.

وفي **مصر**، لم تنشئ الهيئات المؤسسية المكلفة بالهجرة أية آليات تنسيق. إضافة إلى ذلك، وكما لاحظناه، لا توجد مراكز تنسيق مكلفة بمراعاة الهجرة الدولية في سياسات التنمية.

وفي **المغرب**، توجد تدابير لتنسيق وتتبع تنفيذ مختلف مكونات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ومنها التعاون الدولي، وتتم هذه التدابير في إطار الاجتماعات الدورية للجنة المخصصة المسماة «اللجنة الوزارية المشتركة للتنسيق» التي تضم وزارة الداخلية، ووزارة التشغيل والتكوين المهني، والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن. وتضطلع بدور واجهة تدابير التعاون والشراكة على المستوى الثنائي والإقليمي ومتعدد الأطراف. وبالتالي، تتولى التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتتبع تنفيذ هذه المبادرة في إطار أجهزة الحكامة على المستوى المركزي (اللجنة الوزارية المشتركة الاستراتيجية للتنمية البشرية ولجنة التسيير) وعلى المستوى الترابي (اللجنة الجهوية، واللجان الإقليمية أو لجان العمالات للتنمية البشرية، واللجان المحلية للتنمية البشرية).

وتجسيدا للتعليمات الملكية ذات الصلة بالهجرة، تم إحداث خمس لجان: '1' اللجنة المخصصة المكلفة بدراسة 853 حالة اعترفت لها ممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بصفة اللجوء؛ '2' اللجنة المخصصة المكلفة بتحديد شروط دراسة الصفة القانونية لبعض فئات الأجانب في وضعية إدارية غير نظامية بالمغرب، كل حالة على حدة. وستمنح الأولوية في البداية للحالات الإنسانية الهشة وللأجانب الذين يمارسون نشاطا مهنيا منتظما؛ '3' لجنتان وزاريتين مكلفتان على التوالي بإصلاح الإطار القانوني والمؤسسي لطلب اللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر؛ '4' ولجنة وزارية مشتركة خامسة ستتكب على العمل الدبلوماسي لتحديد مقترحات المملكة المغربية في أهم المنتديات التي تتطرق إلى مسائل الهجرة وإنعاش التعاون الإقليمي والدولي.

وفي **موريتانيا**، يعمل مفوض بمهمة لدى وزارة الداخلية على التنسيق في مجال الهجرة بالتعاون الوثيق مع مراكز التنسيق لدى الوزارات المعنية.

وفي **السودان**، يمكن اعتبار جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج والمجلس الأعلى للتخطيط الجهازين اللذين يعملان على التعاون بشأن سياسات الهجرة.

وفي **تونس**، جاء ذكر اللجنة التقنية الاستشارية في مرسوم القانون بمثابة تنظيم كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج (الباب الثالث، المادتان 3 و4). وتجمع لجنة التنسيق هذه بين وزارة الدفاع، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، إضافة إلى الشركات العمومية تحت وصاية هذه الوزارات. وعموما، تجتمع هذه اللجنة كل شهر، ويمكن أن تزداد وتيرة انعقاد اجتماعاتها عند الاقتضاء، كما يمكن أن تتقلص (كما هو الحال في الفترة الصيفية بسبب العطل). ويمكن أن تعتمد هذه اللجنة التقنية الاستشارية المكلفة بالهجرة على اللجان الوزارية المشتركة، والاجتماعات الدورية، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، وأنظمة المعلومات، لعرض مقترحاتها بشأن تطوير سياسة الهجرة والآليات ذات الصلة، وللنهوض بظروف التونسيين بالخارج، وتتبع التظاهرات الرئيسية المتعلقة بالهجرة وبالتونسيين بالخارج على المستويين الوطني والدولي، وضمان رصد تدفقات الهجرة العائدة والهجرة إلى المناطق البعيدة.

ويُتَّبع بأن البلدان قد أحدثت عددا من الهيئات المشتركة بين المؤسسات مع تعيين عدد من مراكز التنسيق المكلفة بالهجرة، ويختلف عددها حسب البلدان، إلى جانب آليات مختلفة للتنسيق، ممرضة في بعض البلدان ومشتتة في أخرى. ويبرهن كل ذلك على أن الفاعلين المعنيين يدركون مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

3. آليات التشاور والرصد والتقييم مع المجتمع المدني

وجوابا عن السؤال المتعلق بوجود آلية تشاور مع المجتمع المدني، والنقابات، ومنظمات أرباب العمل، والجامعات ومراكز البحث، والشركاء الدوليين، ومنظمات المهاجرين النازحين والمهاجرين الوافدين، تحدثت البلدان عن عدد من الملتقيات والاجتماعات مع الشركاء المعنيين.

فبالنسبة للجزائر، نجد تنظيم لقاءات مختلفة للنهوض بدور الجالية الوطنية بالخارج: المناظرات الوطنية عن الهجرة، والجامعات الصيفية والشتوية مع الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج، واجتماعات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في موضوع الهجرة، وندوة البرلمان عن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، والمنتدى الأول عن دور الشتات الجزائري المقيم بالولايات المتحدة في التنمية الاقتصادية للجزائر. وتمثل مختلف هذه اللقاءات آليات تشاورية في قضايا الهجرة من حيث الروابط القائمة سواء مع البلد الأصل أو بلد الاستقبال. وإضافة إلى ذلك، يُرتقب إنشاء المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج سنة 2014.

أما في مصر، فتتم الإحالة إلى الاتحاد العام للمصريين بالخارج الذي يضطلع بدور حاسم في تعزيز العلاقات بين المصريين المقيمين بالخارج وتحسين التبادل والعلاقات مع البلد الأم.

وفي المغرب، نذكر وجود شبكة هائلة من العلاقات مع جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج ومراكز البحث، إذ يتم عقد اجتماعات دورية معهم لتنظيم أنشطة محددة وصياغة تقارير دورية عن الهجرة.

وفي موريتانيا، يتكلف المجلس الوطني لتدبير الهجرة بالتنسيق وبتهيئة تدخلات الهيكل المعنية بتدفقات الهجرة، ويتولى تتبع أثر الهجرة على البلد وتقييمه.

وفي السودان، يمثل جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج والمركز السوداني للهجرة والتنمية الهئيتين اللتين تنظمان الأنشطة التي تساعد على إجراء مشاورات داخل البلد.

وأخيرا، تشير تونس إلى كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج، لاسيما الآليات التالية: اللجنة التقنية للهجرة، والبوابة التفاعلية، ومختلف الحلقات الدراسية، ثم مجلس التونسيين بالخارج (في طور الإنشاء).

ويعمل المجتمع المدني بنشاط عال في البلدان. إذ يتم جزء من التزام الجالية المقيمة بالخارج في إطار هيكل جمعوية. ويتعلق الأمر بالطلبة المهاجرين الذين يكون التدريب هو أساس تجمعهم. وتوجد أيضا الجمعيات المهنية وشبكات الكفاءات التي تكون المهنة أساس تجمعها. ويضم هذا النوع من الجمعيات مختلف المهن: المعلوماتيون، والأطباء، وخبراء القانون، والجامعيون، والمقاولون، وغيرهم. وتسعى هذه الفئة إلى خدمة مصالحها وتساعد على نقل الكفاءات نحو البلد الأصل، وهيئات التنمية المحلية/الإقليمية. وتوجد أيضا تجمعات تؤلف بينها المنطقة الأصلية. وتلتزم هذه الجمعيات أساسا بتنمية منطقتها الأصلية في مختلف الميادين: البنيات الأساسية، والتعليم، والصحة. وتعمل عموما في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف الخدمات الأساسية. وفيما يخص الجمعيات

التي تناضل من أجل الحقوق المدنية و/أو السياسية: يكون أساس التجمع هو المطالبة بحق مدني و/أو سياسي واحد أو أكثر يتصل مثلا بوضع المرأة، وبالحق في التصويت والترشح، وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وحماية البيئة، وغيرها. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى الفاعلين في المجتمع المدني الموريتاني الذين يناضلون باسم بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية. ويسعى هذا الالتزام إلى إقناع المرشحين المحتملين بالعدول عن الهجرة غير الشرعية، انطلاقا من التراب الموريتاني وعبره.

ولا توجد آليات رسمية لإشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالهجرة والتنمية. ومع ذلك، تعي المؤسسات أهمية مساهمة الجمعيات العابرة للحدود التي تحشد المهاجرين أو تم إنشاؤها بمبادرة منهم علاقة بالتنمية المحلية.

4. أهم الشركاء والمانحين

يتبين من الدراسة الاستقصائية أن الشركاء الدوليين يتألفون، إضافة إلى المنظمة الدولية للهجرة، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، من شركاء ثنائيين (فرنسا، وسويسرا، وإسبانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وغيرها).

5. البعد دون الإقليمي والتعاون بين دول الجنوب

تشير **الجزائر** إلى تجربة وطنية بارزة من حيث علاقتها مع الجيران بالجنوب، لاسيما فيما يتعلق بتدريب الطلبة الأفريقيين، إذ أحدثت منذ الستينيات نظام المنح الدراسية. وسنة 2012 - 2013، تسجل 7311 طالبا في الجامعات الجزائرية (الشعب الرئيسية: علوم الهندسة، والعلوم البحتة، وعلوم الحياة والأرض، والعلوم الطبية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والقانون). وهكذا، تسجل 626 طالبا أفريقيا من أصل 684 في التدريب المهني (شهادة التقني المتخصص: الكهرباء، والإلكترونيات، والبناء والأشغال العمومية، والمعلومات، والصناعات الغذائية، والبيئة، والنظافة ومعالجة المياه).

وتم إحداث لجان ثنائية حدودية مع النيجر ومالي لتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المدن الحدودية، خصوصا بهدف ضمان استقرار السكان في المناطق الحدودية، وتعبئة الموارد المائية والطاقة، ووسائل الاتصال اللاسلكية والسمعية البصرية، وتبادل الخبرات في استخدام المواد المحلية في البناء الريفي، والبحث والتجارب الزراعية، والتغطية الصحية، وتشجيع المبادلات التجارية والتوأمة بين الجماعات الجزائرية في المجال الثقافي والرياضي وبيّن بلديات نيجرية ومالية. كما يمثل أمن الحدود جانبا مهما من جهود التعاون.

وقد اتخذت الجزائر إجراء بالغ الأهمية، تمثل في محو الديون تجاه خمسة عشر بلدا من أفريقيا جنوب الصحراء يمكن اعتباره بمثابة نقل أموال عمومية (902 مليون دولار أمريكي). وتم إبرام اتفاقات لتجنب الازدواج الضريبي، مما سيحفز الاستثمار في بلدان الجنوب.

وأخيرا، نذكر مشروع إنشاء المدرسة العليا للضمان الاجتماعي بالجزائر بعد التوقيع على اتفاق مع منظمة العمل الدولية: شهادة الماستر بالنسبة لبلدان اتحاد المغرب العربي والبلدان الأفريقية حيث اللغة الفرنسية لغة مشتركة (أول سنة جامعية 2014 - 2015).

وبالنسبة **للمغرب**، تمنح الوكالة المغربية للتعاون الدولي منحة دراسية للطلبة الأجانب (أفريقيا ومنطقة الكاريبي).

وغالبا ما تُذكر الإحصاءات الصادرة عن الوكالة المغربية للتعاون الدولي في وسائل الإعلام المغربية عند الحديث عن عدد الطلاب من أفريقيا جنوب الصحراء. غير أن هذه الإحصاءات تخص الطلاب الأجانب من جميع الجنسيات. إذ تفيد معلومات الوكالة المغربية للتعاون الدولي بأنه من 2002 / 2003 إلى 2007 / 2008، انتقل عدد الطلاب الأجانب من 4.692 طالب ممنوح من هذه الوكالة و558 طالب غير ممنوح إلى 6.608 طالب ممنوح و750 طالب غير ممنوح⁸². ويتضح إذن ارتفاع عدد الطلبة الأجانب الممنوحين وغير الممنوحين بنسبة 28 بالمائة في غضون ست سنوات، وارتفاع متوسط بنسبة 8,5 بالمائة سنويا إلى حدود 2006 / 2007، علما أن عدد الطلبة الأجانب انخفض سنة 2007 / 2008 بنسبة 0,5%. وتختلف نسبة المنح المسلمة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من سنة لأخرى. إذ بلغت 73 بالمائة سنة 2007 / 2008. ويمكننا القول بأن من بين الطلاب الممنوحين من الوكالة المغربية للتعاون الدولي في تلك السنة، ينحدر 4.823 طالبا من أفريقيا جنوب الصحراء. وحسب الوكالة، يبلغ حاليا عدد الطلاب المنحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء الممنوحين وغير الممنوحين حوالي 7.500 طالب من بينهم 6.000 ممنوح مما مجموعه 10.600 طالب أجنبي، من بينهم 8.200 ممنوحون.

ونذكر تجربة مهمة تخص المشاركة في مشروع «تعزيز الشتات الأفريقي والشرق أوسطي عبر التعاون جنوب-جنوب» في إطار ثلاث بعثات تبادل للخبرات مع النيجر ولبنان والسنغال. ويتم تنفيذ هذا المشروع في إطار الحوار حول هجرة العُبر عبر المتوسط. وعلى وجه الخصوص، يعتمد هذا المشروع مباشرة على المبادرة السابقة بشأن هجرة العُبر عبر المتوسط «ربط جماعات المهاجرين تحقيا للمزيد من التطور- جرد القدرات والممارسات المؤسساتية» التي نفذها المركز الدولي لصياغة سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة في الفترة الممتدة ما بين 2009-2010. ويقدم هذا الجرد لمحة عن القدرات والممارسات المؤسساتية للدول الشريكة، بينما يسعى مشروع «تعزيز الشتات الأفريقي والشرق أوسطي عبر التعاون جنوب-جنوب» إلى سد الثغرات المؤسساتية والاحتياجات الخاصة المحددة وذلك اعتمادا على إجراءات ملموسة لبناء القدرات. ويهدف المشروع بشكل عام إلى «تعزيز القدرات المؤسساتية للسلطات الوطنية المكلفة بالهجرة، من أجل استغلال أفضل لإسهامات جاليات الشتات».

وفي إطار التعاون الثنائي، أُنجرت تدابير ومشاريع مع كل من مالي والسنغال. ووقعت الوزارة مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات مع وزارة الشؤون الخارجية ومع السنغاليين المقيمين بالخارج، لدعم الرعايا المغاربة المقيمين بالسنغال والرعايا السنغاليين المقيمين بالمغرب. وتوجد مذكرات تفاهم من نفس النوع قيد النقاش مع كوت ديفوار وتونس ومصر.

وأقيمت شراكة مع دولة الفلبين ذات الخبرة العميقة في تدبير شؤون الشتات، خصوصا بشأن قابلية حمل الحقوق الاجتماعية. وأخيرا، وفي إطار عملية الرباط (المؤتمر الأورو-أفريقي حول الهجرة والتنمية) تم إحداث برامج وتدابير مختلفة مع منظمة بناء القدرات، بالشراكة مع البلدان الشريكة من أفريقيا جنوب الصحراء.

وبالنسبة لموريتانيا، تم فتح حوار يهدف إلى تنسيق الاستراتيجيات المتعلقة بتدبير الهجرة والحدود، ويتضمن مكونا هاما لتبادل الخبرات والممارسات الحميدة.

وفيما يخص تونس، أُخذت هذه الأبعاد في الاعتبار، وأنجزت بعض المشاريع المشتركة على المستوى الإقليمي. ويبدو أن عددا كبيرا من الطلبة المنحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء يدرسون في جامعات تونس، إلا أنه تعذر علينا الاطلاع على الإحصاءات.

ومن جهة أخرى، يبدو من الأهمية بمكان تسليط الضوء على تجربة مشروع «تعزيز الشتات الأفريقي والشرق أوسطي عبر التعاون جنوب-جنوب»، وذلك في إطار زيارة التبادل بين أعضاء ديوان التونسيين بالخارج إلى لبنان، من أجل دراسة الممارسات الحميدة المتعلقة بمساهمة الشتات اللبناني في تنمية لبنان. ومن المرتقب هذه المرة أن تستقبل تونس زيارة وفد من السنغال. أما بخصوص السودان ومصر، فلم تتمكن من الحصول على بيانات دقيقة.

6. الدراسات الاستقصائية الوطنية والخرائطية

عموما، لم تنجز البلدان إلا دراسات معدودة بشأن الهجرة. وإذا كان بعضها، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، يخص رعاياها المقيمين بالخارج، فهي في مجملها دراسات جد قديمة. وفيما يخص المغرب، أنجزت دراسات حديثة تهتم أساسا الجالية المغربية المقيمة بالخارج. وأجرت موريتانيا سنة 2009 دراسة السياق حول التقييم الوطني لسياسات الهجرة. أما في السودان، فلا توجد إلا دراستان قديمتان جدا تستهدفان هجرة القوى العاملة.

وبالنسبة لتونس ومصر، لم يتم الإجابة عن هذه الجوانب. وفيما يتعلق بالخرائطية، فيبدو أنها غير متوفرة في جميع البلدان.

الجزائر

السنة	المؤسسة المكلّفة	الدراسات والدراسات الاستقصائية
2012	وزارة الإحصاء والاستشراف	دراسة عن الحماية الاجتماعية لفائدة الأطفال (تمت الإشارة فيها إلى وضع اللاجئين)
1997	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي	دراسة أولية عن وضع المهاجرين الجزائريين بالخارج
2003	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي	دور الجالية الجزائرية في التنمية
	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي	التقرير عن "سياسات الهجرة الأوروبية: أية رهانات؟ الاجتماع العام السادس والعشرون"
2003	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ومنظمة الهجرة الدولية	دراسات استقصائية عن التنقلات الدولية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجزائر
2008	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	دراسة استقصائية عن عودة المهاجرين من أوروبا
2013	اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها/ الرئاسة	دراسة تدفقات الهجرة المختلطة

المغرب

السنة	المؤسسة المكلّفة	الدراسات والدراسات الاستقصائية
2005	المنذوية السامية للتخطيط	تهدف الدراسة الاستقصائية عن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمغاربة المقيمين بالخارج في بلدان الاستقبال إلى دراسة آليات عملية إدماج هؤلاء المغاربة والتعرف على مختلف العوامل والمحددات التي تضطلع بدور حاسم في هذه العملية.
2003-2004	المنذوية السامية للتخطيط	الدراسة الاستقصائية عن عودة المغاربة المقيمين بالخارج إلى جهات الدار البيضاء وسوس ماسة؛ وتهدف إلى تحديد الملمح الديمغرافي والاجتماعي الاقتصادي للمهاجرين العائدين، والإحاطة بتأثير إقامة المهاجرين بالخارج، وتحليل ظروف عودة المهاجرين وتحويلات الأموال، وإعداد حصيلة عن ظروف إعادة الإدماج المهني للمهاجرين العائدين وتحديد ظروف إعادة إدماجهم الاجتماعي
2006-2007	المنذوية السامية للتخطيط والبنك الدولي	الدراسة الاستقصائية الوطنية عن مستوى عيش الأسر. وتمكن بعض أقسام هذه الدراسة من الإحاطة بالاقتصاد العام للهجرة، وأهمية التحويلات، ووجتها، وآثارها على الاستثمار وتقليص الفقر، وعموما آثارها على تنمية البلاد.
من 2000 إلى 2005	المنذوية السامية للتخطيط ومؤسسة الحسن الثاني	الدراسات الاستقصائية عن المغاربة المقيمين بالخارج، تهدف إلى تحليل تطور عملية الهجرة ونموذجها، والخصائص الاجتماعية الديمغرافية والاقتصادية للمغاربة المقيمين بالخارج والتغيرات التي شهدوها، ومعضلة الاندماج في بلد الهجرة والعودة إلى المغرب، والعلاقات مع المغرب، وتحويلات الأموال، وخصائصها، وتطوراتها، وأفاقها، واستخدام هذه الأموال ومشاريع المهاجرين، واستثماراتهم والعقبات القائمة.
2007	المعهد الجامعي الأوروبي بفلورانس	الدراسة الاستقصائية عن المهاجرين العائدين إلى المغرب العربي، وإعادة الإدماج ورهانات التنمية، التي يتمثل هدفها الرئيسي في دعم إعادة الإدماج المستدام للعائدين من الهجرة في المغرب وتونس والجزائر.
2008	الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة	الدراسة الاستقصائية عن هجرة وعودة المهاجرين الدوليين إلى المغرب (طنجة- تطوان): تأثيرها على التنمية المحلية، وحاولت قياس تأثير هجرة العودة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في بلدان الأصل عبر الدور الاقتصادي للاستثمارات التي أنجزها المهاجرون العائدون، وطبيعتها وتموقعها، وتقييم تأثير الهجرة على ظروف عيش الأسر.
2012	المؤسسة الأوروبية للتكوين ووزارة التشغيل	الدراسة الاستقصائية عن الهجرة والكفاءات، التي حاولت تحليل تركيبة كفاءات المهاجرين المحتملين والعائدين، مما أسفر عن إنتاج دراسات على المستوى الجزئي، وإنجاز ملمح المهاجر في المغرب. وتتطرق الدراسة الميدانية خصوصا إلى مستويات الدراسة والكفاءات، والوضع المهني للمهاجرين المحتملين والعائدين قبل عملية الهجرة، وخلالها وبعدها.

موريتانيا

السنة	المؤسسة المكلفة	الدراسات والدراسات الاستقصائية
2009	وزارة الوظيفة العمومية والتشغيل	الدراسة الاستراتيجية عن التقييم الوطني لسياسات الهجرة في موريتانيا. ويتم إنجاز هذه الدراسة في إطار مشروع "التدبير الفعال للهجرة الدولية والضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين" بتمويل من المنظمة الدولية للهجرة.

السودان

السنة	المؤسسة المكلفة	الدراسات والدراسات الاستقصائية
1990	وزارة العمل	الهجرة والقوة العاملة: الدراسة الاستقصائية عن جنوب السودان
1996	وزارة العمل	الهجرة والقوة العاملة: الدراسة الاستقصائية عن جنوب السودان.



ثالثا - الأولويات في مجال الهجرة

1. الحاجة إلى التدريب في موضوع الهجرة والتنمية

عبر مختلف الفاعلين المعنيين بالهجرة والتنمية عن احتياجات حاسمة من حيث بناء القدرات. بالفعل، تشير البلدان إلى وجود خصائص في المعرفة التقنية عن كيفية إدماج مسألة الهجرة بطريقة منهجية وفي جميع مراحل عملية التنمية. وقد تمت الإشارة إلى باقي القدرات كتلك المرتبطة بتحسين التخطيط وتدريب التنمية وكذا تحسين التنسيق بين جماعات الشتات.

ويقدم الجدول التالي عرضا للاحتياجات التي حددها كل بلد:

الاحتياجات من حيث بناء القدرات					
الفاعلون	المعرفة التقنية عن الهجرة والتنمية	التخطيط المرتبط بالتنمية	تدبير المشاريع	نسخ الروابط ومساعدة جماعات الشتات	التدبير المالي
السلطات المركزية	البلدان الستة المدروسة	البلدان الستة المدروسة	المغرب، موريتانيا	الجزائر، المغرب، موريتانيا، السودان	مصر، موريتانيا، السودان
السلطات الإقليمية	الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، السودان، تونس	مصر، موريتانيا، تونس
السلطات المحلية	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، السودان	الجزائر، المغرب، تونس
جمعيات المهاجرين (المهنية)	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس
جمعيات المهاجرين (المتطوعون)	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس
المنظمات غير الحكومية للتنمية	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس
غيرها					

وقد أشارت الجزائر إلى حاجة بعض الفاعلين الآخرين إلى التدريب، ويتعلق الأمر بجمعيات الطلبة المهاجرين ومراكز الدراسات.

ويحدد المغرب نوع بناء القدرات المرغوب فيه؛ إذ يقترح العمل على إنجاز كتيبات تشمل الممارسات الحميدة في تدبير الأنشطة المتعلقة بالتنمية المشتركة والتدريب وتبادل الخبرات، في إطار تحديد مشاريع ملموسة وتنفيذها وإجراء دراسات بشأن آليات تقييم آثار سياسات الإدماج على التنمية. وتعتبر مصر أن الأولوية تتجلى في توفير الدعم على الصعيد الوطني والإقليمي في جميع المجالات، دون

إغفال البلديات والجمعيات والمجتمع المدني. وتحتاج موريتانيا للدعم على جميع المستويات وفي جميع القطاعات باستثناء التدبير المالي. وأخيراً، ترتبط الحاجة إلى بناء القدرات في السودان «بالمعرفة التقنية بشأن الهجرة والتنمية، والتخطيط المرتبط بالتنمية ونسج الروابط ومساعدة جماعات الشتات».

ويُعد تعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات حول مقاربة الهجرة والتنمية عاملاً حاسماً في وضع تخطيط استراتيجي يعمل على إدماج الهجرة في سياسة التنمية.

وقد يصعب التفكير في استمرارية هذه المقاربة دون امتلاك تقني فعلي في كل بلد. ويستحسن إذن العمل على إدماج أوسع للفاعلين المعنيين والجماعات المحلية في منظمات المجتمع المدني وجماعات الشتات، وبإي الشركات الجمعيين والقطاع الخاص.

2. المشاكل الرئيسية

الجزائر	غياب البيانات عن الجالية الوطنية المقيمة بالخارج التي يمكنها أن تساهم في إعداد ملمح الهجرة، وبالتالي إعداد سياسة وطنية للهجرة. الربح الضائع من حيث تحويلات الأموال (الادخار والاستثمار) والرفي بمستوى معرفة المهاجرين وخبرتهم الذين يمكنهم المساهمة في ازدهار البلد اقتصادياً، وخصوصاً تقليص تبعية نمو البلاد الشديدة تجاه الإيرادات الطاقية (النفط والغاز). ويتعين أن تبذل الدولة مجهوداً كبيراً لاستقطاب هذا المورد من الهجرة، وينبغي إذن صياغة استراتيجية وخارطة طريق، أو بالأحرى خطط عمل
مصر	غياب وثيقة رسمية وموحدة عن سياسة الهجرة اختلال التوازن في سوق الشغل الوطنية تدبير الهجرة غير الشرعية
المغرب	التحديات التي يتعين رفعها على الصعيد الإقليمي: تنسيق جيد للبرمجة والتتبع على المستويين الوطني والإقليمي وتنشيط التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بشأن محاربة الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر والرق، وبناء قدرات مراقبة الحدود الوطنية لبلدان العبور والانطلاق. ضعف التنسيق والانسجام والمواءمة بين مختلف الهيئات، من جهة، ومن جهة أخرى ضعف مواءمة المخطط الاستراتيجي القطاعي (غياب رؤية مشتركة: كل هيئة تعمل بمفردها). ضعف الموارد البشرية المؤهلة في مجال الهجرة والتنمية (المنظمة الدولية للهجرة هي الوحيدة التي مولت دورات تدريبية مخصصة لهذا الموضوع). برامج وتدابير تسهل تنقل العمال والأشخاص.
موريتانيا	توجد ثغرات في البيانات المتاحة عن الهجرة بسبب غياب التسجيل ونشر البيانات من المصادر الإدارية الموجودة، وعدم انتظام وحيادية البيانات المجمعة عن طريق الدراسات الاستقصائية والإحصاء. صعوبة تدبير تدفقات الهجرة، ومراقبة الحدود وتأمينها. لا تسمح الترسنة القانونية الموجودة بتدبير القضايا المتعلقة بالهجرة تدبيراً ملائماً، لأنها تركز كثيراً على الجانب الأمني.

السودان	غياب المعلومات عن تحويلات الأموال والعلاقة مع الشتات. ضعف آليات التنسيق. صعوبة تدبير شؤون اللاجئين والمهاجرين دون وثائق.
تونس	إدراج الهجرة بطريقة عملية في تخطيط التنمية بسبب وجود عدة متدخلين بهذا الصدد (التعقيدات الإدارية). غياب الكفاءات ذات جودة. بناء القدرات عبر التدريب المستمر لاكتساب الخبرة. تعبئة الموارد المالية لضمان استدامة عملية التنمية.

3. الأولويات في مجال الهجرة

توجد العديد من أوجه التشابه فيما يخص الأولويات التي ذكرتها البلدان المعنية. ونذكر منها:

أ- تحويل أموال المهاجرين من أجل المساهمة في التنمية الوطنية والاستثمار

يتغير حجم تحويلات الأموال من بلد إلى آخر، وقد شهد وتيرة تصاعدية في السنوات الأخيرة. وتمثل تحويلات الأموال مصدرا هاما لتمويل اقتصادات البلدان النامية وكذا تمويل السكان المستفيدين. ويتعلق الأمر غالبا بالطبقات الفقيرة من المجتمع التي يتحسن مستوى معيشتها بفضل هذه الموارد. وظلت تدفقات الأموال مستقرة حتى في غضون الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ولاسيما في بلدان إقامة المهاجرين.

ونلاحظ عموما أن المهاجرين، الدائمين والمؤقتين، يستثمرون غالبا في قطاع العقارات، وذلك إما لتملك مسكن عائلي أو لأغراض أخرى غير منتجة بالأساس.

ب- تعبئة كفاءات جماعات الشتات من أجل المساهمة في التنمية

علاوة على الرأسمال المالي الذي قدمه المهاجرون وجماعات الشتات، أصبح اليوم مشهودا لهم بقدرتهم على المساهمة بحصة مهمة في الرأسمال البشري. ولأنهم حاملو الشهادات العليا، يُعتبرون كذلك أحيانا فاعلين جوهريين في المبادلات التجارية بين البلد الأصل وبلد الوجهة، وكذا حاملين لمشاريع كفيلة بالمساهمة في تحفيز العمالة وتطوير البنيات الأساسية، محليا على وجه الخصوص. ونشير هنا إلى المنصات الإلكترونية التي تروم تعزيز التواصل بين المهاجرين وعلاقاتهم وكذا استثماراتهم في مشاريع تهم مجتمعهم الأصلي. ويتعلق الأمر بطبيعة الحال بانتقاء مشاريع تستجيب بشكل أفضل لخيار المستثمر، مع ضمان تحقيق الربح.

ت- تشجيع التنقل وتجنب هجرة الأدمغة

لا تزال ظاهرة هجرة الأدمغة تشكل قضية حساسة في موريتانيا والجزائر. فبالنسبة للجزائر، «... تمثل (..) مشكلا أساسيا بالنسبة لبلدان الأصل من المنطقة الأورومتوسطية، إذ تعرقل تطور اقتصادها»⁸³ أما باقي البلدان فلا تتحدث عن هجرة الأدمغة، غير أنها ترغب بشدة في تحقيق حرية تنقل العمال

83 وردت في التقرير «السياسات الأوروبية للهجرة: أية رهانات» الصادر عن المجلس الوطني للدراسات الاستراتيجية، الجلسة العامة السادسة والعشرون، الجزائر، الجزء 4 «الهجرة الجديدة».

والباحثين والطلاب على وجه الخصوص. وهكذا، ينطلق هذا التنقل المنشود من الفرضية التي تفيد بأن هؤلاء الأشخاص ستتاح لهم الفرصة للزيادة في تّمين الرأسمال البشري المكتسب في إطار هجرة دائرية شبيهة بالدورات التدريبية وتحسين المستوى في بلدان الاستقبال. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب لا يعتبر التنقل من بين الأولويات، لكن المفاوضات في هذا الموضوع وصلت إلى مرحلة متقدمة بالنسبة لهذا البلد ولاسيما مع الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاق الشراكة من أجل التنقل⁸⁴.

ج- تحسين طريقة جمع البيانات عن الهجرة

ويبدو أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي تسلط الضوء على قلة البيانات عن الهجرة. فضمن الأولويات المذكورة، يُشار أولاً إلى الحاجة إلى تحديد إشكالية الهجرة وذلك بإنشاء هيئة يقظة وآلية لجمع البيانات عن الهجرة من خلال إتقان معرفة مؤشرات الهجرة. غير أنه عند تحليل أجوبة أخرى من الاستبيان، يتضح بأن موضوع جمع البيانات يحظى بالأولوية لدى جميع البلدان المعنية بالدراسة.

ح- النهوض بحقوق المهاجرين الأجانب

وبخصوص النهوض بحقوق الأجانب أو المهاجرين الأجانب، اعتمدت البلدان على نصوص قانونية ذات الصلة، وبالتالي أصبحت حقوق المهاجرين تديراً ذا أولوية، من الناحية الواقعية، لاسيما منذ أحداث الربيع العربي. ومع ذلك، فيما يخص الإجابات عن الاستبيان، كان المغرب هو البلد الوحيد الذي يشير إليها صراحة. وتظل الهجرة دائماً قضية حساسة إذ جعلت تداعيات الأزمة الاقتصادية من المهاجرين أهدافاً سهلة المنال. وفي هذا السياق، يتعين على الدول من الآن فصاعداً، إلى جانب ضمان تدبير فعال للحدود، أن تضع برامج فعالة وشاملة للهجرة الدولية، تعمل على إدماج التنمية واحترام حقوق الإنسان.

الخلاصات والتوصيات

أصبحت الهجرة، لاسيما قدرتها على النهوض بالتنمية (بما في ذلك التنمية البشرية)، تستفيد من الاهتمام اللازم على الأقل في الخطاب السياسي لحكومات البلدان التي شملتها الدراسة. إلا أنه يتعين بذل مجهود كبير فيما يخص الاستراتيجيات التي ستنفذ على المستوى الوطني.

بالفعل، كما أشارت إليه دراسة الفريق العالمي المعني بالهجرة «إدراج الهجرة في جداول أعمال تخطيط التنمية»، يمثل المستوى الوطني المستوى الأكثر ملاءمة لإدراج مفهوم الهجرة والتنمية؛ ويحقق التخطيط في هذا المستوى أكثر النتائج الملموسة من حيث الأثر على التنمية.

وبالنسبة للبلدان موضوع الدراسة، تستلزم عملية إدراج الهجرة والتنمية في الاستراتيجيات الوطنية المكونين المؤسسين التاليين:

أ- بنية مؤسساتية للهجرة والتنمية؛

ب- خطة عمل وطنية بشأن الهجرة والتنمية.

وأبرزت الدراسة الاستقصائية التي تمت لدى مختلف المؤسسات الحكومية في البلدان المدروسة عددا من مكامن النقص، وهي على وجه الخصوص:

1. غياب المعلومات والبيانات الإحصائية لإتاحة الاعتماد على مؤشرات موثوقة (وهذا على الأرجح أحد أهم العراقيل)؛

2. مكنت الدراسة الاستقصائية من تسليط الضوء على أنّ مراعاة الهجرة في البلدان الستة تتم بطريقة آنية غير متناسقة. بالفعل، يتم تنفيذ استراتيجيات وتدابير عمومية في مجال الهجرة للاستجابة للتحديات التي تطرحها مختلف أوجه الهجرة. وتستخدم البلدان العديد من الأطر الاستراتيجية للتنمية، ذات جداول زمنية وقطاعات ومناطق جغرافية مختلفة. ويبرز تعدد آليات التخطيط غياب انسجام المقاربات، مما لا يسهّل تنفيذ العملية.

إلا أننا نلاحظ غياب استراتيجية أو مخطط عمل مخصصين لمراعاة قضايا الهجرة في مجملها بطريقة منسقة ومنسجمة. ممّا لا يسمح بتشكيل مقاربة منسجمة وتنسيق فعّال بين مختلف الهيئات الوطنية وبالتالي، بلوغ نجاح حقيقي لسياسات التنمية.

ج- ارتكزت التدابير الحكومية في السنوات الأخيرة على العناصر التالية:

1. بشأن هجرة العبور غير الشرعية: تم تعزيز مراقبة الحدود البرية والبحرية والتعاون مع الاتحاد الأوروبي للحد من تفاقم هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار، يتوجب مستقبليا تحسين أوضاع حقوق الإنسان مع سنّ تشريعات جديدة.

2. بالنسبة لتدبير شؤون اللاجئين: سيتم قريبا سن تشريعات وطنية جديدة تسمح بتحسين شروط وإجراءات منح اللجوء لطالبيه ودراسة ملفاتهم التي يتزايد عددها باستمرار.

3. بالنسبة لتدبير شؤون القوة العاملة الأجنبية: تمت المصادقة في السنوات الأخيرة على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، خصوصا ذات الصلة بحقوق المهاجرين. فضلا عن هذه العناصر المتعلقة بتدبير شؤون المهاجرين، تجدر الإشارة إلى وجود عدة جوانب هامة متعلقة بالهجرة والتي لا تتطرق إليها أية مبادرات عمومية، مثل هجرة الأدمغة وانتقال ذوي الكفاءات، وحتى عند وجود هذه المبادرات، فإن فعالية التدابير تكون ضعيفة.

4. وقد مكننا البحث أيضا من مراقبة تطوّر التشريعات المتعلقة بالهجرة في البلدان المعنية. وفي معظم الحالات، تنشأ مواءمة الإطار التشريعي لتوصيات الهجرة الدولية عن الاتفاقيات والمواثيق الدولية. ورغم الحاجة إلى إنجاز دراسة شاملة، ينبغي بذل جهود أكبر على الميدان للعمل على تطبيق القوانين؛

5. وقد تعذر أيضا الحصول على معلومات بشأن الميزانية المخصصة للتدابير التي تقوم بها مختلف الهيئات.

6. وتبقى الهجرة مسألة سياسية جد حساسة ومثيرة للجدل، غالبا ما تؤدي إلى تركيز الجهود التقنية والمالية على البعد الأمني والإنساني بدلا من التركيز على التنمية البشرية.

7. وأخيرا، نلاحظ انطلاقا من الحوارات مع الممثلين، غياب التعاون والحوار بين دول أصل المهاجرين ودول استقبالهم حول مسألة الهجرة والتنمية (باستثناء شراكة التنقل الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي).

التوصيات

بناء على ما لاحظناه في البلدان الستة، توجد تفاعلات إيجابية وسلبية بين الهجرة والتنمية (استثمارات الشتات، وهجرة الأدمغة). ويستحسن التدخل بطريقة منهجية نظرا لتعدد هذه التفاعلات. وتتمثل أفضل وسيلة لذلك في مراعاة مقاربة الهجرة والتنمية في الأطر الوطنية لتخطيط التنمية. وتساعد هذه الأطر مثلا على تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع السياق الوطني، وعلى صياغة استراتيجيات ملائمة لسياق كل بلد على حدة، وعلى المساهمة في فعالية المساعدة الإنمائية.

ولإدماج الهجرة في التخطيط الوطني للتنمية، يجب مراعاة مختلف التأثيرات المترتبة عن الهجرة في كل هدف متعلق باستراتيجية التنمية وفي جميع مراحل عملية التخطيط: الصياغة، والتنفيذ، والرصد والتقييم.

ونقترح في هذا الجزء مجموعة من التوصيات.

الإطار التشريعي والآليات المؤسسية والتمويل

يتبين في المقام الأول من التحاليل المنجزة طوال مدة الدراسة الاستقصائية، أن تديير ظاهرة الهجرة يفتقر إلى الإطار الاستراتيجي المتماسك الذي يحدد الأهداف والتوجهات ووسائل التدخل. وتستلزم العديد من المجالات المزيد من الإيضاح من حيث تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والمزيد من الصرامة في برامج التدخل.

وفيما يتعلق بهجرة العُـبـور غير الشرعية، ينبغي تطوير التدابير الحالية استجابة للتظلمات التي عبرت عنها مختلف الأطراف المعنّية بحماية حقوق الإنسان بصفة عامة والمهاجرين بصفة خاصة. ويتعلق الأمر بحماية حقوق جميع المهاجرين وتقليص تكاليف هجرة العمال، من أجل القضاء على استغلال المهاجرين بما في ذلك الاتجار بالبشر. كما يجب تحسين **نظرة العموم تجاه المهاجرين**، ذلك أنهم يساهمون مساهمة جمة في تنمية بلدان الوجهة.

ويستلزم إدماج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال احترام القوانين التي تضمن الحق في الاستقرار والإقامة، إضافة إلى الإجراءات التي يخضع لها التجنيس. ويتعين بهذا الصدد الانطلاق من **الاعتراف بالحقوق المدنية والاجتماعية للمهاجرين** (كالحق في التصويت والمشاركة السياسية، والحصول على الضمان الاجتماعي، وفي أقل مدة ممكنة). وستكون هذه بمثابة الخطوة الأولى لتفعيل الخطاب السياسي والسمة الواضحة التي تُجسّد الانتقال من تجريم الهجرة إلى اعتبار تنقل الأفراد والحركات عبر الوطنية عاملا ومساهمة إيجابيين، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الثقافي.

أما بالنسبة **للشتات**، فإذا كانت الحكومات تأمل في أن تساهم جماعات المهاجرين والشتات مساهمة أكبر في بلدهم الأصلي، فينبغي عليها تسهيل مشاركتهم وتمكينهم من الأطر والوسائل الملائمة التي ترمي إلى تحسين أشكال عودة المغتربين المؤهلين، وإحداث مكاتب الاستشارة للمهاجرين، خصوصا في منطقتهم الأصلية؛ وكذا تشجيع جمعيات المهاجرين الإقليمية والمحلية وإبرام الشراكات مع الجمعيات التنموية من أجل المساهمة في إنجاز المشاريع الإنمائية على المستويين الإقليمي والمحلي.

وفيما يتعلق **بهجرة الأدمغة**، توجد اتفاقات وآليات تعويض بالنسبة للبلدان التي شهدت نزيف عمّالها تُعادل الاستثمارات التي بذلتها هذه البلدان لتدريبهم وتزويدهم بالكفاءات المهنية والأكاديمية.

وفي هذا السياق، من المهم أيضا دعم التدابير الكفيلة بتعزيز قابلية حمل هذه الحقوق، خصوصا منها معاشات التقاعد.

ولتحقيق انخراط واسع النطاق في إدماج **الجماعات المحلية** لموضوع الهجرة والتنمية في التخطيط الاستراتيجي، ينبغي التركيز على استراتيجية الربح المتبادل التي من شأنها تسهيل تنفيذ مخططات التنمية عبر ما يلي:

- فرصة تطوير الربط البيني بين الشبكات القائمة محليا مع تلك التي يكوّنها المهاجرون في دول المهجر في سبيل التنمية المحلية؛
- قدرة المهاجرين على الاستثمار من أجل الرفع من الإمكانيات الاقتصادية للتراب الوطني؛
- تعبئة قدرات وكفاءات المهاجرين القادرين على أن يصبحوا فاعلين في التنمية المحلية؛
- تبادل الخبرات المكتسبة في مجال الحقوق.

تطوي صياغة سياسة فعالة بالضرورة على تخصيص موارد مالية هائلة من ميزانية الدولة. كما ينبغي على وزارة المالية أن تشارك منذ المراحل الأولى من العملية. ويُستحسن الاستلham من عملية مراعاة المساواة بين الرجال والنساء في تخطيط الميزانية. وقد أظهرت التجربة أن نجاح وترويج هذه العملية رهين ليس بإشراك وزارة الاقتصاد والمالية وحدها، وإنما مختلف الهيئات الوزارية، فضلا عن التعاون المستمر مع المنظمات الدولية (البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي وغيرها)⁸⁵

وعلى غرار بعدي المساواة بين الجنسية، وحماية البيئة والدفاع عنها، يتعين مراعاة موضوع «الهجرة والتنمية» عبر صياغة **مقاربة تراكمية**. ويتمثل الشرط الأول في عملية إدماج هذا العنصر في وجود الدعم الواضح والقوي من السلطات العمومية لإعداد برنامج العمل وضمان امتلاك المشروع على المستوى الوطني. وبالنسبة لبلدان المغرب العربي، يمكن أن يتم هذا الإدماج على المستوى القطاعي. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان المدروسة تصوغ مخططات استراتيجية قطاعية حيث من السهل على موضوع الهجرة والتنمية أن يجد مكانه فيها.

بناء القدرات، وجمع البيانات والرؤية الإقليمية

يستلزم إدماج الهجرة في الاستراتيجيات التنموية قدرات معينة. ويجب أن يبدأ بناء القدرات المرتبطة بمسائل الهجرة أولا بتقييم القدرات الموجودة للوقوف على مكامن القوة والضعف، وتنفيذ التدابير الرامية إلى بناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي في سبيل إدماج الهجرة في السياسات والبرامج.

85 في إطار التجربة التي خاضها المغرب، تتمثل أهم مكتسبات هذه العملية في إنشاء آليات ودلائل ميزانية التي تمثل مرجعا منهجيا لتطبيق الميزنة التي تراعي النوع، من جهة، ومن جهة أخرى تُعد صياغة تقرير الميزنة التي تراعي النوع آلية لتقييم السياسات العمومية من حيث الاحتياجات المتباينة للسكان الهدف. ولا يتعلق الأمر فقط بأداة مرافعة في الموضوع لفائدة المجتمع بأسره، ولكن خصوصا آلية لتقييم السياسات العمومية وآلية توعية موجهة للمسؤولين الذين يحضرون الميزانيات.

أهمية البيانات الموثوقة والحاجة الملحة للحصول عليها

يعد جمع البيانات الموثوقة عنصرا جوهريا لتنفيذ أية سياسة أو برنامج أو استراتيجية تخص الهجرة. فيستحسن إدراج موضوع المؤشرات المتعلقة بالهجرة في كل نوع من الدراسات الاستقصائية الوطنية والتعداد السكاني. وينبغي أن يتكلف مرصد الهجرة، حسبما اقترحته مختلف البلدان، بجمع البيانات وإنجاز دراسات استقصائية ذات جودة.

وتملك البلدان التي شملتها الدراسة بعض البيانات، إلا أنها غير مستغلة بسبب غياب التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالهجرة. ونذكر على سبيل المثال أن القنصليات في مختلف البلدان تملك أرقاما ومعلومات أكثر تفصيلا عن المهاجرين، إلا أنها لا تستغلها. وبالتالي، يبدو من الأولوية إدراج الهجرة في مخطط التنمية، وتعزيز قاعدة البيانات الواقعية عن الهجرة وقاعدة بيانات الشركاء المعنيين بالهجرة والتعاون.

النوع الجنساني والهجرة

تضطلع هجرة النساء بدور أساسي في تجربة الهجرة، سواء تعلق الأمر بالمهاجرات أو بنساء يمكن في البلاد. وبالتالي، يكتسي تحليل موضوع النوع الجنساني في مجال الهجرة أهمية قصوى لفهم مختلف تجارب الهجرة وتناؤها منذ مرحلة جمع البيانات.

تعزيز الحوار مع جميع الجهات المعنية

غالبا ما تكون المجتمعات المدنية، والشبكات وجمعيات المهاجرين نشيطة جدا في البلاد. ويتعين إذن إدماجهم كطرف معني في الحوارات داخل بلدان الاستقبال وأيضا كشركاء وسطاء في الحوارات مع بلدان الأصل وفي البلدان الاستقبال؛ مما يعني ضرورة إشراكهم منذ المرحلة الأولى من عملية التخطيط الاستراتيجي.

وتستلزم عملية الإدماج بالضرورة التنسيق على مستوى التدابير والاستراتيجيات المنفذة. وتضطلع المؤسسات الوطنية وباقي الأطراف المعنية (مراكز البحث، والجماعات المحلية، وغيرها) المنخرطة في قضايا الهجرة، بدور جوهري: ينبغي إنشاء أوجه التآزر أو على الأقل العمل على تراكم التجارب المحققة في هذا المجال.

ونجد اليوم بأن العديد من البلدان أصبحت في نفس الوقت بلدان أصل وبلدان عبور وبلدان وجهة، وبالتالي، هناك بلدان على اختلافها الكبير تتشارك في ظاهرة الهجرة. وتمثل الهجرة فرصة ثمينة، إذ كلما اجتمعت العناصر المشتركة كلما توفرت تلقائيا إمكانات التعاون. ولتجسيد هذا التعاون، يمكن الاعتماد على الشراكات الثنائية، عبر البرامج المشتركة التي تسمح بتعلم كل طرف من الآخر وإيجاد الحلول الملائمة. ولا شك أنه لا يمكن معالجة هذه المواضيع حصريا داخل إطار التعاون الثنائي، بل يجب أن يساندها حوار متعدد الأطراف.

تعزيز التعاون للانتقال من المقاربة الثنائية إلى المقاربة الإقليمية

ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان المغرب العربي وكذا مع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ينحدر منها جزء من المهاجرين. وينبغي أن يتجاوز هذا التعاون حلقة مكافحة الاتجار بالبشر لكي يركز على الرساميل الاجتماعية للمهاجرين من أجل مراعاة موضوع الهجرة والتنمية.

تثمين التعاون بين دول الجنوب وتعميقه

يوجد تعاون تقليدي بين دول الجنوب عبر اتفاقات ثنائية مهمة. ويتزايد عدد الطلاب القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء الذين يتابعون دراسات مؤهلة في بلدان المغرب العربي. وعموماً، لا يتم استغلال هذا النوع من التعاون بما فيه الكفاية. فيمكننا التفكير في برامج مخصصة بين البلدان التي ينحدر منها الطلاب وبلدان المغرب العربي. وقد أشاد الشركاء بمشروع «تعزيز الشتات الأفريقي والشرق أوسطي عبر التعاون جنوب-جنوب» على أنها وسيلة للتبادل بين باقي بلدان الجنوب. وبالتالي، سيكون من الأجدى مضاعفة المبادرات المماثلة، وبأن تتولى البلدان بنفسها ريادتها.

قائمة المراجع

- Agier, Michel. 2008. *Gérer les indésirables. Des camps de réfugiés au gouvernement humanitaire*. Paris: Flammarion.
- Ammassari, S. 2005. *Gestion des migrations et politiques de développement International: Optimiser les bénéfiques de la migration international en Afrique de l'Ouest*. BIT: Genève.
- Assemblée Générale des Nations Unies. 1990. Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille.
- Dal Lago, A. 2006. *Esistono davvero i conflitti tra culture? Una riflessione storico-epistemologica*, in C. Galli (a cura di), *Muticulturalismo*. Il Mulino, Bologna.
- Migration in Sudan A COUNTRY PROFILE 2011 IOM
- UAM. 2004. Atlas de la migración Marroquí en España . Etude pluridisciplinaire. Partenaires Espagnols: Centre des études internationales méditerranéennes Ministère du travail et des affaires sociales Secrétariat d'État à l'émigration et Observatoire permanent de l'émigration.
- Banque Mondiale. 2011. *Recueil des statistiques de 2011 sur les migrations et les envois de fonds*. In Migration and Remittances.
- Bekouchi, Mohamed Hamadi. 2003 *La diaspora marocaine: Une chance ou un handicap?* Rabat.
- Belguendouz, Abdelkrim. 2006. *Le traitement institutionnel de la relation entre les Marocains résidant à l'étranger et le Maroc*. CARIM Research Reports 06.
- Berriane, Mohamed . 2003. *Les Marocains résidant en Allemagne*. In Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger. IOM (éditeur). Marocains de l'extérieur. Rabat.
- Berriane, Mohamed et Aderghal, Mohamed. *Migration/développement : Etude pour l'adaptation du programme mexicain 3 pour 1 au cas du Maroc..* Équipe de recherche. Région et régionalisation. E3R/GTZ.
- Berriane, Mohamed. 2003. *Les rapports du migrant rifain avec sa région d'origine*. In Revue de géographie du Maroc.
- Bilan commun de pays - 2010, Nations Unies. Maroc
- Bourchachen, Jamal. 2000. *Apports des transferts des résidents à l'étranger à la réduction de la pauvreté: cas du Maroc*.
- Bossard, Raymond. 1979. *Un espace de migration. Les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador) et l'Europe, Montpellier*.

Hocine, Labdelaoui. 2010. Cartographie des flux migratoires des Marocains en Italie. Projet «Migration, Retours : Ressources pour le développement ».

CARIM. 2004. Notes d'analyse et de synthèse 2009/24: Module sociopolitique. Projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des immigrés, à la migration et à la circulation des personnes. La dimension sociopolitique de la question Migration et développement en Algérie. OIM.

Rafik, Boukha-Hassane. 2012. *Migration en Algérie : nouvelles tendances*. In CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2012/01 Série. Migrations méditerranéennes et subsahariennes: évolutions récentes Module démographique et économique..

CERED. 2007. *Migration et Retour, Ressources pour le Développement*. MigRESSOURCES Juillet 2007. La publication propose une analyse des «domaine phénoménologiques» qui caractérisent «l'émergence d'une action sociale proprement dite» de la migration..

CERED. 2007. *Migration et retour Ressources pour le Développement*. MigRESSOURCES, Juillet 2007.

Conventions CEDAW, ICESCR, ICCPR, CRC et CERD sont des actes portant sur les droits de l'homme en général alors que la Convention MWC est spécifique aux travailleurs migrants.

Conférence sur les théories de la migration et du changement social. IMISCOE: Oxford, Angleterre.

Daoud, Zakya. 2005. *Marocains de l'autre rive: les immigrés marocains acteurs du développement durable*. Éditions Tarik.

Daoud, Zakya. 2012. *La diaspora marocaine en Europe*. Éditions La croisée des chemins. (2012).

Décompte des migrants. Cinq mesures pour de meilleures données sur la migration. Rapport de la commission sur les données relatives à la migration internationale pour la recherche et la politique de développement. Mai 2009.

De Haas, Hein. 2005. *Morocco's Migration Transition: Trends, Determinants and Future Scenarios*.. Global Migration Perspectives, No. 28, April.

De Haas, H. 2006. *Migration, remittances and regional development in Southern Morocco*., Geoforum.

De Haas, Hein et Roald, Plug. 2006. *Cherishing the Goose with the Golden Eggs: Trends in Migrant Remittances from Europe to Morocco 1970-2004*.. In International Migration Review, Vol. 40, No. 3.

De Haas, Hein. 2006. *Engaging Diasporas. How Governments and Development Agencies can Support Diaspora Involvement in the Development of Origin Countries*. International Migration Institute: Oxford.

De Haas, H. 2007. *The Impact of International Migration on Social and Economic Development in Moroccan Sending Regions. A Review of the Empirical Literature*. Oxford: International Migration Institute, James Martin 21st Century School, University of Oxford. Working Papers, 3.

De Haas, Hein et Simona, Vezzoli. 2007. *Il est temps de tempérer les espoirs: Comparaison des expériences en matière de migration et développement au Maroc et au Mexique*. Institut des migrations internationales: Université d'Oxford.

Economist (The). *Weaving the world together: Mass migration in the internet age is changing the way that people do business*. Nov. 2011.

Angela, Smith. 2012. Egypt Migration Profile..

El Wardi, Laïdi et Mustapha Khyar. 2005 *Les produits et services financiers destinés aux Marocains Résidant à l'Étranger*. In OCDE (éditeur). Migration, Remittances and Development. Paris.

European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders. Programme of Work 2012. Member States of the European Union.

From Migration to Development Lessons Drawn from the Experience of Local authorities. Initiative conjointe UE-ONU sur la migration et le développement

Fondation Hassan II. 2003. *Émigrés-immigrés dans le Développement Local*. Observatoire de la communauté des Marocains résidant à l'étranger (OCMRE).

Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger. 2005. *Marocains de l'extérieur et développement. Pour une nouvelle dynamique de l'investissement*. Rabat Observatoire de la communauté des Marocains résidant à l'étranger (OCMRE).

Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Étranger. 2006. *Le troisième âge*. Observatoire de la communauté des marocains résidant à l'étranger (OCMRE). 2006.

GTZ. 2008. *La diaspora marocaine en Allemagne: Sa contribution au développement du Maroc*.

Guengant. J.P. *Migration internationales et développement: Les nouveaux paradigmes*. In : Revue européenne de migrations internationales. Vol 12 N° 2. 10ème anniversaire

Hein de Haas et Simona Vezzoli. *Il est temps de tempérer les espoirs : Comparaison des expériences en matière de migration et développement au Maroc et au Mexique* ». Institut des Migrations Internationales. Université d'Oxford 2007

Hamdouch, Bachir. 2000. *Les Marocains résidant à l'étranger. Une enquête socioéconomique*. Rabat.

Hamdouch, Bachir. 2007. *L'impact de la migration de retour sur les pays d'origine : Le cas du Maroc*. OCDE: Paris.

Haut-Commissariat au Plan. 2005. Insertion *socioéconomique des Marocains résidant à l'étranger dans les pays d'accueil*. Réalisée par le CERED en août- septembre.

Khelfaoui, H. 2006. *La diaspora algérienne en Amérique du Nord: une ressource pour son pays d'origine?* Institut universitaire européen.

ICMD en général : www.migration4development.org.

Ihadiyan, Abid. 2006. *Les transferts monétaires des MRE. Évaluation et affectation*. Papier présenté au séminaire «Migration et Développement» organisé par Goethe Institut, GTZ et AMERM les 15 et 16 septembre 2006 à Tanger.

Institut universitaire européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales. 2010. Profil migratoire Algérie.

Institut universitaire européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales. 2010. Profil migratoire Tunisie.

Institut universitaire européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales. 2011. Révolution tunisienne et migration clandestine vers l'Europe: réactions européennes et tunisiennes.

Institut universitaire européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales. 2010. Migration Profile Egypt.

Institut universitaire européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales. 2010. Profil Migratoire Mauritanie.

Institut universitaire européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales. 2006. Migration profile Sudan, 2012; Forced Migration Online, Country Guide: Sudan.

Khachani, Mohamed. 2005. Les Marocains d'ailleurs. La question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocain. Rabat.

King, R., Skeldon, R. et Villnetari, J. 2008. Internal and International Migration: Bridging the Theoretical Divide. juillet

Le Groupe de la Banque africaine de développement en Afrique du Nord. 2012 Une année de transition

Lacroix, Thomas. 2005. Les réseaux marocains du développement.. Géographie du transnational et politiques du territorial. Paris: Presses de Sciences Po.

Lacroix, Thomas. 2005. L'engagement citoyen des Marocains de l'étranger: Les migrants et la démocratie dans les pays d'origine. In Hommes et migrations. No 1256, juillet-août 2005.

- Global Migration Group (GMG). 2010. Mainstreaming migration into development planning. A handbook for Policy Makers and Practitioners.
- Initiative Conjointe UE-NU sur la migration et le développement. 2011. Migration et développement: une approche issue de la base.
- Organisation internationale du Travail (OIT). Conventions N° 97 et 143.
- Ould Brahim, Ould Jiddou Fah. 2010. Dans le cadre du projet de recherche de l'Institut international d'études sociales «Faire des migrations un facteur de développement: une étude sur l'Afrique du Nord et l'Afrique de l'Ouest ». 2010
- Peraldi, M. 2011. D'une Afrique à l'autre - Migrations subsahariennes au Maroc. Éditions Karthala.
- Protocole de Palerme (2000)
- Position africaine commune sur la migration et le développement. 2006: p. 3.
- Pallida, S. 2011. Migration critiques. Repenser les migrations comme mobilités humaine en Méditerranée . Karthala: Paris.
- Plan-cadre des Nations Unies pour la coopération au développement (UNDAF) 2012-2016 - Nations Unies Maroc.
- Migration en Mauritanie. Profil national. 2009. Préparé pour l'OIM par Sidna Ndah Mohamed Saleh.
- Recommandations en matière de statistique des migrations internationales des Nations Unies, 1998.
- Rapport du Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP) intitulé «État de la population mondiale en 2007: libérer le potentiel de la croissance urbaine
- Rapport mondial sur le développement humain. 2009. «Lever les barrières: mobilité et développement humain».
- Rapport mondial sur le développement humain. 2009. Lever les barrières : mobilité et développement humain.
- Naceur Bourenane, Saïd Bourjij et Laurent Lhériaud..réduire les coûts des transferts d'argent des migrants et optimiser leur impact sur le développement: outils et produits financiers pour le Maghreb et la zone franc. Épargne sans frontières. Décembre. 2011
- Dilip Ratha, Sanket Mohapatra et Ani Silwal. 2011. Recueil de statistiques 2011 sur les migrations et les envois..Banque mondiale.
- Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme. *Asile et migration dans le Maghreb. Fiche de renseignements: Algérie*. Copenhague. décembre 2012

Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme.. *Asile et migration dans le Maghreb. Fiche de renseignements: Maroc.* Copenhague. décembre 2012

Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme. *Asile et migration dans le Maghreb. Fiche de renseignements: Tunisie.* Copenhague.. décembre 2012

Royaume du Maroc, Système des Nations Unies au Maroc. Plan-cadre des Nations Unies pour l'aide au développement 2012-2016.

Samir Abdelkrim. 2010 *Diasporas: passerelles pour l'investissement, l'entrepreneuriat et l'innovation en Méditerranée.* AMINA Investment Network Ensemble pour une Méditerranée compétitive .

Thorogood, Winqvist. entre 1995 et 1999, 6 millions de migrants qui ont quitté l'Europe dont plus de la moitié avaient un âge compris entre 20 et 39 ans.

Ulrich, B. 2006. *Potere e Contropotere nell'Età Globale . Laterza, Bari, 2010.*

Williamson, J. 1988. *Migration and Urbanization.* In Handbook of Development Economics, Vol 1 A. Chenery H. et Srinivasan T. (éditeurs). North-Holland, Elsevier Science Publishing. Amsterdam.

WDI, Banque mondiale et Banque d'Algérie.

تتعلق الأنشطة المقترحة في هذه الدراسة بالمبادرة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة. وتتمثل هذه المبادرة في تقييم التدابير التي اتخذتها ستة بلدان شمال أفريقية لمراعاة الهجرة في مخططاتها واستراتيجياتها للتنمية. وتسلط الدراسة الضوء على المواضيع الرئيسية وعلى الأنشطة التي تساعد على تحليل الوضع الخاص بالمنطقة دون الإقليمية.

ويهدف هذا التقرير إلى دراسة القرارات السياسية المتخذة في البلدان التالية: تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وتحليل الرهانات ذات الصلة بالهجرة. وستكون أيضا أداة مرافعة لمحاولة الرفع من الالتزام السياسي لهذه البلدان في مراعاة الهجرة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

شارع التين، قطاع 3، أ5 - حي الرياض - الرباط - المغرب
ص.ب.: 2061 - الرباط الرياض
الهاتف : 212 531 71 78 29 / 71 56 13
الفاكس : 212 537 71 27 02
البريد الإلكتروني : srdc-na@uneca.org
الموقع الإلكتروني : www.uneca.org / sro-na

